المناضل-ة

عمالية ● نسوية ● شبيبية ● أممية

للتواصل معنا
mounadila2004@yahoo.fr

زوروا موقعنا الالكتروني
www.almounadil-a.info

● جريدة شهرية ~ مدير النشر: إسماعيل المنوزي ~ العدد 57 ~ مايو 2014 ~ الثمن: 5 دراهم

تحرر الكادحين، من صنع الكادحين أنفسهم

فاتح مايو، فصاعدا: حي على الكفاح

تعزيز قوى النقابات، وبناءها كفاحيا

تقرأون ضمن هذا العدد: نضال عمالي، ونضال اجتماعي، وكفاح خارج الحدود

وتقرأون أيضا:

ماذا ستضيف فيدرالية اليسار الديمقراطي لقضية تحرر الكادحين؟ ■ أي دلالة لمسيرة 6 أبريل 2014 النقابية بالدار البيضاء؟

أي مستقبل للحالة النقابية الناتجة عن الطرد من الاتحاد المغربي للشغل؟ ■ مفاهيم أساسية حول البيروقراطية

أنظمة التقاعد على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات ■ اليسار الجذري و العنف السياسي (الفصائلي): لترفع راية الحريات عاليا

افتتاحية، طبقة العمال: صمود في أفق النهوض

يحل الفاتح من مايو 2014، وطبقة الأجراء بالمغرب عرضة لهجمات متعددة، على جبهات مصالحها كافة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن كان صمودها قد حال دون تنفيذ عدد من الضربات التي أعلنتها البرجوازية ودولتها منذ أمد غير قصير، فإن أعطاب أدوات نضالها تنذر بحالة أسوأ.

يعاني عمال المغرب منذ عقود من انعدام حزب خاص بهم يناضل من أجل المصالح الخاصة بهم. فتراهم وقودا في محركات منظمات سياسية معادية لهم، تقود منظماتهم النقابية، مسببة بتعاونها الصريح مع طبقة البرجوازيين ودولتهم خسارات جسيمة على صعيد المكاسب الآنية، المتعلقة بشرط الحياة كما بشروط النضال، وتخليا تاما عن مصلحتها التاريخية المتمثلة في الانعتاق من نير الاستغلال الرأسمالي.

وتندرج هذه الحالة في وضع إجمالي لطبقتنا عبر العالم، حيث تضافرت هجمات الرأسمال ضد قوة العمل، مستهدفة الأجر المباشر والحماية الاجتماعية والحريات، مع ثقل هزائم طبقتنا وانهيار مكاسبها وإفلاس تجاربها في بناء بديلها بسبب المسخين الستاليني والاشتراكي الديمقراطي، لتوصلها إلى درك من فقدان أدوات نضال فعالة ووفية لمصالحها لم يسبقه نظير في تاريخها. وتنذر مستتبعات أزمة الرأسمالية العالمية، في سياق التردي هذا، بصعود متزايد لقوى اليمين المتطرف والفاشي. وجلي ضمن هذه اللوحة الإجمالية أن تعثر السيرورات الثورية بمنطقتنا، وتأثير قوى اليمين الديني يعود بدوره إلى ضعف أدوات نضال العمال وخبرتهم السياسية.

مع كل ما يكبح اندفاع طبقتنا من نواقص، تظل محركة عجلة العالم، وصانعة ثرواتها، والقادرة على تغييره بقيادة كادحيه وكافة مضطهديه نحو آفاق الحرية والكرامة الإنسانية. وكما نجحت طبقتنا في القرنين الماضيين في تجاوز كبواتها، والاستفادة من تراجعاتها، للسير نحو حالة أرقى من المكاسب والانتصارات، ستتمكن في قرننا الواحد والعشرين من ذلك، مع تزايد وزنها ضمن سكان العالم، وتبلور طلائع جديدة متحررة من إحباطات الماضي.

ستظل راية نضال طبقتنا الأممي مرفوعة، بفضل تضحيات مناضليها الأوفياء، مؤمنة إيصال مكاسب النضالات الماضية وخبراتها إلى الأجيال الفتية لتسير نحو غد التحرر من كل اضطهاد واستغلال وعنف.

تتسم اللحظة السياسية بالمغرب بوعي البرجوازية ودولتها لتغير ميزان القوى لصالحها جراء تراجع دينامية حركة 20 فبراير وما رافقها، ما حدا بها إلى مواصلة عدوانها على الطبقات الشعبية. وبعموم المنطقة تتكالب الثورة المضادة من امبريالية وقوى إقليمية رجعية وتنظيمات رجعية اعتلت ظهر ثورات المنطقة، مطلقة هجوما مضادا لاستعادة التنازلات التي أرغمت على تقديمها ردا على موجة الكفاحات. يتجلى هذا محليا، بضربات متتالية للقدرة الشرائية وتجميد التشغيل والإمعان في تصفية الخدمات العامة بخصخصتها... وسياسيا انتهى الكلام الكاذب عن الدستور الديمقراطي إلى حقيقة عملية لدستور تكبيل العبيد. ترافق ذلك مع قمع عنيف وزج عشرات المناضلين في غياهب السجون والبطش بالنضالات العمالية واقتحام المراكز الجامعية لوقف تعبئات الطلاب، والقمع الشرس المعتاد ضد حركة المعطلين بشوارع المدن.

وفي الجهة الأخرى من الخندق تعاني طبقتنا أوضاع أدوات النضال المتردية وتمادي قياداتها في سياسة «الشراكة الاجتماعية» المضحية بمصالحنا، وفي الاستبداد البيروقراطي، وفي تحريك مكمل لتوسل الحاكمين طلبا «للحوار»، وهو ما أعطت عنه مسيرة 6 أبريل مثالا حيا، وما ينذر باحتمال تنازلات زهيدة مقابل تمرير هجمات أخطر. لذا تتلخص مهام مناضلي طبقتنا اليوم في :

- بناء أدوات النضال المنغرسة على رأسها منظمات العمال النقابية، بناء ديمقراطيا وكفاحيا.
- تدعيم العمل اليساري الموحد ونبذ العنف السياسي.
- الاعتماد على التجربة المتراكمة في نضال 20 فبراير لاستثمارها في النضالات المرتقبة.
- وبارتباط بهذا كله، التفاف الطلائع الثورية على مهمة بناء نواة حزب العمال الاشتراكي الضامن للاستقلال السياسي لطبقتنا.

عاش الفاتح من مايو يوما للكفاح التحرري للشغيلة وكافة المضطهدين

تحرر الشغيلة من صنع الشغيلة انفسهم

تيار المناضل-ة

26 أبريل 2014

ماذا ستضيف فيدرالية اليسار الديمقراطي لقضية تحرر الكادحين؟

بقلم: أبناي حسن

ما أن بدأت حقيقة مشاركة أحزاب المعارضة الليبرالية في حكومة التناوب علي واجهة الاستبداد تتكشف، وتتحطم أوهام الإصلاح التدريجي لنظام الاستبداد الواحدة تلو الأخرى، حتى بدأ بحر الإصلاحية الليبرالية المتعدد الأحزاب يعيش اضطرابا تنظيميا، فبدأ حزب الاتحاد الاشتراكي بالتخلص من بعض القاطرات التي تتثقل سرعته نحو محطة الاستسلام التام ، بدءا بالتيار المتحلق حول أرضية «الوفاء للديمقراطية» تم الجناح النقابي «للكونفدرالية الديمقراطية للشغل» .كما التحقت به المجموعات التي غادرت «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» كزمرة «المريني» والحزب الاشتراكي الديمقراطي.
كما كان توغل الاتحاد الاشتراكي في خدمة الاستبداد، وتخليه عن دور خداع الكادحين بمناوشاته المضبوطة، عاملا مهيجا لقوى إصلاحية معارضة تمثل يسارا لنفس إستراتيجية التغيير الخاصة بالاتحاد الاشتراكي كي تجرب حظها، بلم قوتها والسعي لاستعادة مكانة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فانطلقت عملية اندماجات وتنسيقات حزبية عديدة دون أن يكون لها حظ في تحقيق حلم بناء حزب اشتراكي كبير يستعيد روح الاتحاد الاشتراكي قبل المشاركة الليبرالية. أي القدرة علي التحريك المضبوط للجماهير والتماس التغيير من المستبدين وعقد التفاهمات معهم وخيانة قضية تحرر الشعب .
ويبدو أن المحاولات ستتواصل والنوايا الطيبة للسادة الليبراليين لن تتوقف وسيستمر مسلسل فشلهم، وسيلومون الجماهير عن جحودها وتخلفها لعدم التفافها وراء نخبتها الواعية، وسيزداد احتقارهم لها وفقدان الأمل في نهوضها. وسيقبلون ما يجود به الاستبداد لأن السياسة «فن الممكن»، وسيبررون عقد التحالفات مع أجنحة منه بوجود اقتناع لديها بضرورة التحديث، وسيدعون «كل الديمقراطيين والحداثيين» لدعمها ضد جناح أشد رجعية واستبدادية. إنها التراجي - كوميديا لإصلاحية ليبرالية خاصة ببلد رأسمالي تابع تحكمه ملكية مطلقة في سياق أزمة اقتصادية خانقة وأوضاع إقليمية يخيم عليها مناخ ثوري يقض مضجع الإصلاحية الليبرالية وينغص عليها نواياها الطيبة في تغيير تدريجي توافقي احتفالي، نقطة ضعفه انه أضغاث أحلام لا حظ لها في تحقق علي ارض الواقع.
ضمن هذا السياق الإجمالي، أقدمت أحزاب سياسية (المؤتمر الوطني الاتحادي- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي- اليسار الاشتراكي الموحد) علي تأسيس فيدرالية حزبية، مهمتها توحيد المبادرة في ثلاث أمور رئيسية:
-1 المسألة الدستورية
-2 المسألة الانتخابية،
-3 قضية الصحراء.
لأجل ذلك تم إعداد وثيقتين، سياسية وتنظيمية، للفدرالية عبر مراحل متعددة، فبعد انجاز الوثيقتين من طرف اللجنتين المشتركتين تمت مناقشتهما وإغنائهما من طرف المكاتب السياسية كما نظم التحالف ندوة للأطر خاصة بالموضوع، وتوسيعا للنقاش ومن أجل إشراك مناضلات ومناضلي الأحزاب الثلاثة، تم تنظيم لقاءات جهوية مشتركة، بعدها تمت المصادقة على الوثيقتين من طرف الهيآت التقريرية للأحزاب الثلاثة وتم تنظيم لقاءات على مستوى الأقاليم، والجهات خلال شهري فبراير ومارس للتعريف بالفيدرالية. تلاها تنظيم مهرجان جماهيري وطني يوم 23 مارس 2014 بقاعة «ابن ياسين» بالرباط، للإعلان عن ميلاد فيدرالية اليسار الديمقراطي.

• من تجمع اليسار الديمقراطي إلي فيدرالية اليسار الديمقراطي

للتذكير فقد سبق لنفس الأحزاب، بمعية حزب النهج الديمقراطي، أن شكلت ما سمي «تجمع اليسار الديمقراطي» في 6 يونيو 2004 بعد حوالي سنتين من النقاش والإعداد الجماعي، وأعلن عنه في مهرجان جماهيري «حاشد» بقاعة «محمد زفزاف» بالدار البيضاء. انفرط عقده دون أي إعلان رسمي، ما يبرز المسؤولية النضالية لمؤسسيه، ودون أن يخلف في سيرته أية بصمة نضال. لا بل تمثل انجازه الوحيد في التدخل الفظ في وقف تجربة «تنسيقيات النضال ضد غلاء الأسعار» وحرب مواقع في المؤتمر الأخير للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وخلافات حول المشاركة في الانتخابات التشريعية في شتنبر 2007 التي انفرد النهج الديمقراطي بمقاطعتها المعهودة، والتي وضعت حدا لطقوس اجتماع هياكل هذا التنسيق التي دأبت على إصدار بيانات لا تسمن ولا تغني النضال الملموس في أية واجهة من واجهاته المتعددة. ولم تلتئم هياكله التنفيذية إلا عشية انطلاق حركة 20 فبراير 2011، بغاية وضع سقف سياسي للحركة لا يتعدي مطلب «الملكية البرلمانية» وإلزام الحركة بتبنيه أي تكرار نفس العسف الذي أنهى «تنسيقيات النضال ضد غلاء الأسعار».
لم يتم تقييم أسباب إخفاق «تجمع اليسار الديمقراطي» في تحقيق الغايات النضالية التي تشكل لأجلها، ولم يدرس أسباب هزيمة «الكتلة الديمقراطية» واستسلامها وتفككها في تحقيق أمانيها العاجزة بانتقال ديمقراطي بتوافق مع الملكية. ولم يعلن عن الدروس المستخلصة من نضال حركة 20 فبراير الجماهيري، و أداء هذا اليسار الليبرالي ربما رفعا للحرج ولتذويب مصادر الخلاف ...
فهل يمكن بناء حلف حزبي لتحقيق غايات نضالية كيفما كانت دون القيام بتقييم مفتوح لتجارب شاركت فيها نفس الأحزاب ونتائجها لازالت ماثلة أمام الأعين؟ وكيف يمكن استيعاب الصمت المطبق عن تقييم مآلات الخط الاتحادي، الذي تعتبر غالبية الأحزاب الحالية سليلته، وتستوحي شعاراته ذاتها وتكتيكاته ذاتها وقاموسه نفسه وبلادته الليبرالية نفسها، مع فارق نوعي أنها جميعها تفتقر إلى قوة وحجم الاتحاد الاشتراكي، ما ينبئ أن المآل هو سير إلى هزيمة نكراء، وسيؤدي عدم استخلاص الدروس هذا إلى البناء على نفس أسس الاتحاد الاشتراكي وبالتالي إلى نفس الخيبة..

• سياق الإعلان عن ميلاد الفيدرالية السياسية

جاء تأسيس الفيدرالية في وضع سياسي يميزه تراجع الدينامية النضالية التي انطلقت منذ فبراير 2011، واختلال ميزان القوى الطبقي، واستعادة الملكية المطلقة لزمام سلطاتها بعدما اضطرت إلى تقديم تنازلات سياسية (تعديل دستوري- انتخابات سابقة لوقتها- تواري الملكية كمتصدر الحياة السياسية- التراجع عن أدوار معدة سلفا لحزب الأصالة والمعاصرة...) واقتصادية (زيادة في الأجور – رفع لسقف الضريبة عن الدخل للأجور الدنيا- رفع الحد الأدنى لسقف المعاش. ثم التغاضي عن الباعة المتجولين والبناء بدون تراخيص...). أما الحكومة فلم تأبه بمذكرات القيادات النقابية الداعية إلى تنفيذ اتفاق الخيانة لحركة 20 فبراير الذي منحت بموجبه زيادات في الأجور، ووعود أخرى مقابل عدم خرط الطبقة العاملة في النضال الشعبي، ما مثل خنجر خيانة في ظهر حركة جماهيرية مناضلة من أجل ديمقراطية حقيقة، حاملة لآمال التحرر. طعنتها القيادات مقابل تنازلات شكلية سرعان ما ثم استردادها بزيادات متتالية في الأسعار وتحضير هجمات أشد شراسة تمس مكاسب تاريخية كلفت تضحيات جسام (أنظمة التقاعد- ما تبقي من صندوق المقاصة – تكبيل الحريات النقابية...).
لم تلتق الأحزاب المشكلة للفيدرالية إبان النضالات المتفجرة وطنيا ومتعددة المطالب ومتنوعة صيغ النضال، لم تلتق لبحث صيغ دعم الحراك الجاري، فجميعها بقيادة نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي مهرت الاتفاقية المبرمة برعاية مستشار الملك لسحب النقابة من نضال 20 فبراير، مقابل زيادات في المرتبات ولم يصدر أي موقف ينتقد الخيانة تلك من أي من الأحزاب المذكورة.

• ما الدافع لتأسيس فدرالية اليسار الان؟ وما الأهداف السياسية المنتظر تحقيقها بهذا التحالف؟

إن سابقة تجمع اليسار الديمقراطي، وحصيلته النضالية اليتيمة، و موقف خيانة قيادة ك د ش لحراك 20 فبراير، ومواصلة المؤتمر الاتحادي أسلوبه المعتاد في قتل الديمقراطية الداخلية في نقابة كدش، والتي تبرم منها حتى حلفاءها الحاليون، كل هذا يخلص بنا إلى أن الفدرالية لم تتأسس لتكون أداة للنضال حتى بالآمال التي راودت تأسيس تجمع اليسار الديمقراطي.
إن الهدف الرئيسي من خلق الفيدرالية هو خلق هيئة تنسيق تستوحي نموذج «الكتلة الديمقراطية» وإحياء أسلوب المذكرات المرسلة للديوان الملكي، والمطالبة بتعديل الدستور، وتوحيد المقترحات حول قضية الصحراء وتقديمها لمن بيده مفاتيح حل وعقد الملف كلما تمت دعوتهم إلي اجتماع للتشاور حول الموضوع. وطبعا السعي لتوحيد الجهود في المشاركة الانتخابية القادمة.
طبعا قد يتم إطلاق بعض المناوشات من خلال ك دش تحديدا، وهو الجاري حاليا بالتنسيق مع نقابة ا.م.ش ونقابة ف.د.ش، وهو ذات الأسلوب الاتحادي مع حزب الاستقلال في فترة «الكتلة الديمقراطية». لكن مع وجود فارق متمثل في أمرين جوهريين:
الأول: ببروز حركة 20 فبراير كحركة نضال جماهير اتخذت الفعل المباشر لحمل المستبدين علي الانصياع، وأقبرت أسلوب الاستجداء الليبرالي المعهود يجعل أي عودة إلى أساليب «الكتلة الديمقراطية» من مذكرات توسلية ومهرجانات خطابية وعرائض توقيع مجرد مدعاة للسخرية. فقد زعزعت حركة 20 فبراير ولعقود قادمة الذهنية النضالية للطلائع المناضلة، وبينت لها عن مقدمات ما المطلوب القيام به لنيل الحرية وكشفت أصدقائها الزائفين.
إضافة إلى عمق الأزمة الاقتصادية التي قربت برميل البارود اكثر من أي وقت مضي من أعواد الثقاب، ما يجعل أية مناوشة قد تفضي إلي انفجار مدوي سيحطم كل الأفق التي يجتهد أشباه الديمقراطيين في رسمها للنضال.
الثاني: افتقار العمق الشعبي الذي كان يحوزه الاتحاد الاشتراكي نتيجة تراكم منذ أواسط السبعينات مستفيدا من غياب حزب عمالي جماهيري بعد تحول سليل الحزب الشيوعي إلي ملحقة في ركب الاتحاد نفسه، والبطش بالحركة الماركسية اللينينية وعزل تأثيرها بالشبيبة الجامعية.
أما البرنامج السياسي الذي تلتقي عليه أحزاب الفيدرالية فيكشف حدود وعقم الفكرة، مادامت تكرارا لأماني راودت الحركة الاتحادية منذ منع صدور بيان المؤتمر الثالث لحزبهم سنة 1978، الداعي إلى تحويل الملكية من مخزنية إلى برلمانية، مع اجتهاد مدرسة تصغير المطالب حتى تحظى بدعم «القسم الحداثي من المخزن» بإبداع مرحلة انتقالية بين ملكية مخزنية وملكية برلمانية. يمكن للديمقراطيين الزائفين تخيل ما يحلوا لهم من ترسيمات مشدودة إلى أوهام مخاطبة ود وتفهم المستبدين حتى يخففوا عن طيبة خاطر من شدة خناق أنفاس الشعب. أما الديمقراطيون الحقيقيون فعليهم العمل الدءوب والمضني لأجل خلق ميزان القوى الفعلي، عبر الانغراس في القوة الديمقراطية الحقيقة التي ستعرف كيف تنال حريتها وممارسة ديمقراطيتها كاملة غير منقوصة، وقد بينت حركة 20 فبراير الوجه البسير مما هو مضمر من قوي ستغير الوضع رأسا علي عقب.
أما المسألة الانتخابية فليس بالأمر الجديد مادامت الأحزاب الثلاث مدركة لحجم قوتها الانتخابية الهزيلة، ومصلحتها في تعزيز مكانتها وتقليص درجة ضعفها تدفعها إلى التنسيق الانتخابي في لوائح مشتركة والتعاون في الحملة الانتخابية. وهو ما سبق أن قام به حزب الطليعة الديمقراطي وحزب اليسار الاشتراكي الموحد في انتخابات شتنبر 2007.
أما قضية الصحراء الغربية التي صنفت من مهام الفيدرالية، فهم أعلم أن الملف برمته بيد الملك، وهم أدرك أنه ليس في جعبتهم ما يقدمونه إلا تقمص دور الشجاعة الوطنية، وهو مسرح امتلأت خشبته بأصناف الممثلين من كل صنف، وهو ما تم بعد أن حج قادة الفيدرالية إلى القصر الملكي للتباحث مع مستشاري الملك بعد مقترح البعثة الأمريكية بالأمم المتحدة بتوسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، فتوارت شعارات الملكية البرلمانية وكل ما ناضلت من أجله حراك 20 فبراير وثم الانصياع للملكية المستبدة. وزايد بعض القادة بتقديم الأمر بكونه طبيعيا ما دام يتعلق «بقضيتنا الأم».

• ماذا ستضيف فيدرالية اليسار لمعركة تحرر الكادحين وما موقف الماركسيون الثوريون منها؟

إن المناضل الاشتراكي الثوري، بل حتى الديمقراطي، يشمئز من طغيان الاستبداد وتعمده دوس ما كان يبدو مكاسب انتزعت بفضل نضال حراك 20 فبراير، سيحس بنقزز مشروع من استعادة الملكية المطلقة لكل شيئ، من قرارات اقتصادية استراتيجية ومسك بالعلاقات الخارجية وتكريس نفس ادوار الحكومة بما هي فريق موظفي تنفيذ، والبرلمان بما هو غرفة تسجيل. وبديهي أن يحظى أي توحيد سياسي لأي قوة معارضة بالاستحسان، فالخطوة الصغيرة نحو توحيد القوة أفضل من التشتت يقول لسان الحال.
ليس دور الماركسيين الثوريين مسايرة النوايا الطيبة، ولا لعب دور خالق الأوهام. دورنا قول الحقيقة كما هي للمناضلين وللجماهير الكادحة، ومساعدتهم على فهم طبيعة الأحزاب السياسية وما المصالح التي تدافع عنها ومعنى ممارستها، واستكشاف من كل ذلك مصالح طبقتنا العاملة وأي موقف ستتخذه من باقي الأحزاب السياسية.
أبريل 2014

أي دلالة لمسيرة 6 أبريل 2014 النقابية بالدار البيضاء؟

بقلم: مصطفى البحري

شهدت شوارع بمركز الدار البيضاء، بعيدا عن الأحياء العمالية والشعبية، المسيرة التي دعت إليها قيادات النقابات الثلاث (الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية، والفيدرالية الديمقراطية للشغل). وعلى غرار كل خطوة نضالية، لاسيما ذات الطابع الوطني، تستوجب تلك المسيرة استخلاصا للدلالة وجردا للحصيلة، واستشرافا للآفاق.

1- لماذا تدعو القيادات النقابات الى مسيرة أو إضراب وطني بين فينة وأخرى؟

أول ما يستدعي التوضيح هو مقاصد القيادات التي تتمثل قاعدة سلوكها في الامتناع عن دعم النضالات الجارية، أي رفض توسيع دائرة المواجهة، مكتفية بمناشدة «الحكومة» كي تعود إلى طاولة «الحوار»، فيما يتمثل الاستثناء في دعوة بعضها إلى «إضراب عام» مرة في عشر سنوات، أو «مسيرة وطنية» مرة في السنة.

أ- دوام استقرار الاستغلال والقهر بالتحكم في فعل الطبقة العاملة

تشترك القيادات النقابية الداعية إلى مسيرة 6 ابريل في رؤية لطبيعة الوضع بالمغرب، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وتلك الرؤية هي التي تحكم مبادراتها، سواء بقصد تحريك الجهاز النقابي أو تجميده. ولتلك الرؤية أساس اجتماعي:

تعتبر القيادات النقابية الوضع الاجتماعي مشرفا على التفجر، ما يهدد الاستقرار. تستنتج من ذلك وجوب تفادي تصاعد الكفاحات العمالية وتجذرها، أو تحول إحداها إلى مطلق دينامية قد تعصف ب»الاستقرار»، ومن ثمة ترك التحركات الجزئية، القطاعية والمحلية،تختنق. وفي الآن ذاته تحريك الجهاز النقابي في خطوات محسوبة بدقة، تتجنب التسبب في شرارة قد تفجر برميل البارود الاجتماعي.

القيادات النقابية شريحة تشدها إلى الدولة البرجوازية أواصر امتيازاتها، وما راكمت من مصالح مادية، والمتاح لها من فرص الاندماج في مؤسسات للدولة. ولا يمكن أن تقوم بدور وسيط بين الإجراء وأرباب العمل إلا بحفظ قدر من المصداقية والتمثيلية. البيروقراطية بحاجة إلى تحريك الساحة النقابية بين فينة وأخرى، لأن المسايرة التامة للرأسماليين ودولتهم سيفقدها - أي البيروقراطية- أي قاعدة، هذا القاعدة هي التي تجعل الدولة تعاملها كشريك في تدبير الاحتقان الاجتماعي.

ولا شك أن سياق هذه المسيرة ذاتها فاضح لتلك القيادات أيما فضح. إذ لم تمض سوى فترة غير مديدة عن إنزال الدولة الهزيمة بشغيلة التعليم الذي اضربوا واعتصموا في العاصمة بسبب إقصائهم من الترقية بالشهادات، لأسباب منها تواطؤ القيادات المكشوف. وكمثال ثان، مسالة اقتطاع أجور المضربين من شغيلة الدولة. فقد كان ممكنا جعل الرد على ذلك العدوان منطلق تعبئة لها حظوظ كبرى في التنامي بالنظر لتدهور الحالة الاجتماعية لقاعدة عريضة من الشعب. لكن قيادات النقابات استنكفت بقصد، وسبق إصرار، عن تنظيم أي رد. لا بل منها من يجرأ على الدفاع عن اقتطاع أجور المضربين، منهم الحبشي من قادة الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الذي حاجج في تجمع عمومي مدافعا عن الاقتطاع بمبرر أن النضال يستدعي تضحيات و أن أسلافنا سجنوا وقتلوا تضحية منهم، فلما لا نضحي بأجورنا؟

ثم إن من غايات تحريكات مضبوطة، كمسيرة البيضاء، استباق أي رد منفلت. فالقيادات المدركة لاحتمال تفجر نضالات، تسارع إلى إطلاق مبادرات قصد التحكم في الوضع وسد الفراغ المنذر بظهور ما قد يتجاوزها. هذا ما صرح به الأموي لجريدة أخبار اليوم (8 أبريل 2014) بقول:» « لقد حرصنا أن يكون العدد نسبيا محددا حتى نتمكن من التحكم في المسيرة و حتى لا تخرج الأمور عن سيطرتنا».

يكفي هذا برهنة على أن أهداف مسيرة 6 أبريل لم تكن قط نضالية، أي بغاية صد الهجمات المتتالية من أرباب العمل ودولتهم.

ب - غاية تشغيل آلية النظام السياسية، في أفق تفعيل تناوبه الزائف

علاوة على هذا التدبير للساحة الاجتماعية المتوخي مساعدة الدولة على ضمان الاستقرار (استقرار الاستغلال والقهر والاستبداد)، ثمة عامل حدا بالقيادات إلى مسيرة 6 أبريل: البيروقراطيات منها المرتبطة مباشرة بقوى سياسية ليبرالية غايتها تفعيل التناوب، تستعمل النضال النقابي لإنماء رصيد شعبيتها الانتخابية لدى العمال وباقي الطبقات الشعبية، بقصد تحسين مواقعها في لعبة النظام الديمقراطية.

أما بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل فمرتبطة تاريخيا بالقصر، مشدودة إليه ما ساعدها على مراكمته من امتيازات وثروات، علاوة على قنوات تمر عبر الأحزاب اليمينية (الاتحاد الدستوري، الأصالة والمعاصرة...)، وهي متجاوبة بالكامل مع متطلباته، و الأمثلة اكبر من أن تعد، ماضيا وحاضرا.

الملكية تعد تناوبها بعد أن استعملت من كانت تحاربهم وتضايقهم قبل انطلاق السيرورات الثورية. كان حزب العدالة و التنمية هدفا رئيسا لحملة حزب القصر، ولما اهتزت الأرض تحت إقدام المستبدين بفعل الموجة الصدمية التي أطلقها البوعزيزي من تونس، كان حزب العدالة والتنمية إحدى أطواق النجاة التي لاذ بها النظام، فأفسح له في المجال ليحصل على الأغلبية البرلمانية ويترأس حكومة الواجهة، وهي عملية أتت أكلها كما دل تطور الوضع السياسي.

الآن وقد بدا أن العاصفة مرت بسلام، عاد النظام إلى مضايقة بنكيران باستعمال شباط ومجمل «المعارضة» البرلمانية، سواء في الحلبة البرلمانية والإعلامية أو في الساحة الاجتماعية، لا سيما النقابية.

والحالة هذه، ليست مسيرة 6 ابريل من الناحية السياسية سوى استعمالا لطاقة العمال النضالية لغايات لا صلة لها بأهداف نضالهم. وهذا استعمال ممكن طبعا بسبب إخفاقات تزود طبقة العمال بحزبها الخاص المناضل من أجل أهدافها الخاصة.

2 - لماذا ستستجيب القواعد النقابية؟

لا يمكن اقتياد العمال إلى تحركات في الشارع أو أماكن العمل بدوافع صريحة من هذا القبيل الكامن خلف سلوك القيادات، من ثمة الحاجة الى استعمال مطالبهم.

يستجيب العمال لدعوات هذا الصنف من القادة الذين ينهجون هذا النوع من السياسيات، بدافع مصلحتهم الآنية التي تعبر عنها المطالب النقابية في دعوات القيادات الى المسيرات و الإضرابات، أي تطلعا منهم إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية، لا لتفعيل التناوب الزائف أو ما سواه من مرامي سياسية. فمستوى الشغيلة السياسي يجعلهم غير مدركين، ولا مكترثين، لحسابات البيروقراطيات النقابية.

ينزل العمال إلى الشارع تحدوهم الرغبة في تحسين أوضاع حياتهم ونضالهم. وهذا ما يوجب على مناضلي طبقتنا الثوريين أن يكونوا مع العمال في مسيرة 6 ابريل و غيرها من خطوات فعلهم الجماعي. وليست مرامي البيروقراطيات النقابية والقوى السياسية البرجوازية هي ما سيدفع أولئك المناضلين الى رفض المشاركة في مسيرة 6 ابريل وما شابهها، بل هو مبرر إضافي للمشاركة، مشاركة نوعية بالتعبئة القصوى و بالدفاع عن مطالب طبقتنا الحقيقية، وتنويرها حول حقيقة سياسات قادتها النقابيين. لذا يدل رافضو المشاركة، تحت غطاء تشدق جذري، على صبيانيتهم اليسارية ليس إلا.

لماذا كانت المشاركة ضعيفة قياسا بشدة ضغط واقع الاستغلال والقهر؟

تردت أوضاع الأجراء على نحو أكيد منذ تحسينات العام 2011 التي يعود فضلها إلى حركة 20 فبراير المجيدة التي أرعبت النظام إرعابا غير مسبوق. جرى ذلك بفعل استمرار نفس السياسة المدمرة الواردة من مراكز القرار الفعلي: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والقصر الملكي. لقد أدركت الدولة تراجع الضغط العمالي و الشعبي عليها، فامتنعت عن استكمال تنفيذ ما التزمت به في اتفاقها مع النقابات شهر ابريل 2011.

وقد أبانت مجريات الساحة النقابية في السنتين الأخيرتين ضعف استعداد الشغيلة النضالي، واقتصار تعبيراته على معارك فئوية ، قطاعية، وأخرى محلية، انتهى معظمها إلى خسارات وطرد وحتى سجن نقابيين (قطاع التصبير بأكادير).

يجتاز النضال النقابي، لا سيما بالقطاع الخاص، فترة تراجع قياسا بوثبة العام 2011 المرتبطة بالمناخ السياسي العام. وخلافا لاعتقاد ساذج، متجاهل لدروس النضال العمالي، فإن تردي الأوضاع وتصعيد البرجوازية هجومها لا يؤديان في كل الأحوال إلى تصاعد نضالات الطبقة العاملة؛ فردها متوقف على خصوصيات السياق، لا سيما تكبدها لهزائم.

وبالنظر إلى أن المسيرة الوطنية بالرباط أو البيضاء شكل جرى تنفيذه في العامين 2012 و 2013 دون نتيجة تذكر، فعادي ألا يتحمس قطاع عريض من الشغيلة لتكراره.

هكذا حكم السياق المباشر، وسجل تعثرات السنتين الماضيتين، على مسيرة 6 ابريل بما شهدت من حجم مشاركة أبعد ما تكون عن تناسب مع شدة الهجوم البرجوازي الكاسح و اتساع نطاقه: كانت المسيرة تحركا معزولا في سياق فتور نضالي وإحباطات.

بناء على هذا لن تكون للمسيرة أي نتيجة ترفع معنويات الشغيلة بقدر ما ستزيد تحطيمها شانها شان كل تحركات لا غد لها، ولا تندرج في برنامج نضالي شمولي.

آفاقنا

وضع منظمات العمال ومستوى كفاحيتهم، المقلقين، هما وليدا عقود من سيطرة قوى ليبرالية وبيروقراطية في الساحة النقابية. هذه السيطرة سهلها قصور اليسار الماركسي عن الاضطلاع بإحدى مهامه الرئيسية، مهمة العمل في النقابات العمالية بخط سياسي معارض لخط البيروقراطيات الإصلاحية والمتعاونة مع البرجوازية ودولتها. و يتطلب تصحيح هذا الوضع جهودا جبارة مستنيرة بفهم واضح للمهام وسبل انجازها.

عادة ما نعتبر دور القيادات في إبعاد الطبقة العاملة عن حركة 20 فبراير احد أسباب تعثر هذه الحركة النضالية الأصيلة، دون أن نتساءل عن أسباب تلك القدرة لدى القيادات على تحييد منظمات العمال. إنها تكمن بالذات في تقاعس المنتسبين الى الماركسية عن تجسيد خط نضال معارض داخل النقابات، أي بناء يسار نقابي يذود فعلا عن مصالح العمال اللحظية و الإستراتيجية على السواء.

هنا إذن تكمن مهامنا، وقد خصصت جريدة المناضل-ة السنوات العشر من عمرها للدفاع عن هذه الرؤية.

الحرية لمعتقلي مسيرة 6 ابريل، ولكافة مساجين الرأي بالمغرب،

لا للصمت عن جرائم قاهري الشعب

بقلم: أزلماض فبرايري

يوم المسيرة العمالية بالدار البيضاء، 6 ابريل 2014، أقدمت قوات القمع على اعتقال شباب من حركة 20 فبراير من بين صفوف المتظاهرين، فيما كانوا يعبرون عن أرائهم السياسية بما يرفعون من شعارات، كما يفعل غيرهم من المشاركين في المسيرة.

هذه واقعة سياسة تلقي ضوءا ساطعا على حقيقة النظام و تدبيره للحياة السياسية:

- الشعارات التي تكون قد أثارت حفيظة أجهزة القمع شعارات انبثقت أيام كانت عشرات آلاف الجماهير تنزل إلى شوارع المغرب بدعوة من حركة 20 فبراير، وصدحت بها عشرات آلاف الحناجر؛ وهي شعارات ناقدة للمؤسسة الملكية وثروتها و انفرادها المطلق بالسلطة الفعلية. وليس اعتقال الناشطين اليوم بسبب تلك الشعارات غير انتقام غايته إخراس الأصوات المنادية بالديمقراطية الحقيقة وبالكرامة و العدالة الاجتماعية.

و إلا لماذا لا تعتقل عشرات الآلاف التي سبق أن رفعت تلك الشعارات في واضحة النهار عام 2011، وثمة مئات أشرطة الفيديو في انترنت حجة على ذلك؟

- صمت القيادات النقابية عن اعتقال مواطنين مشاركين في مسيرة دعت إليها صمت مريب، مثير لأسئلة خطيرة: هل ما تزعم تلك القيادات من دفاع عن حرية التعبير وباقي الحريات مقتصر على التعبير عن الآراء الموالية للمؤسسة الملكية، ألا يحق لشباب ومواطنين ان يكون لهم رأي آخر؟ حرية التعبير كل لا يتجزأ، بل هي بالضبط حرية الرأي المعارض بالدرجة الأولى. أما من مكان لمعارضي الملكية بالمغرب غير المعتقلات و القبور؟

صمت القيادات النقابية تواطؤ، ولا ينسجم بأي وجه مع هوية الحركة العمالية، بل يهز رفات شهدائها في قبورهم. ولا يسع أي مناضل عمالي إلا أن يتبرأ منه كليا، ويدينه.

- ما يجري من قمع للطلاب، وللمعطلين وللعمال النقابيين، ولحركة 20 فبراير، ولكل من يبدي اعتراضا على السياسات الإجرامية التي تلقي أكثرية الشعب في أهوال البؤس، معبر عن درجة خوف الحاكمين من خروج الوضع عن السيطرة، وفضح إضافي لدور قناع الاستبداد والفساد الذي تضطلع به حكومة ما يسمى بحزب العدالة و التنمية.

- واجب كل ديمقراطي حقيقي، في اليسار الجذري وفي فيدرالية اليسار الديمقراطي، التصدي لجائحة القمع التي تجتاح البلد، بتوحيد الجهود دون تردد، ومواجهة السياسة الاجتماعية المدمرة للمكاسب، والنضال من أجل ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية سيادة الشعب الفعلية.

الحرية لمعتقلي مسيرة 6 ابريل، ولكافة مساجين الرأي بالمغرب،

لا للصمت عن جرائم قاهري الشعب

النصر لحركة 20 فبراير المجيدة

عاش الشعب

أي مستقبل للحالة النقابية الناتجة عن الطرد من الاتحاد المغربي للشغل؟

بقلم: مصطفى البحري

بانطلاق حملة استبعاد الجناح اليساري من الاتحاد المغربي للشغل بقرارات مارس 2012 [حل الاتحاد الجهوي بالرباط، ثم طرد 3 أعضاء من الأمانة الوطنية]، دخل الوضع النقابي العمالي بالمغرب طورا جديدا يطرح أسئلة عدة على المنشغلين بهذا الوضع من زاوية نظر مصالح طبقة الأجراء، الآنية (تحسين شروط النضال والحياة) والتاريخية (التحرر من الاستغلال الرأسمالي). إن معطى رئيسيا تغير: نحن إزاء نهاية حقبة من عمل الجناح اليساري داخل إ.م.ش دامت زهاء ربع قرن. ومن يدرك جوهر هذا التغير لن يخامره شك أن لا رجعة فيه.

ليس نشوء هذه الحالة الجديدة أمرا يهم مناضلي الاتحاد المغربي للشغل وحدهم، بل كافة النقابيين، وكل المناضلين من أجل أهداف التحرر من الاستبداد و الاستغلال. كما أن الأمر ليس مجرد إشكالية تنظيمية داخلية لمنظمة نقابية، بل عنصرا من إشكالية المنظور العمالي الكفاحي الذي لا يرى في العمل النقابي هدفا بحد ذاته، بل أحد أشكال العمل الرامية إلى تبلور طليعة عمالية مكتملة الوعي الطبقي، أي ذات وعي سياسي ثوري.

لذا يجب السعي إلى الإجابة على الأسئلة التي يطرحها وجود الجناح اليساري خارج الاتحاد المغربي للشغل من زاوية النظر هذه، أي كيف و أين يمكن تطوير «التوجه الديمقراطي» بما يجعله إسهاما في بناء حركة نقابية طبقية كفاحية وديمقراطية، وفي تجند طليعة عمالية واعية سياسيا.

مسار تيار يساري

عاش التيار اليساري بالاتحاد المغربي للشغل منذ مطلع سنوات 90 ساعيا للحفاظ على وجوده فيه، مدركا جبروت الجهاز الذي بناه بن الصديق ومساعدوه بنبذ كل نقابي غير ممتثل لسياسة حصر العمل النقابي في المناوشات اليومية الجزئية، المعرضة لخيانات سماسرة و انتفاعيين باتوا العمود الفقري للجهاز. تطلب هذا السعي خفض الجناح، والتزام حذر شديد من أي تعبير حر عن الرأي، وحتى صمتا عن جرائم عديدة اقترفتها بيروقراطية بن الصديق، سواء إجهاض نضالات عدة، أو استشراء الفساد في مؤسسات اجتماعية عمالية (ضمان اجتماعي، أعمال اجتماعية بقطاع الطاقة ، تعاضدية التعليم ...). حصر هذا القمع البيروقراطي عمل اليساريين في ممارسة محض نقابية، سليمة إجمالا، لكنها عديمة المضمون السياسي، وبنظرة أحادية متعصبة للاتحاد المغربي للشغل (تغير هذا جزئيا في فترة تاريخية لاحقة).

اقتضى هذا الوجود اليساري المقموع تنازلات ومساومات كان جليا لكل عليم بحقيقة البيروقراطية أنها لن تدوم، وأن مكاسب اليساريين بالذات هي التي ستحدو يوما بالطغمة البيروقراطية إلى إنهاء التعايش. أي أن تكتيك مراكمة المكاسب التنظيمية بالصمت وتفادي الصدام يقابله تكتيك الضبط والحذر وضربات دورية تبقي الوجود اليساري في حدود مضبوطة.

كانت البيروقراطية تستفيد من وجود الأطر اليسارية بتوظيفها بعدد من المهام النقابية [مجلس إدارة الضمان الاجتماعي، التفاوض مع الدولة، ملف مدونة الشغل، لجنة التقاعد، ...] لكن بإلزامها حدود منظور نقابي إمشوي (نسبة إلى إ.م.ش)، مع بقاء القرار بيد تلك البيروقراطية، أي نوع من استعمال الخبرة اليسارية لكن ضمن سياسة بن الصديق ومساعديه.

كان هذا ثمن البقاء في أجهزة الاتحاد، لكنه بقاء عرضة لغارات دورية، ولا يعكس تأثيرا سياسيا فعليا في القاعدة العمالية. حيث فرض القمع البيروقراطي الاحتماء بأدبيات الاتحاد المغربي للشغل وهي مجرد خطابة تستعملها البيروقراطية لتمويه ممارساتها الخيانية.

افتقد الجناح اليساري إلى رؤية ثورية لعمله النقابي، مستبطنا الفصل غير الماركسي بأي وجه بين العمل النقابي والعمل السياسي، غافلا عن كون دور الماركسيين بالذات هو ممارسة السياسة في النقابات، أي مواجهة السياسة الإصلاحية للبروقراطية النقابية بسياسة ثورية. وجلي أن هذا لا يعني القفز على مستوى الوعي العمالي في الحالة العينية، بل استلهام دروس تجربة الحركة العمالية الماركسية في العمل في النقابات. وهذا أمر لا يتسع المجال هنا لتفصيل مضمونه وكيفياته.

على هذا النحو أتيح لليساريين البقاء في الاتحاد المغربي للشغل إلى أن توفي كبير البيروقراطيين، فكان على ورثته مهمة نزع فتيل مشاكل ضخمة عويصة ناتجة عن عقود التسلط البيروقراطي: استشراء الفساد، انعدام شرعية تنظيمية لدى قيادة وأجهزة وطنية فات اجل تجديدها بسنوات عديدة، مالية عبارة عن صناديق سوداء، خيانات عديدة لكفاحات العمال، ممارسات بيروقراطية طردت أفواجا من المناضلين، سياسة إجمالية موالية للقصر تحت غطاء الاستقلال عن الأحزاب... كان المؤتمر العاشر مناسبة مساومة بين ورثة بن الصديق و اليساريين. [انظر بهذا الصدد مقالين بموقع المناضل-ة الالكتروني : أي حصيلة لمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر؟ و طرد اليسار الجذري من الاتحاد المغربي للشغل: إلى أين؟]

سعيا لمواصلة الوجود في النقابة وأجهزتها وفق التكتيك المألوف، توصل يساريو النقابة إلى تفاهم مع فريق موخاريق أتاح له تجديد شرعيته، وكذا قدرته على ضبط الوجود اليساري و تقليمه عند الضرورة.

و قد جاءت ضرورة التقليم، وحتى الاستئصال، من حيث لم ينتظرها أحد. فمع انطلاق السيرورات الثورية بالمنطقة، وتدفق قوى نضال شعبي إلى الشارع ببروز حركة 20 فبراير، استبد الخوف بالملكية فكانت بيروقراطيات النقابات المتعاونة أصلا إحدى ملاذاتها لتفادي الحريق الثوري. أدركت قيادة الاتحاد المغربي للشغل انتظارات الملكية منها في ذلك الجو المشحون بالكهرباء الثورية. فتجاوبت مع أول خطوة سياسية أقدم عليها النظام بعد تدفق جماهير 20 فبراير إلى الشارع: اجتماع مستشار الملك مع القيادات النقابية. فتجنبت أي دعم فعلي للنضال الشعبي(20 فبراير ومجمل الدينامية الثورية) ، مكتفية بكلام تأييد أجوف، تاركة نضالات عمالية تختنق، لعل أبرزها كفاح شغيلة الطرق السيارة، وسارعت إلى طاولة «الحوار الاجتماعي»، وأيدت باسم العمال دستور العبيد (يوليو 2011). و بالنظر إلى ما يمثله وجود قطب غير ممتثل كليا قد تحوله الظروف الثورية إلى قيادة للمارد العمالي عند انطلاقه، وجب إنهاء ذلك الوجود.

لم يكن للبيروقراطية سوى أن تنفذ المنتظر منها، إذ أنها مستندة على فضائح من العيار الثقيل تعلم علم اليقين أن النظام قد يستعملها ضدها، بمقدمتها نهب صندوق الضمان الاجتماعي، و كان هذا من الملفات التي حركها النظام قضائيا جوابا على مطلب إسقاط الفساد.

هذا بإجمال مقتضب سياق قرارات مارس 2012 بتصفية الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل. نعيد إلى الأذهان هنا أنه قامت، إلى جانب هذه التجربة اليسارية، تجربة أوجز خاضها رفاق الشهيد عبد الله مواصير في قطاع الصيد البحري، جرى قسم منها في الاتحاد المغربي للشغل، تصدى لها النظام والبيروقراطية بقسوة : سجن القيادة النقابية وطرد 2000 بحار وانقلاب على المكتب النقابي بعد أعظم معركة عمالية خيضت تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في العشرين سنة الأخيرة. تجربة بحارة الجنوب مستمرة في نقابة مستقلة منذ غشت 2011.

أزمة عابرة أم طور انتقالي نحو حالة نوعية جديدة

المناخ السياسي المستجد مستهل العام 2011، وطبيعة علاقة بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بالملكية، تلك العلاقة التي بناها بن الصديق على الولاء للاستبداد بتجنيب المنظمة العمالية أي عدوى ثورية، مقابل امتيازات مادية وفرص اغتناء وتغاض عن نهب الصناديق العمالية، هما العنصران الذين أفضيا إلى قرارات مارس 2012 لاجتثاث اليساريين من النقابة. لم يكن بد من ذريعة لها ظاهر معقولية، فكان نشر حقائق عن الفساد البيروقراطي بالصحافة فرصة الشروع في هجوم الاستئصال.

فكان حل أجهزة الاتحاد الجهوي للرباط يوم 5 مارس 2012 وإغلاق مقره يوم 9 منه ، وتنظيم مؤتمر زائف لإضفاء شرعية على ذلك، ثم طرد 3 أعضاء من الأمانة يوم 22 مارس. وتقسيم جامعتي التعليم والبلديات و اتحاد الموظفين. وشن هجوم عنيف يوم 27 مايو 2012 على مقر الاتحاد بتازة و إغلاقه وتنصيب مكتب مزيف، واستهداف جامعة الفلاحة بمحاولة تقسيم قادها عضوان بالأمانة الوطنية، وتأسيس «نقابة» صورية للفلاحين الصغار و مهنيي الغابة. وتسخير عصابة بقيادة عضو الأمانة الوطنية، بهنيس، تعد للسطو على مقر الاتحاد بخريبكة في شتنبر 2012 والانقـلاب على المكتب المحلي الشرعـي. وطبعا تنظم البيروقراطية حياة النقابة مبعدة مناضلي الجناح اليساري،

فعقدت مؤتمرات وطنية (الشبيبة العاملة، الاتحاد التقدمي لنساء المغرب ، نقابة شغيلة الفوسفاط ، نقابة البنوك، ...) وجددت اتحادات محلية وجهوية...مستغنية عن اليساريين

وفي الآن ذاته، تعتبر الطغمة البيروقراطية ضحايا عسفها « مجموعة نقابية مزيفة من المطرودين والمغرر بهم لا تربطها أية رابطة تنظيمية بالاتحاد المغربي للشغل « على حد قولها، بل هدد موخاريق بمتابعة قضائية لجامعة التعليم-التوجه الديمقراطي .

إلى جانب الحزم البيروقراطي، تواصل زمرة موخاريق علاقة ملتبسة بجامعة القطاع الفلاحي التي يقودها يساريون، حيث لم تصدر بعد قرار فصلها عن الاتحاد، ساعية إلى نقل الأزمة إلى داخلها و استقطاب قسم منها بالمناورات المتنوعة.

بوجه هذا الحزم البيروقراطي، دبر الجناح اليساري بداية المرحلة الجديدة بصيانة المكاسب التنظيمية بعقد مؤتمرات نقابات التعليم و البلديات و اتحاد الموظفين، وتحصين مكاسب محلية هنا وهناك. وتستمر هذه المرحلة بقيادة أعضاء الأمانة الثلاثة المطرودين عبر بلورة مواقف منتظمة من قضايا الساعة بالساحة النقابية، وعبر سعي إلى التواصل مع القيادة المستبدة توخيا لحل يعيد اليساريين إلى حظيرة الاتحاد المغربي للشغل.

إلى جانب الثلاثي المطرود المنتخب بالأمانة في المؤتمر العاشر (ادريسي، غامري، أمين)، جرى في سبتمبر 2013 تشكيل مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي [أعضاء اللجنة الإدارية ونقابيون من مختلف القطاعات والاتحادات المحلية و التنظيمات الموازية].

تنطوي مواقف ثلاثي الأمانة الوطنية المطرود، وأعضاء اللجنة الإدارية المنتسبين للتوجه، ومجلس التنسيق الوطني للتوجه، على رؤية لمستقبل «التوجه الديمقراطي» قوامها السعي إلى العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل. تؤكد بيانات تلك الأجهزة و مذكراتها إلى فريق موخاريق على جملة تدابير مطلوبة لحل تأزم العلاقة. تلك التدابير مفصلة، مثلا، في مذكرة فاتح نوفمبر 2012: :فتح المقرات النقابية، وخلق شروط تفادي الاصطدام، إلغاء قرارات الطرد ، جمع الأمانة الوطنيةبكامل أعضائها واللجنة الإدارية قصد تأكيد التمسك بوحدة الاتحاد ومبادئه في ديباجة قانونه الأساسي ونتائج المؤتمر العاشر، إلغاء القرارات اللاديمقراطية، و والقيام بما يلزم لإعادة توحيد المنظمة على أساس ديمقراطي بدءا بالاتحاد الجهوي بالرباط وجامعتي التعليم و البلديات، ووضع خطة نضال وحدوية وخطة إعداد للانتخابات المهنية.

نفس الرؤية تحكم مبادرات من قبيل مطالبة لجنة تحضير مؤتمر الشبيبة العاملة التاسع بتمثيل مكونات «التوجه الديمقراطي» في ذلك المؤتمر.

وبموازاة هذا يجري الإيحاء ان ثمة من القادة البيروقراطيين من يمكن التفاهم معهم، ومخاطبة هؤلاء ليتعقلوا، وتركيز القصف على عناصر بعينها من الأمانة الوطنية، لا سيما فاروق شهير،(بلغ التوهم درجة المطالبة بتجميد عضويته و إحالته على لجنة تأديبية). والحال أن تلك الأمانة متراصة لأنها ُدقت من المعدن المحجوبي الفاسد ذاته، ومعها اللجنة الإدارية وقيادات الجامعات والاتحادات المحلية، والمنظمات الموازية التي صنعت طيلة عقود وفق المقاس البيروقراطي العفن. هذا ما يجعل التركيز على فاروق شهير يعادل القول من جانب قيادة التوجه: إننا مستعدون للعودة وفق المساومات المعهودة لكن لا بد ان تضحوا بأحدكم ليكون كبش فداء لغسل صفحة الآخرين.

كل معطيات الواقع تدل على أن البيروقراطية تسير نحو تنظيم مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل الحادي عشر متم العام الجاري 2014 على نحو يتيح لها استكمال عملية التخلص النهائي من المغضوب عليهم، وإضفاء شرعية تنظيمية على هذه العملية بتجديد القيادة وباقي الأجهزة.

وبالنظر الى عقود التسلط البيروقراطي التي حولت معظم قطاعات الاتحاد المغربي للشغل الى اقطاعات قائمة على الامتيازات والمصالح المادية والتداخل مع السلطات محليا ووطنيا، لم يكن ثمة رد فعل من داخل تلك القطاعات ضد قرارات الطرد التعسفية ودوس قوانين الاتحاد، وظل بعض المناضلين القلائل ببعض القطاعات الرافضين لعملية التصفية التي تقودها البيروقراطية غير قادرين على خلق حالة متضامنة مع ضحايا العسف البيروقراطي. وفي نفس الوقت تناور البيروقراطية لخلق حالة ارتباك ودوخة في صفوف من تحاربهم. فقد أبقت على جامعة الفلاحة شكليا داخل الاتحاد المغربي للشغل، فيما كان بوسعها ان تشطب عليها بمبرر تضامنها مع المطرودين او افتعال أي ذريعة. ولكنها تحرم جامعة الفلاحة من مشاركة في هيئات الاتحاد وحياته الداخلية. و تلمح الى قرب الاجتماع مع جامعة الفلاحة ثم تتخلى عن ذلك . باختصار إنها تناور لإضعاف خصمها، وليست تنحية جامعة الفلاحة سوى مسألة وقت. هذا ما تدل عليه كل معطيات السنتين الماضيتين.

مازق ممكنة بفعل مراهنة غير واقعية على عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل

على ضوء هذه الحقائق والوقائع، ما مدى نجاعة الحل الذي يصبو إليه قادة «التوجه الديمقراطي»؟ وما حظوظ تحققه؟

تتمة ص5

أي مستقبل للحالة النقابية الناتجة عن الطرد من الاتحاد المغربي للشغل؟ (تتمة)

يبدو أن منظور قادة التوجه محكوم بما لديهم من تجربة في مقارعة البيروقراطية في تجربة الاتحاد الجهوي بالرباط.

إنهم يراهنون على إمكان التوصل إلى حل مع البيروقراطية بعد الضغط عليها، حل يقضي بالعودة الى الاتحاد والتعايش مع بيروقراطيته تعايشا مقرونا بالشد والجذب وفي الآن ذاته مواصلة بناء التنظيم النقابي. وضمن هذا المنظور ليس استقلال جامعتي التعليم و البلديات واتحاد الموظفين، وكل المكاسب التنظيمية، غير قوة ضغط لفتح طريق التفاهم .

هذه المراهنة لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات جوهرية في معطيات المشكل:

أولا: التعايش والشد والجذب في الاتحاد الجهوي بالرباط كان في ظل حكم المحجوب بن الصديق الذي كان فوق الجميع وماسكا بسلطة مطلقة، حيث لم يكن الفريق الحاكم حاليا غير أتباع أذلاء، وكانت لابن الصديق حساباته في قبول اليساريين ضمن حدود مضبوطة.

الزمرة الحاكمة بالاتحاد حاليا تحررت من سلطة المحجوب المطلقة، وتسير أمورها وفق حساباتها الخاصة، ومن أمثلة ذلك الأخرى أنها مدت يدها الى قيادة الاتحاد الاشتراكي، وهو ما لم يقدم عليه بن الصديق منذ قطيعته مع الاتحاديين مطلع ستينات القرن الماضي.

ثانيا: كانت المساومة مع المحجوب بن الصديق تجري و كاهل البيروقراطية مثقل بأعباء ملفات الفساد والخيانات، أما بالوضع الراهن فقد حررتها نتائج المؤتمر العاشر من تلك الأعباء بما أضفت من شرعية وتزكية وتبرئة ذمة.

ثالثا، وهذا أهم: لقد تغير السياق السياسي، فبعد تدفق الموجة الثورية بالمنطقة وظهور حركة 20 فبراير، أصبح وجود يساريين في الاتحاد المغربي للشغل شانا خطيرا وجب وضع حد له بسرعة وحزم. وتلك دلالة قرارات مارس 2012 البيروقراطية.

بهذا يتضح أن إمكانية عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل في ظل البيروقراطية شبه منعدمة، اللهم عودة استسلام تام، وتخل عن حق ممارسة العمل النقابي على نحو ديمقراطي و كفاحي، أي التحول إلى أدوات تنفيذية مقموعة بيد البيروقراطية، وهذا يعني التضحية بمكاسب عقود من التجربة.

وطبعا لا يمكن إطاحة الفريق البيروقراطي الحالي بالنظر إلى ميزان القوى التنظيمي الناتج عن طبيعة معظم قطاعات الاتحاد المغربي للشغل [اقطاعات مصالح مادية]، هذا الميزان الذي عملت في السنتين الأخيرتين على تعزيزه أكثر لصالحها.

وحتى بمنطق تجريبي محض، متغاض عن العوامل الثلاث آنفة الذكر، تدل مجريات السنتين الأخيرتين على أن البيروقراطية تصم آذانها إزاء كل دعوات حل يعيد اليساريين إلى الاتحاد المغربي للشغل. فلماذا مواصلة التعامي عن هذا التصامم؟

ألا تكفي سنتان من طرق أبواب موصدة؟ ألن يؤدي هذا إلى مأزق تهدد بالعصف بتجربة نقابية واعدة؟ إن لهذه التجربة نقاط ضعف نوعية تجعلها هشة أمام المآزق المحتملة. هل ننسى أنها تجربة خرجت من صلب منظمة بالغة التبقرط حيث تنعدم حرية النقاش، وحيث تسود تقاليد معينة في تسيير النضال وأداته، وحيث التكوين النقابي العمالي الحقيقي شبه منعدم، وغير ذلك مما لا يسمح الحيز بتفصيله؟

وقد شهدت الساحة النقابية تجارب سابقة تحمل نفس نقاط الضعف وانتهت إلى الارتطام بالحائط. منها حالة ما كان يعرف بالحركة الرافضة في نقابة الجماعات المحلية بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي اصطدمت بعسف البيروقراطية دون قدرة على استجلاء آفاق، فتلاشت وانتهى عدد من فروعها إلى الالتحاق بالاتحاد المغربي للشغل، وهي حاليا في جناحه اليساري. ولعل تجربة أخرى اكبر دلالة: إنها ما كان يعرف بالنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي. فقد نشأت هذه الحالة على قاعدة استياء قسم عريض من شغيلة التعليم الابتدائي من إهمال القيادات النقابية لمطالبهم. وتعاظم وزنها التنظيمي لدرجة تحقيق نتائج مفاجئة في انتخابات اللجن الثنائية، وباتت ندا لنقابات التعليم الأخرى. بيد أن نقاط ضعفها أفضت بها إلى وضع شبه تلاشي حاليا. باختصار ليس كل ما ينتفخ أنيا قادرا على امتلاك مقومات الاستمرار.

إن العمل النقابي أمر مصلحة آنية، فئوية، ضيقة، هذا هو فهم القاعدة العريضة، لا سيما بالنظر لتقاليد نقابات المغرب، عديمة المشروع المجتمعي البديل. تلك المصلحة الآنية قد تجر فئات أجراء في هذا الاتجاه، ثم سرعان تلقي بهم في اتجاه آخر، لا سيما اتجاه الاتحادات النقابية الكبرى [ذات البيروقراطية الكبيرة أيضا] لما تحوز من قدرات مفاوضة، وآليات حل الآني من مشاكل فردية. بتعبير آخر ما من شيء يضمن استقرار قاعدة نقابية معظمها مبتدئ التجربة بخصوصيات ضعف هيكلية ناتجة عن التاريخ.

خيار الاندماج في نقابة أخرى

إن كانت مواصلة المراهنة على عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل تهدد، بفعل رفض قيادته، بتفكك التجربة الناشئة خارجه، أو بالأقل تراجعها قياسا بما تعده به، فهل يمثل الاندماج في نقابة أخرى حلا يضمن تطور التجربة ايجابيا ليكون لها تأثير بناء (ديمقراطي وكفاحي) في الساحة النقابية المأزومة؟

يتعين أولا التخلص نهائيا مما تبقى من عصبية نقابية إمشوية (نسبة الى الاتحاد المغربي للشغل). المقصود ذلك التقييم الذي يعتبر هذه النقابة هي وحدها المنظمة العمالية الحقيقية الأصيلة، وما سواها دكاكين حزبية لا تستحق اي اعتبار. كان هذا ما تروجه بيروقراطية بن الصديق، وترفض بناء عليه اي تعامل مع النقابات الأخرى، وحتى اي اعتراف بنضالات عمالها. وقد استبطن بعض اليسار هذا التقييم مدة طويلة، ولم يشرع في التحرر منه جزئيا إلا بالتدريج مع تجارب التنسيق النقابي التحتي التي فرضتها شدة هجمات الدولة على الشغيلة. وحتى مع هذا التخلص النسبي من تلك الرؤية المنافية للواقع، ظل المتأثرون بها من اليساريين يعتبرون ان توحيد الحركة النقابية سيجري داخل الاتحاد المغربي للشغل.

هجر هذه التصورات أمر ضروري تقتضيه مستلزمات النضال اليومي، وواجب التعاون والتضامن مع اي كفاح عمالي أيا كانت يافطته، كما يمهد الطريق لتحقيق أشكال توحيدية مع مكونات نقابية أخرى، فضلا عن كونه غير ماركسي بالنسبة لمن ينتسبون إلى هذه المدرسة النضالية.

في الحالة التي نحن بصددها، وإزاء تعذر عودة إلى إ.م.ش ، يطرح السؤال: أليس اندماج جناح الاتحاد المغربي للشغل اليساري في نقابة أخرى أفضل سبل تطويره ليسهم في بناء حركة نقابية كفاحية وديمقراطية؟ هذا افضل ما يمكن فعلا لو توافرت شروطه لأنه :

- يتيح تفادى مزيد من تفتيت الساحة النقابية، ومن ثمة مزيد من افقاد الاعتبار للعمل النقابي بنظر العمال.

- يتيح ممارسة الجناح اليساري تأثيرا في قاعدة عمالية أوسع، حيث سيمكنه من تلاقح ايجابي مع تجربة أخرى، مع ما ينتج عن عمل موحد من اقتصاد القوى وحسن توجيهها.

ما النقابة الممكن، والحالة هذه، أن ينضم إليها يسار الاتحاد المغربي الشغل على نحو يعطي أفضل نتيجة؟

معايير الجواب على هذا السؤال هي: مدى اتساع القاعدة العمالية، و توافر الديمقراطية الداخلية، وخط نضالي طبقي.

جلي ان الحالة المؤسية للحركة النقابية لا تعد بالشيء الكثير جوابا على هذه المعايير، وتبرز الكوتفدرالية الديمقراطية للشغل إمكانية وحيدة في الظرف الراهن، رغم ما كشف عنه مؤتمرها الأخير من تفاقم اوجه نقص الديمقراطية فيها، وكذا ما أبان عنه موقفها في عام 2011 النضالي من ترد سياسي. فسياسة قيادتها بهذا الصدد لا تختلف عن نظيرها في الاتحاد المغربي للشغل.

إن تاريخ قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خنق الأصوات المعارضة، واضطهادها، وحتى طردها من المنظمة، وأنظمتها الداخلية غير الديمقراطية، التي لا تعترف بحقوق التعبير عن رأي معارض ونشره في القاعدة، و الترشح إلى المسؤوليات بناء على لوائح مستندة إلى برامج، لا تبشر بإمكان تطور ايجابي لتجربة «التوجه الديمقراطي» المتحدر من إ.م.ش داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في الظرف الراهن. هذا علاوة على أن قاعدة «التوجه الديمقراطي» غير مهيأة لهكذا صيغة اندماجية. فزيادة على رواسب العصبية الإمشوية (نسبة إلى إ.م.ش)، ينعدم اي نقاش لحد الآن حول هذه الإمكانية بما هي أحدى احتمالات آفاق «التوجه الديمقراطي»، وربما يعود هذا بدوره الى التقاليد الموروثة عن الاتحاد المغربي للشغل الموسومة بانعدام اي نقاش حول مسار النقابة وتقييم أدائها النضالي.

وبالنظر إلى ضغط الوقت، بعد مضي اكثر من عامين على وجود «التوجه الديمقراطي» خارج هياكل الاتحاد المغربي للشغل، وخطر تفكك التجربة إزاء إصرار البيروقراطية على إحكام إغلاق الابواب رغم عروض التفاهم التي وجهتها مرارا قيادة «التوجه الديمقراطي»، يبدو الالتحاق بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل مستبعدا في الحال. هذا ما يطرح سؤال الخيار الثالث: خيار هيكلة الحالة اليسارية المتحدرة من الاتحاد المغربي للشغل على نحو مستقل.

خيار بناء قطب كفاحي ديمقراطي قائم الذات

يمكن القول إن هذا ليس خيارا بل حل يفرضه الواقع الآني بالنظر الى ما سلف. ودون استصغار ما ينطوي عليه من مصاعب، نرى أن من إيجابياته إمكان إعطاء مثال ملموس عن فعل نقابي ديمقراطي فعلا، وكفاحي فعلا. هذا طبعا بتطوير الحالة الراهنة «للتوجه الديمقراطي».

الساحة النقابية المغربية في وضع بالغ السوء: القيادات تنهج سياسية تعاون مع أرباب العمل، ومسايرة لدولتهم، في الهجمة الكاسحة الجارية على جبهات عديدة. الديمقراطية الداخلية منعدمة، ما يعسر تصحيح خط النقابة، ومن ثمة يلقي بها إلى درك كارثي.

إن وجود قطب نقابي في هذه الساحة يكون مثالا لفعل نقابي طبقي، مستقل، ديمقراطي وكفاحي ووحدوي، سيمارس تأثيرا ايجابيا على قواعد باقي النقابات، ويسهم بذلك في التقدم نحو بناء حركة نقابية وفية فعلا لعلة وجودها الطبقية.

إن إمعان القيادات النقابية في تكييف أداة نضال الشغيلة مع متطلبات البرجوازية ودولتها يولد دوريا موجات احتجاج قطاعية في القواعد النقابية، وبمناسبة كفاحات كبيرة، حيث يصطدم توق الاجراء الى الوحدة و التضامن بالتزام القيادات سياسة «الشراكة الاجتماعية» المفرغة للنقابة من محتواها النضالي. موجهات الاحتجاج هذه تختنق أو تجد مخرجا في مزيد من تفتيت الساحة النقابية، إذ غالبا ما تكتسي صبغة قطاعية فئوية ضيقة، أو يغلب عليها طابع تجارب محلية لا امتداد وطني لها. و إن وجود قطب كفاحي ديمقراطي بالساحة النقابية سيكون جاذبا ومنقذا لهكذا موجات استياء من سياسة البيروقراطيات.

وفي مستوى آخر، يدفع فرط الاستغلال أفواجا من الشباب العامل إلى ساحة النضال، فتنشأ تجارب كفاح خلو من سلبيات الماضي ومن ثقل الهزائم، وعيوب التبقرط. لكن هذه التجارب الفتية تنشأ داخل المنظمات النقابية المبقرطة، فتتأثر سلبيا بأوضاعها العليلة، ما يؤدي في آخر المطاف الى هدر قوى نضال عمالية ثمينة. وهذا ما دمر تجربة شغلية مجموعة G 4 للحراسة، ويهدد اليوم تجربة شغيلة الطرق السيارة في إ- م – ش، مثالا لا حصرا.

وأخيرا، سيكون من واجب القطب الكفاحي الديمقراطي أن يرفع عاليا راية وحدة نضال العمال و أداتهم النقابية، وأن يجسد هذه المثل ميدانيا في علاقاته مع القواعد العمالية، ممارسا بذلك ضغطا قويا على القيادات المتقاعسة و المخلة بالواجب الطبقي.

يبدو اليوم، في ظل معطيات الساحة النقابية، ان طريق بناء قطب نقابي كفاحي وديمقراطي وحدوي هو الذي سيفضي بتجربة «التوجه الديمقراطي – إ . م .ش» إلى تأثير ايجابي مخصب في نضال الطبقة العاملة المغربية راهنا. بيد أن هذا الإقرار يستدعي التأكيد على وجوب تأهيل «التوجه الديمقراطي» لهذه المهمة التاريخية.

يفرض مبدأ «قول ما هو كائن» ان نأخذ بالاعتبار ظروف نشاة «التوجه الديمقراطي»: لقد خرج من رحم منظمة متحجرة بيروقراطيا، ضعيفة سياسيا من زاوية نظر عمالية طبقية. هذه السمات منعت كل نقاش يطور النضال النقابي سيرا مع تطور الوضع العمالي، وفرضت على اليساريين سجن أنفسهم ضمن حدود الرطانة البيروقراطية التي لم تكن سوى غطاء للخيانة.

المقصود تطوير تصورنا للعمل النقابي في اتجاه نقابة كفاح وتغيير اجتماعي، بالانفتاح على كل المشاكل الاجتماعية بغاية تغيير واقع الاستبداد والاستغلال و التبعية، وليس التكيف معه بترقيعات قد يحققها عمل نقابي محض. وهذا يتطلب منهجية مناهضة للرأسمالية في صياغة مطالب جوهرية ذات قدرة على توحيد قوى النضال العمالي.

المقصود أيضا تفصيل فهمنا للديمقراطية داخل منظمات النضال، التي لا تقتصر على مبدإ الانتخاب الى المسؤوليات، وحتى هذا ما يزال مشوبا لدى بعض اليسار بتلاعبات ما يسمى «لجنة الترشيحات» حيث تتفاهم أطراف سياسية وراء ظهر أكثرية نقابية غير منتمية. ما من ديمقراطية داخلية دون تنظيم الاختلاف بضمان حق التعبير عن الرأي المخالف في أدبيات النقابة و صحافتها، و الاحتكام في انتخاب الأجهزة الى لوائح قائمة على أرضيات برنامجية.

المقصود كذلك إشاعة التسيير الديمقراطي للنضالات، بالتخلي عن تحكم الأجهزة الفوقية في مجريات المعارك (توقيتها ومدتها واشكالها ومطالبها)، وإفساح المجال للقاعدة المناضلة لتسيير كفاحاتها بجموعات عامة وبلجان إضراب ينتخبها المضربون ، منتمون نقابيا وغير منتمين، وقابلة للعزل من طرفهم.

هذا كله يمر عبر تقييم تجربة «التوجه الديمقراطي» و إكراهاتها المتعددة، والاسترشاد بدروس كفاح طبقتنا، في بناء أدوات النضال، وفي خوض الكفاحات.

إن الوعي بمصاعب بناء تجربة نقابية كفاحية في ظروف تراجع نضالي وهجوم الأعداء الطبقيين، وصعوبة إفهام العمال ضرورة خطوة تبدو انشقاقية للوهلة الاولى، هما ما يلزمنا بتوحيد الرؤية دون تأخير لتجنيد القوى لخوض غمار مهمة يمليها علينا التاريخ.

ختاما نرى لزاما التأكيد على أن بناء قطب كفاحي ديمقراطي وحدوي قائم الذات ابعد ما يكون عن التشطيب على المنظمات النقابية الأخرى واعتبار هذا القطب بديلا. لا، سيواصل المناضلون العماليون عملهم اينما وجد شغلية، في الاتحاد المغربي للشغل، وفي الكونفدرالية و في الاتحاد الوطني للشغل (في اطاره خاض الشباب المناضل تجاربهم النقابية بالمنطقة الحرة بطنجة في السنوات الأخيرة) وفي الاتحاد العام للشغالين (في إطاره خاض عمال شركات النقل الخاصة كفاحاتهم في التسعينات في الدار البيضاء)، وهلم جرا.

نأمل أن يكون هذا الرأي الشخصي فاتحة نقاش حقيقي، رفاقي وبناء، نفتقده بأسى رغم كل الهزات التي شهتها الساحة النقابية في السنوات الأخيرة.

يجب طرق الحديد ما دام حاميا.

مفاهيم أساسية حول البيروقراطية

بقلم: إرنست ماندل

هذا النص التثقيفي، الذي ما أحوج طلائع النضال النقابي إليه اليوم في ظل اشتداد الاستبداد البيروقراطي في النقابات، هو قسم من الفصل الأول من كتيب المناضل الماركسي الثوري ارنست ماندل، بعنوان «حول البيروقراطية»: وهو يتناول بالتحليل الماركسي الظاهرة البيروقراطية، في منظمات النضال وفي الدول العمالية على السواء. يوجد النص الكامل للكتيب بموقع المناضل-ة على الانترنت.

I- تكون الظاهرة البيروقراطية

تُطرح مشكلة البيروقراطية في الحركة العمالية، في أكثر أوجهها مباشرة، بما هي مشكلة جهاز المنظمات العمالية، أي مشكلة المداومين، مشكلة المثقفين البرجوازيين الصغار الذين يظهرون في وظائف قيادة وسطى أو عليا، داخل المنظمات العمالية.
طالما بقيت المنظمات العمالية مجموعات صغيرة جدا، وعُصبا سياسيا أو مجموعات دفاع ذاتي ضئيلة عدديا، ليس ثمة جهاز، وليس ثمة مداومون، ولا يمكن أن تُطرح المشكلة. يمكن بالأكثر أن تُثار على هذا الصعيد مسألة العلاقات بين المثقفين البرجوازيين الصغار الذي يأتون لمساعدة تطور هذه الحركة العمالية الجنينية، وحتى مسألة استبدادية «القادة الصغار» العماليين التي يعكسون التراتب الاجتماعي وقيمه في صفوف الطبقة العاملة. أيا كان طابع هذه الظاهرة المقلق، ليس ثمة بعد قاعدة مادية تحدد استمرارها ولا حتى استقرارها.
غير أن ازدهار الحركة العمالية، وظهور منظمات جماهيرية سياسية أو نقابية، أمر غير قابل للتصور دون ظهور جهاز مداومين، موظفين – وكل جهاز هو ظاهرة تبقرط بالقوة: منذ البداية نعاين ظهور إحدى الجذور العميقة للظاهرة البيروقراطية.
تسند قسمة العمل في المجتمع الرأسمالي للبروليتاريين عمل الإنتاج اليدوي الجاري، ولطبقات اجتماعية أخرى استيعاب الثقافة وإنتاجها. إن عملا مضنيا، منهكا، سواء من زاوية نظر بدينة أو ذهنية، لا يتيح لمجمل البروليتاريين اكتساب واستيعاب العلم الموضوعي في أرقى مستويات تطوره، ولا القيام بنشاط سياسي واجتماعي دائم: الوضع البروليتاري في المجتمع الرأسمالي وضع تخلف ثقافي وعلمي. (1)
سيحكم إلغاء تام للأجهزة في الحركة العمالية على هذه الحركة ببدائية هزيلة تماما، وسيجعل انتصارها يبدو كتقهقر على الصعيد الثقافي والاجتماعي قياسا بمنجزات العالم الرأسمالي. على العكس، لا يمكن تصور الاشتراكية، وتحرر البروليتاريا، سوى بالاستيعاب التام لكل ما خلف العلم قبل الاشتراكي من صالح على صعيد العلوم الطبيعية والاجتماعية.
إن تطور الحركة العمالية يجعل إحداث جهاز (2) وظهور موظفين، يحاولون عبر تخصص معين سد الثغرات الناتجة عن الشرط البروليتاري داخل الطبقة العاملة، أمرا لا غنى عنه.
طبعا، يمكن القول، على نحو تقريبي جدا، إن البيروقراطية تولد مع هذا التخصص، إذ حالما يمارس بعض الأشخاص على نحو مهني ودائم السياسة أو العمل النقابي العمالي، ثمة في شكل كامن إمكان تطور نزعة بيروقراطية وفئة بيروقراطية.
يسبب هذا التخصص على صعيد أعمق ظواهر تشيء: في مجتمع قائم على قسمة العمل، على مفاضلة مفرطة للمهام، حيث يقوم العمال بنفس الحركات طيلة حياتهم، نجد في سلوكهم الانعكاس الإيديولوجي لهذا الوضع: إنهم يميلون إلى اعتبار نشاطهم هدفا بحد ذاته. كذلك يبدأ تصور بنيات المنظمات، المعتبرة في البداية وسائل، كأهداف بحد ذاتها، لا سيما من قبل من يتماثلون بشكل مباشر وجلي أكثر مع تلك المنظمات، أي من قبل من يعيشون فيها بشكل دائم: الأشخاص الذين يشكلون الجهاز، المداومون، البيروقراطيون بالقوة.
يقودنا هذا إلى إدراك الأساس الإيديولوجي والنفسي لتشكل البيروقراطية العمالية، أي ظاهرة ديالكتيك المكاسب الجزئية.

II- ديالكتيك المكاسب الجزئية

بما أننا ماركسيون، لا يمكن أن نفصل هذه المشكلة عن مشكلة المصالح المادية المباشرة – ثمة خلف مشكلة البيروقراطية مشكلة الامتيازات المادية والدفاع عنها. لكن من التبسيطية المفرطة، إذا سعينا إلى فهم المشكلة في جذورها ومآلها، اختزالها في مظهر الدفاع عن امتيازات مادية هذا. أفضل مثال مضاد هو تطور البيروقراطية في الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة (فرنسا أو إيطاليا) أو شبه المستعمرة (البرازيل)، مع أن هذه الظواهر برزت حتى هناك على نطاق واسع في حقبة معينة (حقبة الستالينية الأسوأ). ليست أجور المداومين في الأحزاب الشيوعية اليوم أعلى من أجور عمال مختصين ولا تمثل امتيازات مادية داعية للدفاع عنها.
على العكس، يفعل فعلا كليا ديالكتيك المكاسب الجزئية، أي مماثلة الأهداف مع الوسائل، والفرد البيروقراطي مع المنظمة، والهدف التاريخي المنشود مع المنظمة، حيث تغدو هذه المماثلة سببا عميقا لموقف محافظ من شأنه التعارض العنيف جدا مع مصالح الحركة العمالية.

ما هو ديالكتيك المكاسب الجزئية؟

يتجلى هذا الديالكتيك في سلوك من يخضعون مواصلة وانتصار النضالات العمالية لبلوغ الظفر بالسلطة في المجتمعات الرأسمالية للدفاع عن المنظمات العمالية القائمة وحده؛ ومن يخضعون على الصعيد العالمي توسع الثورة العالمية وتطور الثورة بالمستعمرات للدفاع السكوني عن الاتحاد السوفييتي والدول العمالية. إنهم يتصرفون كما لو كانت عناصر الديمقراطية العمالية داخل العالم الرأسمالي، ووجود دول عمالية، أهدافا بحد ذاتها، وكما لو كانت انجازا تاما للاشتراكية. يتصرفون كأن كل مكسب جديد للحركة العمالية يستوجب أن يخضع على نحو مطلق وإلزامي للدفاع عما هو قائم. يخلق هذا عقلية محافظة تماما.
إن جملة البيان الشيوعي الشهيرة: «ليس للبروليتاريين ما يفقدون غير قيودهم» جملة بالغة العمق يتعين اعتبارها أحد أسس الماركسية: تعطي البروليتاريا وظيفة التحرر الشيوعي للمجتمع، لأن البروليتاريين لا يملكون شيئا يستدعي الدفاع عنه.
حالما يصبح هذا غير صحيح مائة بالمائة، حالما يملك قسم من البروليتاريا (سواء بيروقراطية عمالية، أو ارستقراطية عمالية مشكلة في بروليتاريا البلدان الامبريالية المتطورة) منظمة أو مستوى حياة أعلى من حالة العدم البدئية، ثمة خطر تطور عقلية جديدة. لم يعد صحيحا أن البروليتاريا ليس لديها ما يستدعي الدفاع عنه: في كل فعل جديد، يجب قياس الحسنات والسيئات: ألا ينطوي المقصود فعله على خطر فقدان المكسب، بدل إتيان شيء إيجابي؟
يمثل هذا أعمق جذور النزعة المحافظة البيروقراطية في الحركة الاشتراكية-الديمقراطية، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، في تبقرط الدول العمالية، حتى قبل الشكل الأقصى لانحطاط العهد الستاليني.
يجب فهم ديالكتيك المكاسب الجزئية

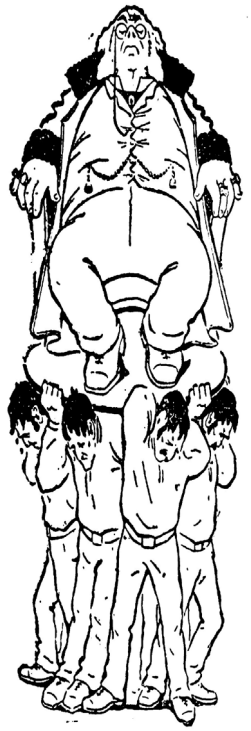

هذا بما هو ديالكتيك حقيقي: انه ليس تناقضا زائفا قابلا للحل بصيغة، انه تناقض ديالكتيكي حقيقي متعلق بهذه المشاكل الفعلية. إن كان جليا أن النزعة المحافظة البيروقراطية هي موقف مضر بمصالح البروليتاريا والاشتراكية برفضها النضال الثوري في البلدان الرأسمالية وبرفضها امتداد الثورة عالميا، بذريعة أن ذلك يهدد بفقد المكاسب القائمة، فإن نقطة انطلاق هذا الموقف، أي وجوب الدفاع عن المكسب، مشكلة حقيقية:» من لا يعرف كيف يدافع عن المكاسب القائمة، لن يحقق أبدا أخرى جديدة» (تروتسكي). لكن لا يصح أن يعتبر قبليا –هنا تكمن النزعة المحافظة- أن كل قفزة هامة إلى أمام تأتيها الثورة، سواء على صعيد بلد أوعلى صعيد عالمي، تهدد على نحو آلي المكاسب السابقة. هذا الموقف مميز للنزعة المحافظة العميقة و الدائمة لدى بيروقراطيين إصلاحيين وستالينيين على السواء.
هكذا يمثل ديالكتيك المكاسب الجزئية هذا، المرتبط بظاهرة التشيئ في مجتمع قائم على قسمة العمل الفائقة، أحد أعمق جذور الميل إلى التبقرط. وهذا الميل ملازم لتطور الحركة العمالية في هذا الطور التاريخي، طور تفكك الرأسمالية و الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي.
خلاصة، ليس المشكل إذن في إلغاء البيروقراطية بمراسيم أو صيغ سحرية، بل في اضمحلالها التدريجي بخلق أمثل شروط موضوعية وذاتية تتيح الزوال البطيء لأجنة هذا التبقرط، تلك الأجنة القائمة في المجتمع وفي الحركة العمالية أثناء تلك الحقبة التاريخية كلها.

III – الامتيازات البيروقراطية

يجب طبعا تفادي الوقوع في الخطأ المقابل، خطأ ترتكبه النزعة المادية المبتذلة، أي اختزال المشكلة في أصولها السوسيولوجية البعيدة وحدها، بفصلها كليا عن قاعدتها التحتية المادية. هذا الميل إلى النزعة المحافظة لدى قادة و مداومي المنظمات العمالية ليس عديم الصلة بالمزايا والامتيازات المادية التي تتيحها تلك الوظائف. كما أن تلك الامتيازات الاجتماعية هي أيضا امتيازات سلطة، يوليها الأفراد أهمية بالغة.
أ) إذا نظرنا إلى المشكلة في شكلها الأصلي، أي مشكلة أجهزة أولى المنظمات العمالية، النقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية قبل الحرب العالمية الأولى، تتجلى الامتيازات البيروقراطية بكيفيتين:
* بالنسبة لعمال و أبناء عمال، تمثل مغادرة عمل الإنتاج الجاري، بخاصة في شروط تلك الحقبة (يوم عمل من 12 ساعة مع كل ما ينطوي عليه، انعدام أمان اجتماعي تام، الخ) والتحول إلى مداومي منظمة عمالية، ارتقاء اجتماعيا لا ريب فيه، وتحررا فرديا أكيدا، رغم انه أبعد من وضع مثالي: لا يمكن الحديث عن تبرجز ولا تحول إلى شريحة اجتماعية ذات امتيازات. كان أمناء المنظمات العمالية الأولون يقضون قسما هاما من حياتهم في السجون ويعيشون في شروط مادية أدنى من متواضعة؛ لكنهم كانوا يعيشون على كل حال حياة أفضل، من زاوية نظر اقتصادية واجتماعية، من عامل تلك الحقبة.
• على الصعيد النفسي و الأيديولوجي، جلي أنه من المستحب للغاية، لاشتراكي أو شيوعي مقتنع، أن يناضل اليوم كله من أجل أفكار وأهداف هي أفكاره وأهدافه، بدل أن يقوم، طوال ساعات، بحركات آلية في مقاولة، مدركا أنه في الأخير إنما يسهم في أغناء طبقة أعدائه. لا ريب أن ظاهرة الارتقاء الاجتماعي هذه تنطوي بالقوة على جنين تبقرط هامة: يريد من يشغلون هذه المناصب البقاء فيها، ما يقودهم إلى الدفاع عن وضع المداومين هذا ضد من يسعون إلى الحلول مكانهم بتفعيل تناوب بين أعضاء المنظمة.
ب) تتخذ ظاهرة بروز امتيازات اجتماعية، ذات طابع مادي ضئيل جدا في البداية، أهمية أعظم عندما تشرع تلك المنظمات الجماهيرية في احتلال مواقع قوة داخل المجتمع الرأسمالي: يتعلق الأمر عنها بتعيين البرلمانيين، و منتخبي البلديات أو أمناء النقابات الذين قد يفاوضون في مستوى عال مع منظمات أرباب العمل، وبالتالي، التعايش بقدر ما معها؛ و الأمر عينه عندما يتعلق الأمر بتعيين محرري الجرائد ومن يمثلون المنظمات العمالية في جملة أنشطة تابعة، داخل حركة متعددة الوظائف تحاول التدخل في كل الأنشطة الاجتماعية وتستوعب، بقدر ما، كل تلك الأنشطة.
يوجد هنا أيضا ديالكتيك، لا يختزل في تناقض مبتذل، مثلا، عندما تمتلك الحركة العمالية عددا من الجرائد وتحتاج إلى عدد كبير من المحررين، تجد نفسها أمام مأزق حقيقي. إذا طبقت قاعدة ماركس لمحاربة البيروقراطية بحصر أجور المداومين في مستوى العامل المؤهل، فإنها قد تخاطر بأن تسبب انتقاء مهنيا بالمقلوب. فالعناصر الأرقى وعيا سياسيا ستقبل تلك القاعدة، لكن الأكثر موهبة، الذين قد يكسبون حياتهم على نحو أفضل في موضع آخر، سيكونون دوما تحت إغواء هذا الحل السهل. وبقدر ما صاروا غير مقتنعين كفاية على الصعيد السياسي، سيكونون إلى حد بعيد مهددين بأن يمتصهم المحيط البرجوازي الصغير وتفقدهم الحركة العمالية.
كما أن ظاهرة الإزاحة هذه صحيحة في جملة مهن أخرى: في البلديات التي تسيرها الحركة العمالية، تطرح المشكلة ذاتها فيما يخص المهندسين المعماريين أو الأطباء. قد يفضي التطبيق الصارم لقاعدة ماركس في معظم الحالات إلى استبعاد كل ذوي الوعي السياسي غير المتطور كفاية.
يستحيل، في مجتمع رأسمالي، مع كل ما يستتبع من «قيم أخلاقية» ووسط محيط ، بناء مجتمع شيوعي مثالي، حتى داخل الحركة العمالية. قد يتحقق ذلك داخل نواة ثوريين فائقي الوعي؛ لكن ثمة في حركة عمالية أكثر تطورا عدديا، في ديمقراطية برجوازية، تداخل مع المجتمع الرأسمالي؛ وثمة أشكال إغواء أكثر، ويغدو قبول تلك القواعد أصعب. نرى آنذاك ظهور الميل إلى التبقرط: يمهد زوال العقبات المنصوبة بوعي ضد مخاطر مواقع امتيازات الطريق لهذا الميل بجلاء متزايد.
ج) في الطور التاريخي الأخير، داخل بعض المنظمات العمالية الكبرى، قد يظهر الديالكتيك حتى في طوره النهائي. قد يحدث انقلاب في التوجه السياسي، واندماج واع في المجتمع البرجوازي وتعاون طبقي. عندها تتكاثر جذور التبقرط بسرعة بالغة. و يتعايش قسم من القادة بوعي مع البرجوازية ويندمج في المجتمع الرأسمالي. وتزول العقبات التي ينصبها الوعي الاشتراكي بوجه التبقرط؛ ويكف البرلمانيون الاشتراكيون الديمقراطيون عن دفع قسم من أجرهم لمنظمتهم الذي كانت غايته الاكتفاء بأجرة مداوم؛ ويشكلون زبائن حقيقيين داخل الطبقة العاملة. آنذاك لا يمكن للانحطاط البيروقراطي إلا أن يتكاثر.

تعريب: المناضل-ة

إحالات:
1- يصح هذا أكثر على صعيد اجتماعي أوسع عند السعي، بعد انتصار الطبقة العاملة، إلى إلغاء كل التقنيين وكل المختصين الذين يقومون بعمل غير عمل الإنتاج المادي سيحكم ذلك على المجتمع بتقهقر فوري هائل، وانخفاض لمستوى تطور قوى الإنتاج. وبدل ازدهار يمثل شرطا مسبقا للشيوعية الحديثة، قد يفضي الأمر إلى شيوعية بدائية ستتفكك بسرعة بتمايز اجتماعي جديد. منتهى المفارقة أن هذه الطريقة تعيد إنتاج البيروقراطية في شروط أشد ضررا بدل أن تحول دونها.
2- خلق أجهزة أمر لا غنى عنه لأسباب متعلقة بالفعالية: يفهم الجميع استحالة قيادة 50 الف شخص بدون حد أدنى من البنيات التحتية

أنظمة التقاعد على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات

بقلم: حمزة

وجهت الحكومة في الشهور الماضية دعوة للنقابات من أجل «التشاور» حول إصلاح أنظمة التقاعد و ذلك بعد صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «منظومة التقاعد بالمغرب، التشخيص و مقترحات الإصلاح»، وبعد انتهاء اللجنة التقنية للتقاعد من أعمالها بالاتفاق على مشروع للإصلاح لم يتم لحدود الساعة الكشف عنه. كما تأتي هذه الدعوة في سياق تنامي التدخل المباشر لصندوق النقد الدولي من أجل خفض كتلة الأجور التي تعد إحدى شروط منح قرض «خط الوقاية و السيولة». و في هذا الإطار يوصي صندوق النقد الدولي علانية بإصلاح عاجل لأنظمة التقاعد من أجل خفض كلفتها المالية.

ما جديد تقرير المجلس الأعلى للحسابات؟

تكرار نفس التشخيص و نفس مقترحات الإصلاح السابقة، لماذا؟ لتوحيد موقف مؤسسات الدولة و مديري الصناديق حوله استعداد لفرضه على النقابات. و في سياق ذلك تلميع بعد الحجج السابقة و تصويب بعض أخطاء التشخيصات السابقة. لذلك يبدو ضروريا التطرق لهذا التقرير بالنقد من أجل كشف مكامن الخلل في تشخيص وضعية و آفاق أنظمة التقاعد قبل الخوض في مقترحات الإصلاح التي يقترحها. و سنركز حاليا ستة محاور تجسد مكامن الخلل التي سقط فيها تقرير المجلس الأعلى للحسابات. وبذلك فإن هذا التقرير لا يمكن أن يكون منطلق نقاش جماعي حول أنظمة التقاعد بالمغرب.

أولا: المدى الزمني للتوقعات

إن أفق توقعات خبراء المجلس الأعلى للحسابات تمتد لمدى زمني طويل جدا يصل إلى 47 سنة، أي إلى غاية 2060. لذا يستحيل على أي خبير اقتصادي كيفما كانت حنكته أن يرسم بدقة المعالم الرئيسية للحالة الاقتصادية للمغرب خلال هذا المدى المستقبلي البعيد. فكيف يمكن التكهن بمستوى النمو و معدل التشغيل و تطور الساكنة النشيطة و انعكاسات ذلك على التوازن الديمغرافي و الوضعية المالية لصناديق التقاعد لمدى زمني يفوق أربعين سنة؟ لا يمكننا الوثوق في اللوحة المرسومة لمستقبل صناديق التقاعد لأن هذا المدى الزمني الطويل جدا يتيح حتما هامشا كبيرا للخطأ. و إذا تفحصنا مختلف التقارير التي أنجزها الخبراء سواء كانت مكاتب دراسات أجنبية أو هيئات محلية حول وضعية و آفاق أنظمة التقاعد بالمغرب نجد تضاربا ملفتا بينها في تقدير مختلف المؤشرات. بل إن «اللجنة التقنية» المكلفة بإنجاز تقرير و رسم لوحة مستقبلية لصناديق التقاعد ارتكبت خطا فادحا(معتمدة على ما كان بين يديها من تقارير مكاتب الدراسات) عندما توقعت أن يشهد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدهورا ديمغرافيا و عجزا في المدى القصير. و عكس توقع اللجنة التقنية لم يشهد الصندوق أي تدهور، بل تطور عدد الناشطين بوثيرة سريعة جدا خلال بضعة سنوات فقط.

ثانيا: منطلقات خاطئة في التشخيص

من البديهي أن الاعتماد على منطلقات خاطئة في التشخيص يفضي حتما إلى وصفات علاج غير ناجعة. و هذا بالضبط ما نهجه المجلس الأعلى للحسابات في التعامل مع ما ينعت «بأزمة صناديق التقاعد». فقد وصف «اختلالات» الأنظمة و وضع مقترحات الإصلاح لتجاوزها بناء على منطقات خاطئة في التشخيص، نذكر من بينها ثلاثة:

قام خبراء المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز تشخيص لأنظمة التقاعد بالوظيفة العمومية و طرحوا تصورا لإصلاحها بناء على نفس الفرضية التي سبق أن ارتكزت عليها اللجنة التقنية، و هي فرضية تجميد التشغيل في الوظيفة العمومية. و رغم إقرارهم بكون تجميد التشغيل في الوظيفة العمومية هو سبب رئيسي لتدهور النسبة الديغرافية، إلا أنهم واصلوا اعتماد هذه الفرضية في رسم الآفاق المستقبلية لصندوقي التقاعد بالوظيفة العمومية. ألا يشبه موقف المجلس الأعلى للحسابات سلوك الطبيب الذي بعد أن يكتشف سبب المرض ينصح المريض بالتعرض للمصدر المسبب لعلته واصفا له دواء لمعالجته من مرض آخر لا يعاني منه أصلا. هذا بالضبط ما سلكه المجلس الأعلى للحسابات عندما تشبث بتجميد التشغيل في الوظيفة العمومية في رسم مستقبل الصناديق.

و يتمثل المنطلق الثاني الخاطئ في التشخيص في تشريح وضعية الصندوق المغربي للتقاعد دون التطرق لوضعية نظام المعاشات العسكرية، خاصة و أنه يعيش منذ سنين عجزا ماليا. لماذا يستبعد دوما نقاش وضعية هذا النظام؟ و في نفس الوقت تعمم خلاصات التشخيص و مقترحات الإصلاح على الصندوق بمجمله؟ من بين مقترحات المجلس الأعلى للحسابات لإصلاح وضعية الصندوق المغربي للتقاعد رفع سن التقاعد. و لو قام المجلس بتشخيص سليم لهذا الصندوق بنظاميه المدني و العسكري لاستنتج بنفسه استحالة تمديد سن التقاعد إلى 65 سنة بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية التابع لنفس الصندوق، لأن أغلب المنخرطين التابعين لهذا النظام(عسكر، درك، قوات مساعدة) يضطرون للتقاعد قبل بلوغ السن القانونية أما بسبب عجز جسدي أو بطلب منهم.

أما المنطلق الخاطئ الآخر على مستوى التشخيص فيتمثل في اعتماد المجلس الأعلى للحسابات على نفس التشخيص الذي سبق أن تقدمت به المندوبية السامية للتخطيط، خاصة في مجال توقع ارتفاع أمد الحياة و ارتفاع نسبة الشيخوخة و تراجع معدل الخصوبة. وقد سبق و أوضحنا محدودية هذا التوقع(في عدد سابق جريدة المناضلة) و أثبتنا وجود عوامل معاكسة له متمثلة في ارتفاع نسبة الناشطين و وجود بطالة واسعة و دائمة. و بذلك لن يكون من شأن الارتفاع الطفيف في نسبة الشيخوخة مستقبلا التأثير على التوازن الديمغرافي و المالي لأنظمة التقاعد.

ثالثا: عدم فهم جوهر معاش التقاعد باعتباره أجرا

أثبت خبراء المجلس الأعلى للحسابات عدم فهمهم لجوهر معاش التقاعد باعتباره أجرا. إن عدم فهم هذه المسألة البسيطة هو ما جعل الخبراء المحاسباتيين يدعون في مقترحات الإصلاح الذي يطرحونه إلى ضم كل الناشطين لنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حتى و إن كانوا لا يحصلون على أجر كذوي المهن الحرة من مهندسين و أطباء القطاع الخاص و محامين و فلاحين و غيرهم. إن هؤلاء يعدون بمعظمهم أرباب عمل قد يشغلون بدورهم عمال لا يجدر أن ينضموا، حتى لو كان ذلك في أنظمة خاصة بهم، إلى نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. و بما أن هذه الفئات ليست من العمال فلا يصح أن تتلقى معاشا للتقاعد الذي يعد في جوهره أجرا غيرا مباشرا يؤديه في أخر المطاف أرباب العمل. إن مقترح الإصلاح الذي تقدم به المجلس الأعلى للحسابات و المتعلق بضم ذوي المهن الحرة إلى نظام التقاعد هو خارج السياق، و بذلك فهو غير قابل للتطبيق.

رابعا: عدم صحة أطروحة تفاقم الاختلال الديمغرافي

حاول خبراء المجلس الأعلى للحسابات إثبات أطروحة «تفاقم الاختلال الديمغرافي» لصناديق تقاعد الوظيفة العمومية بادعاءات مبهمة حول «بلوغ نظام التقاعد مرحلة النضج»، في حين أنه ناتج عن تطبيق سياسة تقشفية تقلص أعداد الناشطين و تزيد من أعداد المتقاعدين إلى درجة عدم تعويض جزء هام من المحالين على التقاعد. إن إدعاء «بلوغ نظام التقاعد مرحلة النضج» لن تصمد طويلا أمام المؤشر الديمغرافي لأكبر صندوق للتقاعد بالمغرب(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) الذي لم ينخفض كما توقعت تقارير رسمية سابقة، بل على العكس ارتفع بوثيرة كبيرة في سنوات قليلة. هذا كاف في نظرنا لإثبات إن ما يسمى «بتفاقم الاختلال الديمغرافي» لصناديق الوظيفة العمومية أزمة افتعلتها السياسة النيوليبرالية المطبقة منذ بداية الثمانينات حين شرعت في التحويل التدريجي للخدمات العمومية إلى سلعة. فكم من الموظفين المحتملين كانوا سينضافون إلى ناشطي صناديق الوظيفة العمومية لو لم تشجع الدولة توسع المصحات و العيادات الخاصة التي تستقطب عددا هاما من الأطباء و الممرضين و الإداريين و غيرهم؟ و كم من إداريي و معلمي و أساتذة التعليم الخاص كانوا سيكونون ضمن ناشطي الصندوق المغربي للتقاعد لم تكتسح مؤسسات التعليم الخاص المدن؟ و كم سيلغ عدد الموظفين المحتملين إذا غطت الدولة النقص في الأطر على مستوى هذين القطاعين فقط؟ هذا دون ذكر عدد الموظفين الذين سينضافون إلى الناشطين لو لم تعمل الدولة على إدخال الهشاشة الجزئية إلى الوظيفة العمومية عبر شركات الحراسة و الخدمات من الباطن للمستشفيات و المدارس و الجامعات و الإدارات العمومية و عبر العمل بعقود عمل مؤقتة في قطاع التعليم لأكثر من عقد من الزمن.

خامسا: تقديم عجز مالي وهمي

لا يمكننا الاستناد إلى التحليل الاكتواري الذي اعتمد عليه المجلس الأعلى للحسابات، لأنه يقدم خلاصات غير واقعية حول الوضعية المالية لأنظمة التقاعد. فالخبراء المحاسباتيون يدعون أن العجز المالي المستقبلي للصناديق سيبلغ مستقبلا مئات الملايير من الدراهم(813 مليار درهم في أفق 2060). غير أن هذا المبلغ ليس عجزا حقيقيا، وإنما عجز مفترض. يفترضون وجود نظام تقاعد شبه مغلق: يغلق النظام بافتراض عدم انضمام ناشطين جدد مع تركه مفتوحا من حيث الإحالة على التقاعد، حيث يفترض استفادة كل من الناشطين و المتقاعدين من معاش تقاعد. و تجرى المقارنة بين الحقوق المكتسبة و المستقبلية لكل من الناشطين و المتقاعدين و القيمة الحالية المحتملة للموارد و الاحتياطي للحصول على ما يسمى بحصيلة التحليل الإكتواري. يحصل الخبراء المحاسباتيون في كل الأحوال على عجز عند المقارنة بين المداخيل و التحملات المستقبلية لأنهم يقطعون المصدر الوحيد لاستمرار تمويل صناديق التقاعد وهو الاقتطاعات من أجور الناشطين الجدد.

و بديهي أن يفضي هذا «التحليل» بالنسبة لنظام التقاعد في أي بلد إلى عجز مالي يتجه دوما نحو الارتفاع كلما تقدم نحو المستقبل. إن التحليل الاكتواري الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات جدير بشركات التأمين الخاصة و ليس بنظام قائم على التوزيع حيث يمول الناشطون معاشات المتقاعدين. لم يعمل خبراء المجلس الأعلى للحسابات على تشخيص الوضعية المالية لصناديق التقاعد، و إنما قدموا «عجزا ماليا» مفترض و غير حقيقي استخدم للتهويل من «أزمة أنظمة التقاعد» و ذلك عبر تقديمه للإعلام كما لو أنه عبارة عن عجز فعلي. فبالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد مثلا افترض خبراء المجلس أن يصل عجزه في أفق 2060 إلى 583 مليار درهم ليستنتجوا التالي: «حتى يتمكن الصندوق المغربي للتقاعد من الاستمرار في نفس مستوى الخدمات في أفق 2060، فإن معدل المساهمات الذي يجب تطبيقه من أجل تأمين النظام يتعين أن يصل إلى مستوى 52% من الأجر، و من الطبيعي أن هذا الحد لا يمكن تحمله». أنظروا كيف يحاولوا أن يجعلوا عجزا مفترضا يبدو كعجز حقيقي كي يقنعوا العمال بضرورة «الإصلاح» بدعوى أن هذا «الحد من العجز لا يمكن لنظام التقاعد تحمله». و لهذا فإن نتائج هذا «التحليل الاكتواري» غير صالحة لأن تكون قاعدة لنقاش حول الوضعية المالية لأنظمة التقاعد.

سادسا: عدم إثبات جدوى الرسملة

لم يقدم المجلس الأعلى للحسابات أي تحليل لأنظمة التقاعد بالرسملة كي يثبت جدواها و تفوقها على أنظمة التقاعد بالتوزيع. و ليس هناك سطر واحد يحاول إقناعنا بإحدى مزاياها المزعومة، ورغم ذلك أصر خبراءه على دمج الرسملة ضمن الإصلاحات المقترحة كما لو كانت من البديهيات. لقد تجلى من خلال تجارب العديد من البلدان قبل الأزمة الاقتصادية الحالية عدم نجاعة أنظمة التقاعد بالرسملة، وبعد انفجار الأزمة في 2008 لم تستطع هذه الأنظمة الصمود أمام تراجع المداخيل المالية للسوق المالية. و مقابل ذلك أكدت أنظمة التقاعد بالتوزيع جدارتها. إن إصرار المجلس الأعلى للحسابات على إدراج الرسملة ضمن الإصلاحات المقترحة في ظل عجزه عن إثبات جدواها ضمن التشخيص الذي أنجزه دليل أن الدراسة الحالية لا يمكن اعتبارها منطلق نقاش حول أنظمة التقاعد بالمغرب.

جريدة المناضل-ة
عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف 06.41.49.80.60
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني:
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
6000 نسخة
التوزيع: سوشبريس
ص.ب: 1378 أكادير
حساب بريدي: 793388D
البريد الالكتروني:
mounaila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني:
almounadil-a.info

أكذوبة تسوية أوضاع المهاجرين: المزيد من تكرس المغرب دركيا للإمبريالية

فودة امام والساعي

مؤخرا، أعلنت الدولة المغربية «سياستها الجديدة» في مجال الهجرة، وعن «التسوية الإدارية الاستثنائية للمهاجرين» في وضعية غير نظامية، بعد سلسلة من الحملات في منطقة الشمال، وبشكل خاص حول تخوم مدينتي سبتة ومليلية، فضلا عن تدخلات عنيفة أدت إلى مقتل مهاجرين بمدينة طنجة شهري نونبر ودجنبر من السنة الفارطة، بالإضافة الى عشرات الجرحى والمصابين... أعقبها الحشد لاحتجاجات عنصرية مناهضة للمهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وحرق خيمهم، وأماكن سكناهم بالغابات، ورجمهم بالحجارة...

إن هذا التعامل العنصري اتجاه المهاجرين يبرز بجلاء حقيقة «السياسة الجديدة» المنتهجة في مجال الهجرة، حيث يضطلع المغرب بحامي منافذ أوروبا. وقد سبق أن حد من تدفق فقراء المغرب إلى أوربا لا سيما تثبيت السكان في المناطق التي تشكل مصدرا للهجرة، وبخاصة أقاليم الشمال (40 % من تدفقات الهجرة نحو أوربا) بحفز من الاتحاد الأوروبي، حيث يغدق مساعدات لمراقبة الحدود المغربية، ويزود بالتجهيزات والمساعدة التقنية، ويدعم حملات ترحيل المهاجرين. أي تحويل المغرب بكامله الى سجن للفقراء، لا حرية تنقل إلا للرساميل. نفس السياسة موجهة ضد المهاجرين الأفارقة، بمسوغات عنصرية ورجعية ترمي تسويغ القمع بل وحتى القتل.

كيف يمكن إذن تصديق أكذوبة «تسوية أوضاع المهاجرين بالمغرب» وتمكينهم من «بطاقة الإقامة» و«فرص عمل»، في الوقت الذي يشتد إغلاق الحدود وعسكرتها كل يوم أكثر؟ كيف يمكن ذلك والبنادق موجهة صوب شباب يبحثون عن لقمة خبز؟ كيف يمكن ذلك وإعلام الدولة ينشر المشاعر العنصرية ضد المهاجرين؟

المغرب.. من معبر الى بلد استقبال

شكلت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخصوصا المغرب، بالنسبة لأوروبا مصدرا يمدها بأفواج العمال، منهم مغاربة وجزائريين وتونسيين، لكن تبقى النسبة الأهم منحدرة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وغالبيتهم غادر بلاده هربا من جحيم الفقر والحروب والإقتتال، ويتخذ هؤلاء المهاجرون المغرب أرض عبور للإتحاد الأوربي، نظرا لعامل القرب الجغرافي. لكن أثار الأزمة الاقتصادية على بلدان منطقة اليورو، و تشديد الحراسة، والإجراءات الأمنية المضاعفة.. تحد باستمرار من تدفقهم، مما يطيل فترة استقرارهم بالمغرب.

ويبلغ عدد المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب، بدون وراق إقامة، حسب التصريحات الرسمية، حوالي 40 ألف مهاجر ومهاجرة. وفي السنوات الأخيرة بدأت

أعدادهم تتزايد بشكل ملحوظ، حيث تضاعفت أربع مرات، ويعادل حجمهم نحو 0.32 في المائة من سكان المغرب.

هذا الانعطاف في مجال الهجرة، جذوره متجلية في آثار الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول الاستقبال، فمعدل البطالة في منطقة اليورو وصل مستوى 11.9 % في فبراير من سنة 2014، أي ما يعادل 18 مليونا و965 ألفا عاطل (وكالة الإحصاء الأوروبية "يوروستات"). لم تعد أوروبا بفعل الأزمة الرأسمالية العالمية بحاجة ماسة لمزيد تدفق للهجرة القادمة من جنوب المتوسط، بكل أشكالها القانونية أو غير القانونية. ويزيد من حدة ذلك، إقبال مواطني بلدان أوروبا، على وظائف ضعيفة الأجر و هشة، كانوا يرفضونها مطلقا في السابق من جهة، ووقف عملية تسويات الوضعية من جهة أخرى. هذا فضلا عن كون تجديد بطاقة الإقامة مرتبط بتقديم عقد عمل، و بهذا تكتمل المأساة.

سياسة عنصرية اتجاه المهاجرين..

«أنا ماشي عزي» هو شعار أول حملة نظمها المهاجرون بالمغرب ضد العنصرية التي تطالهم، وقد اطلقت هذه الحملة في 21 مارس 2014، وتعبر بقدر كبير من الصواب عما يجري بالبلد. فقد برزت مؤخرا موجة عنصرية ضد المهاجرين، وتحريضا مباشرا لاستعمال العنف ضد شباب عزل، يبحثون عن لقمة عيش، نتجت عنها جرائم، بعضها انتهى الى الموت أو الاغتصاب.

أحصت منظمة أطباء بلا حدود نحو 1100 حالة عنف في حق المهاجرين في المغرب في الأشهر الستة الأخيرة من 2012 فقط. وأضافت المنظمة في تقرير من 40 صفحة أن «العنف واقع يومي بالنسبة لغالبية مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المغرب». و «أن السلطات المغربية طردت مرات عديدة 80 في المائة من المهاجرين الموجودين على أراضيها» الى الحدود الجزائرية».

يظهر أن الحملات البوليسية وتشديد حراسة الحدود لا يوقفان تدفق المهاجرين، لذلك تراهن الدولة على إذكاء مشاعر العنصرية لدى المغاربة الذي لهم خمسة ملايين مهاجر في أوروبا، وتسعى لتقديم المهاجرين أمام المغاربة كمنافسين على فرص الشغل والخدمات الاجتماعية النادرة أصلا.

أكذوبة تسوية أوضاع المهاجرين

تسوية أوضاع المهاجرين، والاستفادة من بطاقة الإقامة ستشمل فقط، عكس الدعاية الرسمية، المهاجرون المتزوجون من مغاربة، أزواج وزوجات، أو أشخاص أجانب لهم إقامة قانونية في المغرب. أو الذين يتوفرون على عقد عمل تعود لسنتين، علاوة على الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. وطبعا المبتغى واضح، وهو بالضبط إيجاد ذريعة للترحيل القسري وقتل المهاجرين الغير متوفرين على عقود عمل، أو الغير متزوجين من مغاربة، ما يعني إعطاء الضوء الأخضر للحرس المدني الاسباني والقوات المغربية لتهشيم عظام المهاجرين، بعدما تم تجريم تواجد الآلاف منهم.

تمثل الشروط المحددة للحصول على البطاقة، دليلا على حقيقة «السياسة الجديدة في مجال الهجرة»، الأمر لا يعدو أن يكون ترخيصا لأقلية، وثمن ذلك التنكيل بأغلبية المهاجرين، تحت ذريعة عدم توفر الشروط القانونية للتواجد على الأراضي المغربية. ومن بينها: أن يكون المتقدم للحصول على بطاقة إقامة، سبق له أن سكن بالمغرب ما لا يقل عن خمس سنوات، أو سنتين بالنسبة للمتزوجين من مواطنين أو مواطنات من المغرب، أو الذي بحوزتهم عقد عمل لمدة لا تقل عن سنتين. وسيتبعون ذلك بالقول «أن عددا كبيرا من المهاجرين السريين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء لا يرغبون في التسجيل في المغرب للحصول على بطاقة لاجئ أو بطاقة إقامة شرعية، لأن هدفهم النهائي بالفعل هو أوروبا، وليس الاستقرار في المغرب».

وصلت عدد طلبات الحصول على بطاقة الإقامة المقدمة لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير من السنة الجارية 12 ألف و34 طلبا، ثم قبول 100 طلب فقط، وحتى الأقلية التي ستحصل على بطاقة إقامة، فإن الأمر لا يعدو مجرد ورقة للتنقل بحرية، أما الكلام عن الحقوق الاجتماعية، والحقوق التي تكفلها المواثيق الدولية، فلن يصدقه إلا المجانين، ماذا تركت سياسات الليبرالية من خدمات اجتماعية في المغرب.

واجبات اليسار الملحة

ثمة مهاجرون آخرون يتوافدون الى المغرب، لكن هم مرحب بهم، تعطى لهم الأراضي بأثمان رمزية، وتفوت لهم المؤسسات العمومية، ويعيشون في أفخم المدن المغربية. هؤلاء مرحب بهم لأنهم رأسماليون. وعلينا نحن أن نرحب بإخوتنا العمال المهاجرين، نعيش ونناضل سويا.

واجبنا نحن هو الاضطلاع الحازم بمسائل النضال ضد العنصرية ومن أجل حقوق المهاجرين من منظور الحركة العمالية، وأول خطوة هي التشهير بما يتعرض له المهاجرون من عنف وعنصرية وفضح مساعي الدولة، الرامية لتجريم حق التنقل بحثا عن لقمة خبز، وهربا من أوطان دمرتها سياسات الاتحاد الأوروبي والبنك العالمي.

ستسعى وسائل الإعلام الرسمية، لإشاعة الرعب حول تنامي توافد المهاجرين، وستصورهم كمجرمين، كما سيسعى أرباب العمل لجعل المهاجرين في وضع غير قانوني لتشديد استغلالهم.. وستكون ظروف العمل التي يواجهونها والتدهور الاجتماعي على نطاق واسع، نقطة التلاقي بين العمال المغاربة والعمال المهاجرين.

وسيكون جوابنا الوحيد هو تسوية قانونية عامة دون تجريم ودون أي زيادة في عسكرة الحدود، وتمتيع المهاجرين بالحقوق الاجتماعية الكاملة والمتساوية بين المغاربة والمهاجرين، في العيش والعمل والدراسة وطلب اللجوء...

تنكيل بمناضلين طلاب بوجدة :

ممارسات إجرامية عديمة الصلة بتقاليد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المشرقة

بقلم: تيار المناضل-ة

ضمن الدينامية النضالية الوحدوية الناشئة بالساحة الطلابية، حجت جموع طلابية من جامعات مختلفة بالمغرب إلى الرباط يوم 23 مارس 2014، بعد نداء من لجنة متابعة ندوة 23 مارس (ندوة ضد العنف بالجامعة نظمت عام 2010 بمراكش)، بتنسيق مع طلبة اليسار التقدمي. ونظم الطلاب وقفة احتجاجية وطنية هي الأولى من نوعها منذ عقود، أمام برلمان الاستبداد، معبرين عن رفضهم القاطع لنظام التعليم الطبقي، ولكل ما يفرض على الطلاب من حياة بؤس، وتجهيل، ودفع إلى البطالة...

وإن كانت بعض تيارات اليسار الطلابي قد أبدت تحفظا من تلك الخطوة النضالية، لاعتبارات قابلة للنقاش، فإن زمرة شديدة العدوانية، تفرض نفسها بجامعة محمد الأول بوجدة بقوة الأدوات الحادة والاعتداءات على سلامة الطلاب البدنية ومصادرة مستقبلهم الدراسي، قامت بعد عودة الطلاب من وقفة الرباط الوطنية، باختطاف مناضلين بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يوم 4 أبريل، منهم خمسة من فصيل طلبة اليسار التقدمي، وعرضوهم لتعذيب وتنكيل همجيين.

ليست تلك الزمرة طلبة قاعديين في شيء، حيث ظهر التيار القاعدي تاريخيا للنضال ضد أساليب بيروقراطية كان يعتمدها التيار القائد للمنظمة الطلابية في حقبة تاريخية معينة. فيما هذه الزمرة تعمد إلى العنف، والمس بسلامة مناضلين من رأي آخر، وهذا أفظع من أي بيروقراطية، إنه جريمة يزداد طابعها البشع بكونها ترتكب باسم المنظمة الطلابية وباسم الماركسية واللينينية.

وتجري فظائع هذه الزمرة منذ سنوات

تحت أنظار ومسامع أجهزة البوليس بكل تلاوينه وتعيث همجية في الجامعة لمنع انبثاق أي نضال طلابي ديمقراطي حقيقي. ما يطرح سؤالا عريضا حول حقيقة تلك الزمرة.

إن الطلاب الذين ينخدعون بشعارات تلك الزمرة مطالبون بالحذر من دوامة العنف المجنون التي قد يجرون إليها. وعلى من يحمل منهم اقتناعات صادقة أن يعمل لتأمين حرية التعبير والنشاط السياسي في جامعة وجدة، ويضع حدا لجنون الاعتداءات بسبب اختلاف الآراء.

إن مرتكبي جريمة وجدة يمنعون ما يسمح به الاستبداد نفسه، فحرية التعبير المعدومة في جامعة وجدة ممكنة في غيرها من جامعات وأماكن عمومية أخرى بطول البلد وعرضه. وإذ ليست هذه الحرية النسبية منة من أحد، بل نتيجة نضالات كادحي المغرب، وبخاصة من ضحوا منهم بحياتهم وعقود من عمرهم في سجون الطغيان، فإنها مصادرة بالكامل من طرف مدعين لمحاربة البيروقراطية، وما إلى ذلك من تطرف كلامي.

ما جرى بوجدة يوم الجمعة 4 ابريل 2014 غريب كليا عن تقاليد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المشرقة، ولا يسهم بأي وجه في انبعاث أمجاد هذه المنظمة العتيدة، بل يخدم مباشرة أعداءها المستبدين.

لا مستقبل لممارسات من هذا القبيل، المستقبل لمنظمة طلابية تتعايش فيها ديمقراطيا كل تيارات اليسار المغربي، إصلاحية وثورية، وما بينهما، كما كانت تاريخيا في عز أيامها المجيدة.

كل الإدانة لعنف زمرة وجدة، ولكل عنف يستعمل لمعالجة اختلاف الآراء

تضامننا الكامل مع المناضلين المعتدى عليهم.

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة ديمقراطية تقدمية جماهيرية مستقلة.

8 أبريل 2014

تسريح عمال «مجموعة أومنيوم المغربي للصيد» بطانطان: مأساة قابلة للتكرار

يوم 26 ماي 2012 وبدون سابق إنذار وجد ما يقارب 2200 عامل وعاملة أنفسهم محرومين من مصدر عيشهم الوحيد، فقد قامت شركة «مجموعة أومنيوم المغربي للصيد» بإغلاق أبوابها بادئة هكذا مأساة استمرت ما يناهز سنة ونصف السنة من حرمان العمال والعاملات من مصدر عيشهم.

ويتبدى حجم المشكل في أن طانطان مدينة يعتمد اقتصادها على الصيد البحري ومداخيل الميناء، خصوصا أن «مجموعة أومنيوم المغربي للصيد» تستأثر بحصة الأسد منها، كما يثير هذا الإغلاق مسألة الملكية الخاصة التي تمنح «لرب الشركة» الحق في التحكم في حياة مئات العائلات ومصير مدينة بأكملها.

بداية المجموعة..

تأسست شركة «مجموعة أومنيوم المغربي للصيد» سنة 1979 باسبانيا من طرف محمد العراقي، وابتدأت بباخرتين للصيد في أعالي البحار وكان مالكها «محمد العراقي» آنذاك موظفا بإحدى التمثيليات الدبلوماسية باسبانيا وله علاقات قرائبية باداريس البصري ومحمد عزمي العامل السابق لإقليم طانطان.

عرفت الشركة قفزة بعد دخول مستثمر ليبي في شراكة مع المدير العام الحالي سنة 1981، حيث بلغ رأسمال الشركة 16 باخرة كلها مسجلة بجزر الكناري وتفرغ حمولاتها بالجزر. وفي سنة 1986 قام العراقي بتجميع السفن وإعادة تسجيلها بميناء طانطان ووصل عدد السفن التي في ملكية الشركة إلى 27 سفينة. وانتهت الشراكة مع المستثمر الليبي بفضيحة فساد أحيلت على القضاء بداية 1991 عرفت بقضية العراقي- زروق اتهم فيها الليبي شريكه بالاختلاس.

كما استفادت الشركة كغيرها من الشركات الاستثمارية التي أقيمت في الصحراء بعد المسيرة الخضراء من دعم مالي ضخم مقدم من طرف الدولة حتى أضحى هذا الدعم موردا للتربح أكثر من الأرباح التي توفرها معاملات الشركات. فقد كانت مجموعة أمنيوم من الشركات التي حفزها النظام للاستثمار بالصحراء حسب ما ورد في البلاغ رقم 1 لخلية أزمة أمنيوم المغربي للصيد اختارت المجموعة «العمل تنفيذا لتعليمات أسمى سلطة في البلاد، من أجل المساهمة في تطوير قطاع الصيد في منطقة محرومة ومنغلقة».

نشاط المجموعة الاقتصادي

تعتبر مجموعة أومنيوم المغربي للصيد من بين المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يعرفها قطاع الصيد البحري بالإقليم. ويرتبط نشاط الشركة الرئيسي بميناء طانطان الذي يعتبر من أهم الموانئ والذي انطلق استغلاله سنة 1982، ويحتل المرتبة الثانية على الصعيد الوطني من حيث الكميات المفرغة من طرف مراكب الصيد الساحلي والتقليدي وقيمة المفرغات من الصيد بأعالي البحار و يشارك بمنتجاته المتمثلة أساسا في الرخويات والسمك الأبيض، فضلا عن كونه الأول على صعيد الأقاليم الجنوبية من حيث الصيانة وإصلاح السفن.

تحتكر مجموعة أمنيوم 70% من إجمالي الميناء بينما تبقى نسبة 30% لباقي الشركات، وهذا يعني أن إغلاق الشركة يساوي إغلاق الميناء بكامله، وتبلغ عدد سفن المجموعة حاليا أزيد من 50 باخرة. وجدير بالذكر أن جل الآليات التي تشتغل بها الشركة في الميناء تعود لمديرية مكتب استغلال الموانئ.

تشمل أنشطة المجموعة الصيد في أعالي البحار وهو موجه في نسبة كبيرة منه نحو التصدير حيث تشغل الشركة أزيد من 50 مركبا، إضافة إلى إصلاح المراكب وإنتاج دقيق السمك الذي توقف منذ سنة 2005 وتعتزم المجموعة استئناف إنتاجه بعد إعادة تشغيل المجموعة سنة 2013.

العمال وشروط الاستغلال

تشغل المجموعة 800 مستخدم و1400 بحار من بينهم 600 عامل يشتغلون بشكل موسمي، وتتنوع أوضاع الشغل ما بين متعاقدين لمدة ستة أشهر تعتبرهم المجموعة قارين بعد توقيع العقد الثاني، وفي الجهة الأخرى تشهد الشركة استخدام المتدربين الذين يتابعون دراستهم في مؤسسات التكوين المهني.

لا يملك العمال بطاقة العمل ولا أي شيء يثبت اشتغالهم مع المجموعة، فحتى أداء الأجرة الذي كان يمر عبر البنك أصبح بعد استئناف عمل المجموعة سنة 2010 يؤدى مباشرة في مقر العمل دون بطاقة أداء، عكس ما نصت عليه مدونة الشغل في المادة 370: «يجب على كل مشغل، أن يسلم أجراءه عند أداء أجورهم، وثيقة تسمى «ورقة الأداء»، وأن يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل».

ويلاحظ تفاوت كبير بين أدنى الأجور وأعلاها، إذ يبلغ أدنى الأجور 2200 درهم بينما يتجاوز أعلاها 24 ألف درهم.. وتعتبر «بعض الحقوق» التي يتمتع بها عمال المجموعة (الضمان الاجتماعي، تعويضات عن السكن، النقل) تنازلات مقابل الدعم السخي المقدم من طرف الدولة وكذلك غضا للطرف عن الأجور العالية والامتيازات التي ينالها كبار الموظفين بالشركة، وإعدادا مستقبليا لتحميل تعويضات العمال مسؤولية أزمة الشركة كما يقع عادة مع شركات القطاع العام.

ورغم ذلك يتم تسجيل تهرب المجموعة من أداء مستحقاتها لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث سبق للمجموعة حسب تصريح لعبد الرحمن اليزيدي الكاتب العام لنقابة بحارة وضباط الصيد في أعالي البحار لجريدة المساء أن تملصت من تسديد مستحقات 300 عامل في البحر سنة 2009، مما دفع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الحجز على الحسابات البنكية للشركة. (موقع جريدة المساء الإلكتروني- 24 نوفمبر 2009).

الإغلاق والتسريح

أغلقت الشركة أبوابها ابتداء من صباح يوم السبت 26 ماي 2012 وسرحت حوالي 2200 عامل منهم من قضى بهذه الشركة ما بين 15 إلى 20 سنة من العمل، مع أداء نصف الأجرة للعمال المسرحين.. توقفت أنشطة الشركة بشكل كامل مهددة مصير مئات العائلات العمالية إضافة إلى اقتصاد مدينة تعتمد بشكل كلي على نشاط الميناء الاقتصادي.

وتوقفت جميع أنشطة المجموعة بشكل كلي باستثناء الحراسة والمداومون وصيانة التجهيزات، فرب العمل حريص جدا على آلاته وتجهيزاته أكثر من حرصه على حياة العمال وصحتهم.

وقد حرم العمال المسرحين في البداية من أجورهم وبعد سلسلة من النضالات تم تحرير محضر اتفاق كان من بين بنوده أداء نصف الراتب مقابل إثبات تواجد العمال بالميناء من خلال التوقيع في سجل الحضور يوميا من الساعة العاشرة صباحا والرابعة مساء.

وكان للتسريح عواقب اجتماعية ونفسية وخيمة على العمال فبالإضافة إلى التشريد صرح أحد نقابيي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في وقفة بالرباط أمام مقر وزارة الصيد البحري أن التسريح سبب في سبع حالات وفاة و65 حالة طلاق.

وليست هذه المرة الأولى التي تقوم فيها المجموعة بالإغلاق إذ سبق أن سرحت 400 عامل، وخلقت أزمة في المنطقة، قبل أن تستعيد عافيتها بالاستحواذ على نسبة مهمة من خيرات البلاد. (موقع جريدة الصباح).

مبررات الإغلاق.. واهية

برر المدير العام للمجموعة الإغلاق بالأزمة المالية التي تعاني منها المجموعة وحمل للبنك المغربي للتجارة الخارجية «الذي جمد

الرصيد البنكي الخاص بتدبير الشركة والمقدر بحوالي 400 مليون سنتيم، كدين لم يسدده محمد العراقي بعد للبنك». وصرح المدير العام أن «السبب المباشر للكارثة، كان من جراء التصرف اللامسؤول للبنك المغربي للتجارة الخارجية، الذي عمد إلى حرمان الشركة من الوسائل الضرورية لمزاولة نشاطها» (موقع لكم الإلكتروني).

إدعاء ينفيه المعنيون المباشرون بالإغلاق، حيث أكد رئيس الجمعية الصحراوية لضباط وبحارة الصيد البحري «أن الشركة لا تعيش أزمة مالية كما يدعي مديرها العام، بقدر ما تدير لعبة لصالح أجندات مالية شخصية لمديرها العام ولو على حساب تجويع وتفقير أكثر من 1500 أسرة مغربية، من أجل الضغط على الدولة لمنح الدعم للشركة، وإحراج قرار البنك المغربي للتجارة الخارجية المتعلق بتجميد أرصدة مالية خاصة بالمدير العام للشركة التي تقدر بحوالي 400 مليون سنتيم» (موقع لكم الإلكتروني- 9 غشت 2012).

ومن جهة أخرى يؤكد ناشط نقابي بقطاع الصيد بأعالي البحار من داخل الشركة بأن مبرر الأزمة المالية «تبرير واه... الملفت في الأمر، أنه في ظل الأزمة المزعومة، يشتري المدير العام للشركة شركتين من أكبر الشركات لتصبير سمك السردين بميناء طانطان ثم إغلاقهما، ويتجه صوب فرنسا للتوقيع على اتفاقية باسم «القطب البحري لطانطان»». (موقع لكم الإلكتروني- 9 غشت 2012).

واقع ليس بالجديد فكلما تفجرت أزمة داخل المجتمع الرأسمالي إلا وكان العمال من يؤدي تكلفتها بينما يستفيد منها الرأسماليون بالاستيلاء على القطاعات المفلسة وتشديد استغلال الأجراء. فوقع التسريح على نفسية العمال وأهوال البطالة تجعلهم يطالبون- في ظل غياب نقابات قوية تدافع عنهم- يطالبون بمجرد الرجوع إلى العمل مهما كانت شروطه.

العبرر الحقيقي: ابتزاز الدعم العمومي

«المجموعة تحاول «ابتزاز» الدولة عبر خلق أزمة اجتماعية كبيرة داخل مدينة طانطان، وتوظيف ملف خلافات مالية بينها وبين مؤسسة بنكية، للضغط على وزارة الداخلية من أجل الاستفادة من جديد من مجموعة امتيازات وتسهيلات تعودت عليها». (موقع جريدة الصباح الإلكتروني).

واقع الابتزاز هذا أكده تصريح محمد العراقي مالك الشركة، في اتصال هاتفي أجرته معه «الصباح»: «الدولة تخلت عن مستثمر شغل الآلاف في الوقت الذي عجزت فيه عن ذلك. منذ 30 سنة ونحن نقدم خدماتنا وتضحياتنا، لكن حين آن الأوان لتقف إلى جانبنا الدولة تخلت عنا، وتركتنا عرضة للهلاك». (موقع الصباح الإلكتروني).

وهو نفس ما أكده المستشار إبراهيم الوعبان في لقاء تواصلي عقدته المجموعة يوم 26 ماي 2012: «الطانطان لا توجد فيها لا تجارة و لا صناعة و لا فلاحة، الشركة الوحيدة هي مجموعة امنيوم، شركة مواطنة، يجب حل الأزمة بجميع الطرق لكي لا نشرد الناس ، نطالب من الوزير..».

وكانت الخلاصة الوحيدة التي خرج بها اللقاء التواصلي هي «التأكيد على دور الشركة في التوازنات السوسيو اقتصادية واستقرار المنطقة بعد مرور 30 سنة على تأسيسها»، وبالتالي على الدولة أن تؤدي ثمن هذا الاستقرار دعما وامتيازات.

ابتزاز سرعان ما استجابت له الدولة في جواب وزير الفلاحة على سؤال بالبرلمان أكد أنه «يجب على الحكومة أن تتدخل، لأن الأمر يخص عددا من العمال في منطقة حساسة، ويجب علينا أن نبحث عن حل».

كما استعمل رب الشركة مأساة العمال وتسريحهم كورقة لمناوشة وزير الفلاحة والصيد البحري الذي رفض له مشروع «سردين.ما» وهو مشروع للصيد الساحلي، يساوم به المدير من خلال توقيف المستخدمين والبحارة ودفعهم للاحتجاج على الوزارة».

إنه حال البرجوازية بشكل عام.. طبقة مستغلة تدفع آلاف الأسر العمالية نحو الهلاك من أجل تنمية أرباحها، وليس ذلك راجعا إلى سوء تدبير هذا البرجوازي أو اختلاس الآخر أو كما كتب على الإنترنيت أحد الغيورين على الشركة «نتيجة لأخطاء ارتكبتها.. أو ممارسات غير سليمة من إدارة هذه الشركة أو غياب العديد من عناصر الإدارة السليمة»، فالمجتمع الرأسمالي الطبقي بكامله قائم على طحن الطبقة العمالية ورميها إلى مهاوي البطالة والتسريح إذا كان ذلك يساهم في رفع رقم معاملاتها. فما يهمها هو الأرباح وليس حياة الشغيل أو مصير عائلته. وهو ما أكده العمال؛ «الأمر بالنسبة لهم هو مجرد صراع ما بين وزير الصيد و مدير شركة امنيوم المغربي للصيد والضحية هم العمال، كما أشار بعض هؤلاء العمال». (موقع الصحراوي. أنفو الإلكتروني 12 أبريل 2013).

مدونة الشغل.. تقنين التسريح

ليست المجموعة الحالة الوحيدة التي تشهدها بلادنا من تسريح العمال بإدعاء أرباب العمل وقوع شركاتهم في أزمة مالية، بل هناك من يدفع منهم شركاتهم نحو الإفلاس من أجل إعادة هيكلتها ومحاربة العمل القار وتنويع أوضاع تشغيل الأجراء لفرض الهشاشة والمرونة عليهم.

ولا يقوم أرباب العمل بهذا الإجراء لأن حق الملكية يضمن لهم ذلك وحسب، بل لأن قانون الشغل بالمغرب أغدق عليهم من الامتيازات حد «الفصل لأسباب تكنولوجية أو هيكلية أو اقتصادية وإغلاق المقاولات». (الفصل السادس من مدونة الشغل).

ورغم أن المادة 66 المندرجة تحت هذا الفصل تشترط أن يبلغ رب العمل «ذلك لمندوبي الأجراء والممثلين النقابيين بالمقاولة عند وجودهم قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ الشروع في مسطرة الفصل...»، إلا أن أرباب العمل لا يحترمون ذلك بسبب غياب سلطة ملزمة لتطبيق هذا البند من «القانون»، ولأن الدولة في آخر المطاف هي دولة أرباب العمل.

هذا ولم يحترم مالك «مجموعة أومنيوم المغربي للصيد» بنود هذا الفصل مثل المادة 67 التي تنص على أن الفصل والإغلاق يجب أن يتوقف «على إذن يسلمه عامل العمالة أو الإقليم في أجل أقصاه شهران من تاريخ تقديم الطلب من طرف المشغل إلى المندوب الإقليمي المكلف بالشغل».. وهو ما أكده سؤال النائب البرلماني لمدينة طانطان السالك بولون في البرلمان؛ «وجه إعلان مؤخرا من شركة أومنيوم المغربي للصيد، بإغلاق أبوابها بمدينة طانطان دون سابق إنذار، الأمر الذي أدى إلى تشريد 1200 بحار، ما هي الأسباب الكامنة وراء قرار هذا الإغلاق؟».. لكن دولة أرباب العمل لا تحرك فصائلها المسلحة لاعتقال منتهكي القانون إلا إذا كانوا عمالا أو طلبة أو معطلين.

القمع البوليسي.. في خدمة الباطرونا

في الوقت الذي يعيش فيه رب العامل حياة الفخفخة والترف ويوقع عقود إنشاء شركات جديدة رغم إدعائه الأزمة المالية، اندفع العمال المسرحين للنضال من أجل حقوقهم المشروعة في الشغل والحفاظ على الأجر الذي يقيهم الجوع والعراء.

كانت أجهزة القمع البرجوازية للعمال بالمرصاد، فبدل اعتقال المدير العام الذي أغلق الشركة مسببا هكذا في إشعال فتيل أزمة اجتماعية ضحاياها العمال، تدخلت أجهزة القمع البرجوازي يوم 22 أكتوبر 2012 لتفريق مجموعة من بحارة امنيوم المغربي للصيد الذين انتظموا في شكل احتجاجي أما مقر عمالة طانطان للمطالبة بمستحقاتهم التي حرموا منها لمدة خمسة أشهر بسبب توقف المعمل الذي يشغلهم. خلف التدخل العنيف العديد من الإصابات على مستوى الرأس والأرجل والأيادي ومختلف أنحاء الجسم، من ضمنها كسور في الأنف والرجل في حق بعضهم.

وقد قام العمال بخطوات نضالية طيلة فترة إغلاق المجموعة التي استمرت من ماي 2012 حتى أكتوبر 2013، منها وقفة بالرباط بداية عام 2013 واعتصام مفتوح أمام مقر وزارة الصيد البحري دام أكثر من شهر إضافة لتجمعات أمام المقرات التي تجري داخلها المفوضات بين مندوبي العمال مع الشركة محليا.

مأساة قد تتكرر

إن تسريح العمال سيف يتدلى بشكل دائم على أعناق العمال في المجتمع الرأسمالي، فأبسط أزمة تصيب آلية النظام الرأسمالي تلقي بملايين العمال إلى دائرة البطالة، والتسريح يعتبر وسيلة في يد الباطرونا من أجل تشديد الاستغلال وزيادة معدلات فائض القيمة التي ينتجها العمال من خلال تقليص حصة العمل المؤدى عنه.

إن مأساة تسريح عمال مجموعة أمنيوم المغرب للصيد البحري، قد تتكرر في أي لحظة أخرى ما دامت مقاليد أمور الشركة في يد الباطرون، فهذا يغلق المصنع وكأنه علبة تبغه لا مؤسسة ضرورية لحياة كل الأمة.

سيبقى العمال من يؤدي تكلفة هذه السياسة ما داموا مشتتين وما داموا غير موحدين. فقط بانخراط العمال في نقاباتهم وتخليصها من طفيليات البيروقراطيين الذين يستعملون العمال من أجل زيادة امتيازاتهم، فقط بتقوية نقاباتهم وفرض رقابتهم على الشركات والمعامل التي يشتغلون بها سيفرضون على الباطرونا مطالبهم وسيفرضون عليهم أن يقيموا ألف حساب للقوة العمالية قبل الإقدام على إغلاق الشركة وتسريح العمال.

طنجة: مرة أخرى ضعف التجربة و عدم وضوح الرؤية يساعد في إفشال تجربة نضال عماليةدرس، آخر على درب بناء الوعي العمالي

مجموعة من العمال و العاملات

سنواصل في هذه الورقة تقييمنا لتجربة (1) نضال عمال شركة «مجابن بل المغرب» المعروفة (بالبقرة الضاحكة) بالمنطقة الصناعية مغوغة بطنجة، بعد أن تمكنت الادارة من تحطيم التجربة وطرد بعض رموزها، و وقف عقود العمل المحددة المدة للعديد من العمال التابعين لمقاولات الوساطة و توقيع عقوبات بآخرين.

كيف تطور الأمر؟

في الربع الأخير من سنة 2013، مع قرب موعد الزيادة السنوية في الأجور التي وعدت بها الادارة، خاصة بعد أن عرفت وتيرة العمل ارتفاع مهم وكذا ارتفاع أرباح الشركة، هذه الزيادة تكون متم شهر أكتوبر. الزيادة السنوية المرتقبة كان ينتظرها العمال والعاملات، بفارغ الصبر، فبعد الزيادة الأولى التي كانت شهر أكتوبر من سنة 2012، و التي كانت مهمة و تاريخية بنظر العمال، حيث وصلت إلى 15% للأجور المنخفضة و 3,5 % للأجور المرتفعة.

غير أن في نهاية شهر أكتوبر 2013 وعند توزيع المنحة السنوية، قامت الادارة بتخفيض قيمتها بالمقارنة مع السنة الماضية وهو ما دفع العمال والعاملات إلى استفسار لجنة الحوار، التي حاولت تهدئة الوضع، لم يكن ردها في مستوى غضب العمال والعاملات وخاصة أن الادارة كانت قد تراجعت عن العديد من الوعود دون أن يكون للجنة الحوار التي تمثل العمال موقف مناسب، فقد كانت تجد دائما المبررات لقبول ما تحاول الادارة فرضه. لقد تميز الوضع بما يلي:

• صرف منحة رأس السنة التي لم تكن في المستوى حيث أثارت جدال بين القواعد و القيادة حول ضرورة رفضها، تشبث عضوين من لجنة الحوار بالقبول بها من أجل تحقيق هدف استراتيجي الذي هو الزيادةالسنوية.

• الاجهاز على ترسيم العمال المؤقتين، بعد أن كانت الادارة قد وعدت لجنة الحوار بذلك ابتداء من شهر أبريل 2013 وأجلته إلى أكتوبر من نفس السنة، لتتنصل منه نهائيا. وقد صمتت لجنة الحوار عن عدم وفاء الادارة بوعدها.

• تخفيض منحة فريق تنظيف الآلات خلال شهر رمضان، الذي كان يشتغل في ظروف صعبة، وخاصة في فترة الافطار. فقد اتفقت لجنة الحوار مع الادارة على أداء مبلغ 25 درهم يوميا طوال شهر رمضان، لم تلتزم الادارة إلا ب 18 درهم. صمتت لجنة الحوار عن هذا التراجع و حاولت تبرير موقف الادارة.

هكذا عند ما جاءت قيمة الزيادة السنوية متم شهر أكتوبر 2013 دون انتظارات العاملات والعمال، خاصة مع غلاء تكاليف المعيشة و باقي متطلبات الحياة اليومية، عبر جزء من العمال والعاملات عن سخطه من خلال:

- اجتماع فوج الليل بعد الخروج من العمل على الساعة السادسة صباحا، حيث عرف الاجتماع حضور قياسي، 75% من العمال، لتدارس الوضع ونقاش برنامج نضالي، كانت أول خطواته رفض تسلم ورقة أداء الأجور لأنها لا تتضمن الزيادة المتفق حولها وفي حالة عدم استجابة الادارة يتم توقيف الانتاج لمدة محدودة ولكن تصاعدية ويومية (خمسة دقائق ثم عشرة...) ثم توقيف إحدى سلاسل الانتاج. هذا الاجتماع أفزع الادارة، مما دفعها إلى استدعاء لجنة الحوار إلى لقاء عاجل، و أجلت توزيع الاجور ثلاث أيام. غير أن لجنة الحوار اعتبرت أنالبرنامج النضالي لا يعنيها ولا يعني الأفواج الأخرى دون أن تطرح أي بديل.
- توزيع ورقة الأداء في غياب موقف موحد ونضالي من طرف لجنة الحوار دفع العمال والعاملات إلى الاحتجاج كأفراد. لكن فوج الليل عبر عن رفض العمال من خلال تجميع ورقة الأداء لردها بشكل جماعي للادارة، كتعبير عن رفض أولي لعدم احترام الاتفاق حول زيادة الأجور وقد عرفت العملية نجاحا مهما. لكن أحد أعضاء لجنة الحوار اتصل بالعديد من العمال و العاملات لثنيهم عن المبادرة وكذا سحب دعم اللجنة للخطوة. هذا الأمر أربك حركة العمال وقسمها، بدل حفزها و تطويرها وقطع الطريق على باقي فقرات البرنامج النضالي.

بعد فشل القيادة العمالية في التقاط اللحظة المناسبة (غضب جماعي وسط العاملات والعمال) لتجميع القوى وحفزها وتطويرها، جاء هجوم الشركة في سياق غير ملائم بالنسبة للأجراء، حيث هناك شبه شلل للعمل المنظم ومراوحة للمكان فقد كانت وضعية لجنة الحوار تتميز بما يلي:

- غياب بعض أعضاء لجنة الحوار عند اجتماع المجالس على اعتبار أنهم يمثلون كل العمال وكذا عدم عقد الاجتماعات والتنسيق بين أعضاء اللجنة.
- استفراد عضوين بالحوار مع الادارة و التدخل في خلاصات المجالس بشكل لا ديمقراطي وكبح الخطوات النضالية التي يحاول العمال اقتراحها
- غياب رؤية للفعل النقابي والدفاع عن تصور الشركة للعمل و الدفاع عن الشراكة بين العمال والبطرونا.
- قبول بعض الامتيازات من طرف عضوين بلجنة الحوار، وعدم الالتزام بالحضور النضالي بالنسبة للعضو الثالث.
- بعد تفجر الخلاف داخل لجنة الحوار، لم تعقد المجالس الموسعة بالنسبة للأفوج، باستثناء فوج الليل الذي حافظ نسبيا على دورية اجتماعاته المحددة في مرة كل 15 يوم والحفاظ على دورية اجتماعمكاتب الأفواج.

هذه الأوضاع مجتمعة ساعدت إدارة الشركة على تهدئة الأمور لصالحها، وانتقلت للهجوم من خلال، توقيف العمال الموقتين النشطين نضاليا، وكذا طرد عضوين من لجنة الحوار، رغم أنهم كانوا يميلون إلى تهدئة الوضع، إلى جانب الادارة. هذا الأمر دفع العمال إلى دعوة لجنة الحوار إلى الرد على قرار الادارة من خلال الاحتجاج.

ماذا عن النقابة؟

بعد الطرد الذي طال عضوين من لجنة الحوار، لم يتهاون العمال في التضامن، فقد تم وقف جزئي للانتاج، لكن غياب قيادة مبادرة تتوفر على حد أدنى من التجربة و وضوح الرؤيا، سهل على الادارة إفشال المبادرة في المهد. خاصة أن عضوي لجنة الحوار المطرودين فتحت معهم الادارة حوارا أوهمتهم من خلاله أن من قام بالطرد هي الادارة الفرنسية، وأن في جميع الأحوال سيحصلان على تعويض مهم جراء الطرد أو يمكنهم التوجه للمحكمة، مع التلويح باحتمال إرجاعهم للعمل. هذه الحيلة انطلت على لجنة الحوار، التي كبحت أي تطور إيجابي.

رغم ذلك دفع العديد من العاملات والعمال في اتجاه تأسيس مكتب نقابي وتم الاتصال بالاتحاد المغربي للشغل. العمالاستقبلهم الكاتب العام الجديد، الذي رفض تأسيس المكتب النقابي بدعوة أن لا قاعدة عمالية له. بعض العمال فسر ذلك بضغط السلطة لكي لا يتم تأسيس مكتب نقابي بهذه الشركة المتعددة الجنسيات، والبعض الآخر فسره بعدم جدية لجنة الحوار في السير في هذا الطريق ويدللون على ذلك أنه كان بالامكان التوجه إلى نقابة أخرى.

الدرس الذي يتكرر دوما: لا ثقة في أرباب العمل ولا ثقة في البورجوازية و دولتها.

بعد ما تمكنت الادارة من تسديد ضربة قوية للتململ النضالي، ما هو الدرس الذي يمكن استخلاصه؟ يعلم كل من له اتصال بأوضاع العمال عبر العالم سعي أرباب العمل ودولتهم لمحاربة التنظيم العمالي النقابي والسياسي، حيث لا يقبلون بوجوده إلا مكرهون. يتحينون الفرص للتخلص منه أو إضعافه. فالطبقة البورجوازية مترفة وغنية و تعيش في بذخ بسبب استغلالها للعاملات والعمال بما في ذلك الأطفال في شروط قاسية. النضال العمالي من خلال الاضراب هو الذي مكن من انتزاع المكاسب البسيطة التي ينعم بها الأجراء اليوم. نسيان هذا الأمر يجعل من الشغيلة فريسة سهلة أمام أنياب طبقة رأسمالية تحوز سلطة المال والاعلام وسلطة أجهزة الدولة. فالصحافة البورجوازية بمختلف ألوان أقنعتها تهاجم التنظيم النقابي و النضال العمالي دون رحمة وبشكل متواصل.

لا يستطيع العمال كأفراد تطوير قدرات نقدية لمنظومة الاستغلال الرأسمالي، هذه حصيلة التجربة التاريخية لقرابة قرنين من نضال الطبقة العاملة عبر العالم، لأن العمال مجردون من وسائل المعرفة وتقهرهم سعات العمل الطويلة والمتقلبة، كما تمنعهم الظروف الأسرية من ذلك إلا في حالات نادرة. لهذا فوجود التنظيم النقابي والحزبي الخاص بالطبقة العاملة مسألة حيوية لضمان مراكمة التجارب والخبرات وتكوين الأطر العمالية. فكل مرة ينفجر النضال في وحدة إنتاجية نجد البطرونا مستندة على خبرة قسم الموارد البشرية والخبراء القانونيين والنفسيين من أجل محاربة التضامن العمالي و الفعل النضالي. في حين يكون العمال مجردين من أية خبرة بل الأمر من ذلك هو أن يعتقد الأجراء أن مصالح الدولة يمكن أن تنصفهم وتطبق «القانون» وترفع الظلم عنهم وكأنها لا تعلم ذلك.

يهاجم بعض الأجراء النقابة كتنظيم ويطابقها عن خطأ مع أناس فاسدين يعملون لصالح البورجوازية ودولتها يستحوذون على أجهزة النقابة. أما الطاعون الأكبر فهو السياسة عند البعض منهم، إذ يعتبرون أن لا علاقة لهم بالسياسة وكأن البؤس العمالي مسؤولة عنه الديبصورات.

التنظيم وتطوير الوعي والتعاون بين العمال بالاضافة لروح التضحية سيسمح للعمال بالتواجد بما هم طبقة قادرة على النضال لمواجهة الاستبداد داخل الوحدات الانتاجية و في المجتمع. غير ذلك سيجعل العمال يواجهون مصيرهم بشكل فردي وهي مواجهة نتيجتها بالنسبة للأغلبية الساحقة بطالة وبؤس مقنع.

لهذا ومهما كانت الدعاية التي تنشرها الباطرونا والدولة عبر وسائل إعلامها و مناهج تعليمها ... ضد النقابة، أي ضد اتحاد العمال في ما بينهم، ستضل النقابة السلاح الفعال و الحاسم للدفاع عن شروط عمل إنسانية. وإلا لما تحارب البورجوازية التنظيم العمالي وتلصق به كل الشرور؟

ويستمر الاستغلال، حتما سينهض العمال والعاملات للنضال...

لكي ينهض النضال بفعالية أكبر على النقابيين و العمال الواعون أن يتحلوا بروح أخوية و أن يدافعوا عن الحقوق العمالية أينما كانوا، ومهما كانت القطاعات التي يتنقلون بينها أو المدن التي يشتغلون بها، يجب الاستفادة من النجاحات و كذا من الاخفاقات لتطوير قدرات المناضلات والمناضلين على التنظيم والتكوين والتسيير الفعال للنشاط النقابي. فكلما كثر عدد النقابيات والنقابيين المتمرسين والنشطين وكلما كانت مشاركة العاملات والعمال أكبر قلت مخاطر ظهور البوروقراطية والفاسدين وسط النقابة وزادت شروط انتعاش الديمقراطية العمالية وتعزيز الثقة في الذات.

طبعا، لكل معركة نضالية نخوضها مكاسب وخسائر، أحيانا تكون الفائدة أكبر وأحيانا أخرى تكون أقل، لكن في جميع الأحيان يجب أن نقيم عملنا والتحلي بروح نقدية اتجاه ما ننجز لكن دون السقوط في تحقير ذواتنا وأدوات نضالنا. يجب على المسؤولين النقابيين أن يقبلوا بفرح محاسبة من كلفهم بمهمة معينة. ويجب عليهم عدم الانخداع بمناورات الادارة التي تسعى لإفسادهم بالمال والامتيازات، للتخلص منهم في النهاية وإظهار النقابيين على أنهم مجموعة من الوصوليين.

في التجربة التي تطرقنا لها أعلاه، كان بالإمكان إدارة المعركة بفعالية أكبر ونتائج مادية ومعنوية أفضل، لو تصرفت لجنة الحوار بما تقتضيه الروح العمالية الطبقية من تواضع ونكران ذات، وكذا لو شجعت ماكان يقترحه العديد من العاملات والعمال من برامج تكوينية وتأطيرية لرفع مستوى المعارف لدى الطاقم القيادي وتكوين فريق نقابي أكبر عددا يكون مستوعبا لاكراهات العمل النقابي ودروسه. كذلك، لو كان هناك عدد أكبر من العمال و العاملات يحزون على وعي وتجربة متقدمة لكان سهلا استبدال لجنة الحوار أو تقويم اعوجاجها في الوقت المناسب. لهذا على العمال الأكثر وعيا ألا يزكوا انتصار الادارة حليا من خلال سلبيتهم وسخطهم على العمل المنظم. طرد عضوي لجنة الحوار لم يكن ناتج خطأ مهني من قبلهما ولا لأنهما كان يسئانللشركة ولكن لأنها لم تكن تطيق احتمال تطور العمل النضالي إلى فعل نقابي بشكل مكشوف وكامل. إذن الهدف من الطرد كان قطع الطريق على العمل النقابي وإعطاء درس للعاملات والعمال بضرورة العودة للخنوع. مستفيدة من أخطاء لجنة الحوار وقصر نظر أعضائها.

لقد أثبتت تجارب السيرورات الثورية الجارية بالمنطقة العربية و المغاربية أهمية الطبقة العاملة، سواء من خلال حضورها أو غيابها، وكذا الأهمية القصوى للتنظيم النقابي والتنظيم الحزبي الخاص بالعمال والعاملات بما هم طبقة تتعرض للاستغلال و الاضطهاد. لا تحرر للعمال دون تنظيم و استقلال طبقي عن أحزاب البورجوازية.

طنجة في، 25 أبريل 2014

هامش:

(1) انظر النص التالي: طنجة: تجربة نضال، من أين إلى أين؟على الرابط التالي:/http://www.almounadil-a.info/article3659.html أو جريدة المناضل-ةالعدد:56

النضالات الاجتماعية: مطالب تنتزع بالكفاح والنضال

بقلم: فودة إمام

بعد ثلاث سنوات من ترقيع الدستور وتجديد واجهة الإستبداد، لا زالت مطالب أولية مرتبطة بالبنية التحتية ومرافق الخدمات العمومية في صدارة الملفات المطلبية للتحركات الشعبية في القرى و البلدات الصغيرة المهمشة.فبعد الإلتفاف على المطالب الإجتماعية والسياسية التي ناضلت من أجلها حركة 20 فبراير، عبر تنازلات الدولة والتي إتخذت شكل مناورة سياسية: «حل البرلمان وترقيع الدستور وتشغيل عدد هام من المعطلين والإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، فضلا عن تسوية عدة ملفات اجتماعية أخرى، جرى التراجع عنها، فور خفوت الحركة، ونجاح النظام في تفادي الهبة الجماهيري. وثم مجددا الإجهاز على ما تم إكتسابه من طفيف المطالب، ليخرج الكادحون هذه المرة للإحتجاج على سياسة الدولة لكن بحركة أكثر ضعفا وأقل مركزة وتنظيما.

نضال المعطلين تاريخ من الصمود

بدأت حركة المعطلين في الدخول إلى معترك النضال اللإجتماعي بالمغرب، بداية سنوات التسعينات (1991)، عبر تأسيس إطار وطني تحت إسم الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، إنخرط في صفوف الجمعية عدد ضخم من المعطلين حملة الشواهد الباحثين عن فرص عمل، وجلهم من الفئات الشابة. إستفادت الجمعية حينها من المناخ الدينامي في تلك المرحلة لتحقق مكاسب هامة أرغمت الدولة على التنازل على عدد كبير من المناصب في مختلف مناطق المغرب، لتتوسع الجمعية تنظيميا وعدديا، وأفرزت أشكال نضال كفاحية جديدة بالمغرب وبالمنطقة عموما. ففي السنوات التالية عرفت الجمعية اشكالات ذاتية، وأخرى متعلقة بالسياق العام للبلد، أثر ذلك على قاعدة الجمعية، وعلى مكاسبها. تطورت بعدها حركة معطلين وخلقت تنظيمات وحركات أخرى: مجموعات الأطر العليا، وشكلت هذه المجموعات نواة صلبة للنضال ضد البطالة والمطالبة بالإدماج الفوري في أسلاك الوظيفة العمومية. ما ميز هذه المجموعات منذ انبثاقها، هو دفاعها المستميت عن الحق في الشغل، وإبداعها اشكال نضالية كفاحية، ابرزها احتلال شوارع العاصمة. ومن نواقص هذه المجموعات أنها تقاوم سياسة الدولة في ميدان التشغيل بشكل معزول، مما يسهل قمعها و عزلها، وهذا لا يلغي مسؤولية الإطارات الديمقراطية في الدفاع عن هذه الشريحة من المعطلين، فكل الأحزاب تسبح بحمد النظام وقمم النقابات تنخرها بيروقراطيات متعاونة مع الدولة. المسؤولية ملقاة على عاتق كل الديمقراطيين في الدفاع عن حق الشغل وصون كرامة الشباب المغربي.

فبعد الاحتجاج حفاة الأقدام، ورشق البرلمان بالبيض والأحذية وإشهار البطائق الحمراء، والمسيرات التي تجوب شوارع الرباط، كل ثلاثة ايام في الاسبوع، واقتحام مقرات الوزارات... هذا وإبتكر العديد من الشباب المعطل الحاصل على شواهد عليا، والذين يطالبون بوظائف في القطاع العام، طرق وأساليب جديدة للاحتجاج والضغط على الحكومة، تتمثل في إعتراض سير القطارات وعرقلة رحلاتها كوسيلة ضغط وإسماع صوتهم، وعلى إثر هذه الاشكال النضالية قامت أجهزة القمع بإعتقال مجموعة من الأطر المعطلة. حيث تم تقديمهم للمحاكمة يومي 21 و28 أبريل المنصرم. شحدت الصحافة البرجوازية اسلحتها مرة أخرى ضد أبناء الكادحين وهاجمت نضالهم بدعوى تعطيل مصالح المواطنين. لايملك المعطلون غير النضال والكفاح من أجل إنتزاع حقهم في الشغل.

يعد هذا الشكل النضالي-وقف سير القطارات- شكل خاص بمجموعة إجتماعية ليس لديها أي وسيلة اخرى للضغط على السلطة السياسية، لأنها مقطوعة كليا عن إمكانية اللجوء إلى الاضراب.

دروس من تجربة معطلي الارجنتين

ما أفزع الحاكمين بالمغرب من تجربة المعطلين في غلق الطرقات ووضع المتاريس وتوقيف القطارات، هو نجاحها وإنتشارها بين ضحايا الإستبداد والسياسات النيوليبرالية، لاسيما أن هناك تجارب في مدينة سيدي إفني سنة 2008، عندما أغلق المعطلون باب الميناء، وفي أسفي سنة 2011 بتوقيف ناقلات الفوسفاط، لتتدخل الدولة بكل ثقلها القمعي في مدينة إفني وتعاقب السكان على تضامنهم مع المعطلين وتقدم المحتجين للمحاكمات ولمخالب العدالة البرجوازية. فالسياسات الإقتصادية المملاة من المؤسسات المالية الدولية، لا تخلف إلا الفقر والهشاشة الإجتماعية لمعظم الكادحين، أينما وجدوا، حيث كانت نفس الأسباب خلف خروج حركة البيكتروس في إقليم Jujuy في أقصى شمال غرب الارجنتين. حيث إستشرت البطالة بشكل كبير في إقليم من 600 الف ساكن. واستنفذت المنظمات المحلية للدفاع عن المعطلين الطرق القانونية والسلمية لمحاولة وقف هذا الوضع والحصول على إعانات. عندها، وبعد ان أعيتهم الحيلة، خطرت عليهم يوم 7 ماي 1997 فكرة سد القنطرة المتحكمة بالمواصلات مع بوليفيا القريبة. وأصبحوا قدوة وبشكل عفوي في أربعة أيام امتدت حركتهم إلى الإقليم برمته. وأرسلت الحكومة الجنود يوم 20 ماي لإعادة إستتباب النظام: نتج عن ذلك قتيلان ومئات الجرحى. وخلقت الحكومة 500 12 فرصة عمل وحصل العاطلون على مساعدات. لقد أعطي المثال وامتدت الحركة شيئا فشيئا إلى كل المناطق التي تشهد تراجعا مريعا للصناعة، وخلقت منظمات مستقلة إنتهى بها الأمر إلى التنسيق، وهكذا ولدت حركة البيكتروس مع تركيبها الطبقي غير الملتبس وجذريتها. وكانوا يتحددون بغياب أي تراتبية. فكل القرارات صادرة عن التجمعات العامة وكل شيء يقرر بشكل مشترك..(للإطلاع على مقال حول حركة البيكتروس أنظر العدد 2 من جريدة المناضل-ة)

إحتجاجات الطلبة المعرضين

لاتستجيب الدولة للمطالب بالمراسلات والإستجداءات، لكنها تتنازل عنها بقوة النضال والصمود والخوف من غضب الكادحين، ووعيهم بالعدو الحقيقي.

ينهج البرجوازيون سياسة تفكيك قطاع الصحة بالهجوم على ما تبقى من الخدمات الرديئة أصلا، بل يطال الهجوم أيضا شغيلة القطاع نفسه وأطره من الطلبة الممرضين، حيث نفدت لجنة تنسيق ممرضي ومعاهد تأهيل الأطر الصحية إعتصاما وطنيا أمام مقر وزارة الصحة لمدة أسبوع، ابتداءا من يوم الاثنين 14 أبريل 2014 وذلك للتعبير عن سخطها وتشبثها بمطالبها المشروعة وحقها في متابعة الدراسة والاستفادة من نظام إجازة-ماستر-دكتوراه، ويبلغ عدد الطلبة المتضررين أزيد من ثلاثين ألف ممرض.

يرفض الطلبة الممرضون ما جاء به مرسوم 2.13.658 القاضي بإحداث المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة حيث يحرم الممرض في المادة 26 من حقه في تكوين جامعي وهو ما إعتبره المحتجون، حيفا في حقهم يمنعهم من تطوير معارفهم.

قام الطلبة الممرضون بخوض معركة نضالية منذ ثلاثة أشهر من أجل تحيين القوانين التنظيمية للمهنة، والتي تعود إلى سنة 1960، وإخراج مصنف للكفاءات والمهن إلى حيز الوجود حتى يعرف الممرض كامل حقوقه، وخلق الهيات التمثيلية للممرضين على غرار باقي فئات موظفي وزارة الصحة.

الخميسات إحتجاج على طريقة البوعزيزي

إنتشرت مؤخرا صورة على المواقع الإجتماعية لأحد الشباب تسلق عمود شبكة «ريزو» فوق بناية عمالة الخميسات، وشاب آخر فوق بناية الشرطة، لم يكن التسلق طيشا أو إنحرافا بالمعنى الذي تسوق له الدولة وأجهزتها الإعلامية، بل هو رد فعل على الإحساس بالظلم والحكرة والتهميش جراء سوء المعاملة. لم تتوانى بعض المواقع الإلكترونية على تصوير المشهد كحدث عابر وفردي أو محاولة إنتحار دون ذكر الأسباب، فالبوعزيري عندما أشعل النار في جسده أحس أيضا بالحكرة، لم يكن الأمر إنتحار بدافع الجنون، بل هو تعبير جدي عن مدى اليأس الذي وصلت إليه الوضعية الإجتماعية من تردي، بسبب السياسات النيوليبرالية ومنطق إقتصاد السوق ودفع قطاع عريض من الكادحين إلى هامش المجتمع، وتدهور أحوالهم المعيشية. لايمكن أن نعتبر هذا النوع من الإحتجاج بالناجح فقط لأنه فجر ثورة تونس، فالتضحيات الفردية لا تعوض المنظمات تنظيمات النضال الشعبية والجماهيرية في قيادة النضال وإستمراره.

توزونين التضحية بالبيئة من أجل الأرباح

تواصل ساكنة قبائل توزونين بأمسكرود، نواحي مدينة أكادير، إحتجاجها على إجتثاث أشجار الأركان بالمنطقة، من طرف شركة إسمنت المغرب، فمنذ أزيد من سنتين، ومعاناة الساكنة مستمرة مع تجاوزات الشركة الناجمة عن الاستغلال غير القانوني. وأمام مقاومة السكان لهذا الإجرام الممنهج من أجل الربح كان جزاؤهم اعتقال 3 من أبناء القرية ومتابعتهم بشهرين حبسا نافذا، وإنزال مختلف تلاوين القمع التابع لولاية أكادير من أجل قمع حشود كبيرة من الساكنة وفرض حصار عليهم فقط لأنهم طالبوا برحيل الشركة وتوقيف نهبها للكلس الخام، إلى جانب اجتثاث شجرة أركان.فالبرجوازيون لايهمهم سوى مراكمة الأرباح وإن كان ذلك على حساب الطبيعة وصحة الناس.

من أولويات اليسار اليوم الدفاع عن البيئة والتدخل في كل النضالات المناهضة لتدميرها، والدفاع عنها وتنظيمها والتعريف بها إعلاميا.

المحطة الحرارية بأسفي كارثة بيئية قادمة

لاشيئ يهم الرأسمالي غير مراكمة الأرباح وإستغلال قوة عمل الكادحين وتدمير بيئتهم، فمؤخرا فازت شركة «دايوو» الكورية بصفقة إنشاء وتشييد محطة حرارية بإقليم أسفي. بقيمة مليار و800 مليون دولارا، من أجل بناء محطة لتوليد الطاقة، على بعد حوالي 15 كيلومترا جنوب آسفي.. وحصلت الشركة الكورية على الصفقة بشكل منفرد مع شركة آسفي للطاقة «سافيك»، وهي فرع تابع للشركة القابضة المغربية «ناريفا» ويتوقع الشروع في استغلال المحطة الحرارية خلال سنة 2017. سيخلق إنشاء هذه المحطة الحرارية كارثة بيئية بالمنطقة، حيث من المعروف أن المشروع سيعتمد على 400 ألف متر مكعب من مياه البحر لتبريد الآلات التي تشتغل تحت درجة حرارية مرتفعة، يتم إعادة طرحها في البحر محملة بإشعاعات حرارية ملوثة، تشكل حجابا فوق سطح البحر، فتمنع تسرب الأشعة الشمسية نحو الأعماق، فتحد من معدل الأكسجين داخل البحر، والتي تنعكس سلبا على الثروة السمكية، لكن بالقياس لما ستحقق هذه المحطة من إغناء للبورجوازيين فتدمير البيئة أخر مايمكن الحديث عنه، فالرأسمالي الكوري أو المغربي يستثمر مليارات الدولارات في مدينة أسفي من أجل الربح لاغير، تساهم السلطات المحلية عبر بعض المواقع الإلكترونية التابعة لها بفبركة أخبار زائفة قصد التغطية على الجريمة البيئية من قبيل أن إنشاء المحطة الحرارية سيوفر مناصب الشغل وأن المشروع سيساهم في تنمية المنطقة، لكن الحقيقة عكس ذلك تماما، فحسب بعض الناشطين، لا يتجاوز عدد مناصب الشغل المحدثة حوالي 800 منصب، إضافة للكوارث التي سيخلفها المشروع، فلنتذكر إنبعاث الغازات السامة من «معمل الكيماوي للفوسفاط» التي دخل بسببها عدد من المواطنين مستشفيات أسفي، إذ عجزت هذه الأخيرة عن توفير خدمات طبية في مستوى الكارثة، وهذا يكذب إدعاءات الدولة حول تنمية المنطقة.

من أجل مقاومة بيئية بأسفي

الكارثة البيئة قادمة لتحل بمدينة أسفي، فالضحايا كالعادة هم الفقراء والكادحون سيتعرضون للتشرد ولمختلف أنواع الأمراض الناتجة عن بيئة ملوثة، أفقدتها أرباح الرأسماليين توازنها الطبيعي، لاتهمهم صحة طبقتنا ولامستقبل بيئتنا، فمقاومة هؤلاء المجرمين واجب على كل الديمقراطيين، فلنستعد للمعركة البيئة بمدينة أسفي، بكل الأشكال النضالية من التشهير بالمحطة الحرارية وأضرارها على الصحة والبيئة، وفضح تواطؤ المستبدين واسيادهم. حياتنا أهم من أرباحهم.

إحتجاج مهنيو سيارة الأجرة

تعيش شغيلة قطاع النقل بالمغرب أوضاعا هشة للغاية، وبخاصة مهنيو سيارة الأجرة، المحرومون من الضمان الإجتماعي، وترفض البرجوازية إدراجهم ضمن التأمين ضد مخاطر الشغل.

عقد مؤخرا المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية لمهنيي سيارة الأجرة بالمغرب، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إجتماعا خصص لتدارس المشاكل التي يعيشها القطاع على مختلف المستويات. ناقش الدورية الوزارية رقم 61، الصادرة مؤخرا، والقاضية بتعميم العقد النموذجي وتجديد العقود القديمة تلقائيا مع نفس المستغل وبدون شروط.

إلا أن جهاز القضاء رفض العمل بها والاستمرار في التعامل بالقوانين القديمة، لذا تم الاتفاق على تنظيم احتجاج أمام مقر وزارة العدل بالرباط، يوم الخميس 11

●●● تتمة ص12

تالسينت: مطالب البنية التحية والخدمات الصحية توحد نضال السكان مجددا

بقلم: سليم نعمان

مرة أخرى وبعد موجات نضال عدة، تشهد بلدة تالسينت منذ يوم الأربعاء 05 مارس 2014، احتجاجات شعبية على نفس المطالب الاجتماعية التي سبق وان فجرت غضب السكان. لكن هذه المرة، وبعد طول انتظار، أضاف سكان تالسينت مطلبا أخرا للائحة مطالبهم الاجتماعية: مطلب تنفيذ الوعود.

مجددا... نفس المطالب الاجتماعية الأولية فعادة ما تتعامل مؤسسات الدولة، ومسؤوليها، مع مثل هذه الاحتجاجات الشعبية، التي تتكون قاعدتها من سكان المغرب المسحوق، بالحوارات الفارغة، والوعود المزيفة، والرهان على عامل الوقت ليتلاشى مزاج النضال.. لكن بالمقابل، يكون تجريب تلك الوعود مدخلا لنضالات قادمة، فالكلام وحده لا ينزع فتيل القنبلة الاجتماعية.

هكذا، وضدا على حرمان بعض الأحياء من الاستفادة من شبكة الكهرباء، وإقصاء أبناء بعض المناطق النائية من حقهم في التعليم، علاوة على خروقات تمس الشطر الأول من التهيئة الحضرية.. تفجر مجددا غضب سكان بلدة تالسينت.

بعدما تأكد السكان من عدم احترام مخططات التهيئة السابقة والتصاميم، التي بقيت كالعادة حبرا على ورق، فضلا عن عدم احترام جودة التجهيزات، وتأجيل انطلاق الشطر الثاني إلى أجل غير مسمى، تصاعد تدمرهم، وانخرطوا بقوة في مختلف الأشكال النضالية التي تم خوضها، بدءا بحلقات نقاش جماهيري، ووقفات احتجاجية، وصولا إلى مسيرات جماهيرية سلمية حاشدة.

إلا أن التفاف والتحاق مختلف سكان دواوير البلدة والجماعات المجاورة، جعل التركيز ينصب أكثر على مطلب المستشفى المتعدد الاختصاصات، والذي أقر «عامل الإقليم» في تفاوض، مرفق بمحضر موقع، أجري معه على خلفية احتجاجات مماثلة سنة 2011 أنه مبرمج في ميزانية 2014، وما غير مسبوق، حال دون ذلك خاصة بعدما فضل السكان تجنب الصدام مع قوات القمع، وتوسيع أشكال الاحتجاج.

أشكال نضال جماهيرية

كان أبرز هذه الأشكال النضالية على الإطلاق، تلك المسيرة الجماهيرية التي شهدتها البلدة يوم الجمعة 11 أبريل 2014، والتي نظمت على هامش الإضراب العام المقرر في نفس اليوم، والذي خاضه التجار والحرفيون والمهنيون وعمال البناء، والذي لم يشهد أي اعتراض يذكر، حيث انخرط فيه الكل بعفوية، وفاق نجاحه كل التوقعات، خاصة بعد تضامن فرع نقابة سائقي سيارات الأجرة في كل من تالسينت وبني تدجيت وبوعنان، وفرع نقابة التعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

تجدر الإشارة إلى أن أجهزة الدولة، عمدت، الى استعمال أساليبها المعهودة، من أجل كسر شوكة الأشكال النضالية الجماهيرية، عبر تسخير من تستميلهم بالإغراءات والتهديدات، لنشر الافتراءات في حق المناضلين، لضرب مصداقيتهم، وعزلهم عن السكان. وطبعا التلويح بالقمع والاعتقال لترهيب المناضلين والسكان. كما أن المحاولات الثلاث لفتح حوار مع المحتجين باءت كلها لحدود الآن بالفشل بعدما تأكد عن طريق التجربة طابعها الزائف.

واجبات الإعلام المناضل..

هذه النضالات التي يخوضها سكان تالسينت يضطلع فيها الطلاب المعطلون العائدون إلى بلدتهم، بدور حافز قوي للنضالات المحلية. ومع ذلك فهم بحاجة لدعم إعلامي، للتعريف بنضالهم، ونقل صوتهم ومطالبهم..

يستهين المستبدون بقدرات الشعب الكادح الكفاحية، وهاهو يلقنهم درسا آخر من بلدة تالسينت الصغيرة، العظيمة بمناضليها. إن ما يجري في تالسينت اليوم معركة أخرى سيتعلم فيها أفواج جديدة من مناضلي شعبنا، وسيتقدم فيها وعي السكان خطوة ولو بسيطة على طريق معرفة أعمق بعدوها، بعد كذب الدولة ومؤسساتها، واسترخاصها لحياة السكان ومطالبهم.

انه انتصار آخر، فالانخراط في النضال الجماهيري، على صعيد البلدة وكافة الدواوير والجماعات المجاورة، انتصار في حد ذاته مهما كانت نتيجته الآنية. ففي هذه المعارك الجزئية تتدرب فيالق الكفاح التي ستضع حدا لمعاناة الكادحين وتصون كرامتهم. تالسينت وضعت يدها في يد صفرو وبوعرفة وطاطا وافني... وكل مواقع النضال الشعبي والعمالي.

بقلم: مناضل الأقاصي

مناضل الأقاصي
2014/04/13

النضالات الإجتماعية: مطالب تنتزع بالكفاح والنضال (تتمة)

المطالب تنتزع بالنضال

أبريل المنصرم، بمشاركة وفود من مختلف أنحاء المغرب، عقبتها ندوة صحفية، إضافة الى وقفة أخرى أمام وزارة الداخلية، ووقفة ثالثة أمام مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرباط مسيرة النساء من أجل المساواة

طالبت المشاركات في مسيرة بالرباط، بالإخراج الفوري لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ووضع قانون إطار شامل للقضاء على العنف المبني على النوع ، وتمكين النساء من حقوقهن. رددت المشاركات في المسيرة، شعارات تؤكد على الدور المحوري للمرأة في المجتمع، وطالبن بتمكين النساء، خاصة اللواتي يعشن في وضعية اجتماعية هشة، من كل حقوقهن وحمايتهن من كل أشكال العنف والحيف الذي يطالهن.

ركزت اللافتات على ضرورة المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ومراجعة كل القوانين التمييزية، ومنع زواج القاصرات، وارتفاع البطالة داخل صفوف الفتيات الحاملات للشواهد العليا، وضعف استفادة النساء الحوامل من المتابعة الطبية (فقط 50 بالمائة من النساء يستفدن من متابعة طبية)، وعدم تمكين النساء السلاليات من حقوقهن بشكل متساو مع الرجال.

النساء هن الأكثر عرضة للإضهطاد في المجتمع الرأسمالي وقضية تحررهن هي قضية تحرر المجتمع من عبودية رأس المال.

مافيا العقار تشرد السكان بالدار البيضاء

خرج سكان الأحياء الأيلة للسقوط بالمدينة القديمة في شكل إحتجاجي للتعبير عن رفضهم للمبلغ المالي المرتفع الذي فرضته شركة «صوناداك» 20 مليون سنتيم، من أجل الإستفادة من الشقق السكنية كتعويض خيالي ليس بمقدور فقراء الأحياء الشعبية أدائه.

تم قمع المحتجين، الذين حاولوا إقتحام أشغال الدورة العادية لمجلس جهة الدارالبيضاء، للإحتجاج على القرارات الأخيرة للشركة الوطنية للتهيئة الجماعية «صوناداك» وطالبوا بتخفيض ثمن التعويض حتى يتسنى لهم الإستفادة من سكن يضمن لهم ولأبنائهم حياة كريمة.

سكان كتامة ينتفضون ضد التهميش

من المعروف أن منطقة كتامة التي تضم كل من «إساكن» الذي يعتبر الحاضرة الوحيدة بدائرة كتامة، بالإضافة إلى سبع جماعات قروية، من بينها، بني أحمد إمكزن و بني كميل وصنهاجة أسراير وغيرها. منطقة مشهورة بزراعة القنب الهندي، مما ساهم في تسويق نظرة إنطباعية حول سكان تلك المناطق بأنهم أصحاب مال وتجارة مربحة مما تنتجه الأرض من مخدر «الكيف». لكن الواقع عكس ذلك تماما.

خرجت جموع المحتجين لأول مرة في تاريخ المنطقة في شهر أبريل للإحتجاج على الأوضاع المزرية التي يعيشها السكان، من إنعدام بنيات تحتية وتهميش المنطقة ومحاكمة أبنائها بدعوى زراعة الكيف.

الخروج المفاجئ لسكان كتامة يأتي مباشرة بعد أن انتفضت الكثير المناطق بالريف المعروفة بزراعة القنب الهندي، حيث استمرت التعبئة للمسيرة حوالي خمسة أشهر قبل أن يقود شباب المنطقة المسيرة الأخيرة، التي كانت، حسب المحتجين، بمثابة جرس إنذار مبكر حول الأوضاع المعيشية الكارثية التي يرزح تحتها السكان، وعن ظلم رجال السلطة

كادحوا بودينار ضد طمس الذاكرة الجماعية

في مسيرة إحتجاجية تخليدا لذكرى 34 لمعركة «ثافسوث» ببلدة بودينار إقليم الدريوش، خرج السكان للتعبير عن رفضهم طمس الذاكرة الجماعية لمنطقة الريف، شكلت هذه المنطقة تاريخيا معقل كفاح ضد الإستعمار والاستبداد، وهي مدرسة حقيقية للمقاومة والنضال ضد الظلم، وعبد الكريم الخطابي أحد رموز تلك المدرسة التي قدمت مئات الشهداء.

رفع المحتجون في هذه المسيرة جملة مطالب على رأسها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع التهميش عن المنطقة والتوزيع العادل للثروة، وهي المطالب التي ناضل من أجلها عبد الكريم الخطابي وباقي الشهداء، ليقمع صوت الريف بالغازات السامة مخلفا آلالاف الضحايا والمعطوبين حيث لازالت اثار العدوان بادية بالمنطقة ويبقى النظام وحلفائه بدون محاسبة ولا عقاب عن هذا الإجرام في حق الشعب المغربي.

دور اليسار الجذري في نصرة النضالات الإجتماعية

يخرج الكادحون في أشكال إحتجاجية يطغى عليها الضعف التنظيمي ومحدودية التغطية الإعلامية ولهذا يتوجب على كل مناضلي اليسار الجذري العمل على فك الحصار الإعلامي والعزلة الإجتماعية لنضالات الفقراء ومحاولة تنسيق الفعل الميداني لتلك التحركات وذالك عن طريق سبل عدة نقترح البعض منها :

- التعريف بكل النضالات الإجتماعية مهما بدت ضعيفة وفئوية ونصرة كادحي المغرب في نضالهم ضد الدولة
- تنسيق العمل الميداني بين مكونات اليسار الجدري في المناطق المهمشة والمعزولة فالتضامن والعمل والوحدوي أولى خطوات النصر.
- كتابة تقارير مفصلة حول طبيعة المشاكل الإجتماعية التي تدفع السكان للخروج للإحتجاج وتعميمها على المواقع الإلكترونية المناضلة قصد فك العزلة والتعيم الإعلامي
- الإهتمام بالأحداث الصغيرة من مظاهر الغضب الشعبي وعدم التغاضي عنها بدعوى الضعف الجماهيري أو غيرها فالحدث العظيم يبدأ صغيرا ويكبر بمجهود المناضلين والجماهير .
- على مناضلي اليسار العمل على ملفات إجتماعية راهنية (السكن ،العطالة،البنيات التحتية ..إلخ) وفضح سياسة الدولة في تدبير الشؤون العامة ونهب خيرات البلد، لايكفي إبداء الرأي على الفيسبوك في تعليق يطغى عليه السخط والإحباط فالمهم هو العمل بشكل أكثر جدية من أجل إسقاط الظلم والفساد ورأس المال .هذه بعض الملاحظات السريعة حول إمكانية العمل من أجل نصرة نضال طبقتنا.

اليسار الجذري و العنف السياسي (الفصائلي): لترفع راية الحريات عاليا

بقلم: حسن أحمد أنور

كلما بزغت بارقة أمل في زعزعة المياه الأسنة للحركة الطلابية بما تبدله تيارات يسارية من جهود، إلا وقابلتها أعمال متشنجة غايتها وأد المحاولة. ما أن تظهر محاولة وحدة وتعاون نضالي حتى تتصاعد أصوات منددة بخيانة المتعاونين وألصقت بهم تهم العمالة والتحريفية وخدمة أجندت الأعداء،والأخطر تنظيم جولات من الهجمات البالغة العنف تخلف ضحايا يجرون معهم طوال العمر عاهات مستديمة وأوضاع نفسية خطيرة لا يسلم منها حتى المعتدون بعد أن يكتشفوا أن درجهم في سلم الإجرام كان عاليا جدا.

ما الدافع ليتحول مناضل من اجل الحرية الشاملة للكادحين إلى أداة تمارس عملية اضطهاد الرأي المخالف؟ ما الحصيلة السياسي للعنف الدموي بالجامعة المغربية ؟ ما مواقف اليسار الجدري إزاء العنف الطلابي بالجامعة ؟ إن العنف اليساري المنظم الذي يخيم علي المواقع الجامعية المغربية في العقدين الأخيرين أحد أطرافه الثابتة تنتسب إلى مجموعة من مجموعات «النهج الديمقراطي القاعدي»(البرنامج المرحلي)، وهذا الفصيل بالإجمال، يعتبر نفسه تيارا ماركسيا لينينا وامتدادا إيديولوجيا وسياسيا لتجربة منظمة «إلى الأمام» الثورية، ضد ما يعتبره صنوفا للتحريفية والإصلاحية... خاض هذا الفصيل مواجهات مسلحة ضد خصوم يختلفون حسب اختلاف الأوضاع وتباين قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، إلى أن دوامة العنف الجهنمية بدأت تأكل جنباته بالذات جراء اكتشافاته الدورية «لمرتدين و تحريفين جدد ومنتحلي الصفة»، فمن بمقدوره اليوم حصر عدد المجموعات الحاملة لنفس الاسم، والتي تنهل من ذات المصدر والتي تنسب لها نفس أسماء الشهداء وكل البطولات المجيدة، لكن الغارقة في خلافات لا يفهمها إلا الراسخون في علم الشلل.

إن العنف القاعدي بدأ ليتواصل، فاليوم هناك مجموعات تتربص بأخرى، وتتحين الفرصة للافتكاك، وأخرى تديل بياناتها ببند عريض يؤكد عزمها مواجهة كل التحريفيين والانتهازيين و أعداء الذات،انه الوعد بأن كتاب العنف السياسي مازالت صفحاته ستلطخ بدماء الأبرياء.

• أية حصيلة سياسية للعنف بالجامعة المغربية؟

العنف بالجامعة غزير ومتنوع، و أكبر صنوفه ما يمارسه النظام من عنف اقتصادي بفرض شروط عيش البؤس على طلاب ينحدر أغلبهم من أوساط شعبية دخلها بسيط، مما يجعل الطلاب في مصاف الفقراء الجدد وهم شباب مفعم بالحيوية وله سلم حاجيات ورغبات طويلة، مؤجلة إلى يوم غير مضمون يمتلك فيه دخلا ولنا تصور حجم الضغط النفسي والمعاناة اليومية التي يقع تحتها الطلاب. أما النزوع نحو التحرر والنظر إلى الحياة وضوابطها الاجتماعية المفروضة على شباب يريد نمط عيش مختلف عن ما هو سائد اجتماعيا، يجعله إما خاضعا للضغوط و«سوء الوضع الاجتماعي»، أو متمردا يعاني من رفض مجتمع محافظ. أما اخطر أنواع العنف فهو العنف المادي للدولة بهجماتها المتواصلة ضد التحركات الجماعية للطلاب، و إهانات البوليس الجامعي المتغلغل في الجامعات بزيه العلني أو مخبريه المندسين أو يتم تجنيدهم في أوساط الطلاب باستغلال أوضاع بؤسهم.

أما العنف السياسي بين الفصائل الطلابية فليس وليد اليوم، إلا أنه عرف تغيرات نوعية خطيرة من حيث أنه لم يعد استثناء، بل لا يمر موسم دون وقوع صدامات أغلبها لا يتحدث عنها أحد، وبلوغه درجات بالغة الخطورة من ناحية ما يرصد لتلك المواجهات من لوجستيك وما يخلفه من ضحايا، بل إننا أمام حالات موت محقق.

تزامن صعود العنف السياسي بالجامعة مع أزمة منظمتها النقابية التنظيمية وكان من النتائج المرة لفشل المؤتمر السابع عشر 1979 وما تلاه من نشوب أزمة فصيل الطلبة القاعديين وبروز وجهات نظر تختلف حول تفسير حال الحركة الطلابية،والحلول المقدمة للخروج بها من الأزمة، وحول منظورات وتنظيم الفصيل القاعدي ذاته، انتهت بصدامات بين أطرافه سنة1984. لا توجد إلا الرواية الشفوية لما وقع ولا أدب مكتوب حول الأمر.

مع بروز قوة الرجعية الدينية كانت الجامعة أحد أعشاش تفريخها ومرتكزات البناء، لكن تعترضها عقبة التواجد اليساري بالرغم من أزمته البرنامجية والتنظيمية وحالة الضياع التي وقع فيها جراء تحولات بالغة الضخامة عالميا، بسقوط الاتحاد السوفيتي وما يجري من نقاشات في صفوف اليسار الجذري خارج الجامعة. رغم ذلك كان يحافظ علي المبادرة النضالية الميدانية رغم تشوشه الحاصل. لم تجد الرجعية السلفية بدا من إزاحة عقبة اليسار، بتنظيم غارات عنيفة على قلاعه الرئيسية (فاس – وجدة...) وتعنيف وتأديب لاحقا في مواقع أخرى (القنيطرة – تطوان- مراكش...). خلفت الهجمات تلك، سقوط قتلى (محمد بنعيسي بفاس-المعطي بوملي بوجدة) وسقوط جرحى واعتقال مناضلين (جرير نور الدين و سلام العويني تي). لم تخلف الهجمات السالفة، رغم كلفتها العالية، سوى ملف صحفي يضم بعض البيانات والتغطيات الصحفية، وكرونولوجيا أحداث من إعداد الطلبة القاعديين التقدميين.

ظل العنف اليساري مع الرجعية الدينية بالرغم من انخفاض حدته مخيما إلي نهاية التسعينيات. بدء من 2000 إلى اليوم. أضحى العنف السياسي في غالبه تصفية حسابات تنظيمية داخل النهج الديمقراطي القاعدي. عنف بالغ الشدة والخطورة ولا يصل إلى آذان عموم المناضلين ولا يسمع عنه أحد، إلا أن ما خلفه يكشف درجة إجرامه ورجعيته. عشرات الضحايا بعاهات مستديمة ستلاحقهم طول العمر وآخرون لم يستكملوا مشوارهم الدراسي والبعض الأخر سرقت منه شهاداته المحصل عليها، والباقون يعانون اضطرابات نفسية ستكلفهم غاليا فيما بعد.

انه نزيف خطير يحرم نضال شعبنا من طاقات نضال نشطة بددت في معارك خاسرة. فماذا قدمت المواجهات الدامية تلك لقضية تحرر الكادحين؟ وماذا أضافت من رصيد نضالي لمرتكبيها؟ أليس الأرباح الفائضة من نصيب النظام؟ ماذا استفادت الحركة الطلابية من كل الجنون الدموي ذاك ؟ ألم يزيدها ضعفا و تشظيا ونفورا جماهيريا؟

الحصيلة السياسية للعنف السياسي بالجامعة جلية الوضوح لكل من ينظر بأعين مصلحة تحرر الكادحين، إنها حصيلة إجرامية كيفما كانت الأوهام النضالية لمرتكبيه فباستمرار تعدم إمكانية نضال موحد وتعاون بين يسار متنوع، و أبعد إلى الأبد طاقات نضال شابة ذنبها أن لها رأي سياسي مخالف وفوت إمكانية تبلور مجموعات طلابية يسارية متنوعة سياسيا وتنظيميا وموحدة نضالية ضد العدو الطبقي.

إن العنف السياسي داخل الجامعة ممارسة تخدم النظام، وتخرب صف العازمين على مواجهته إنه عنف رجعي كممارسة، ورجعي بنتائجه. كل مصوغات ممارسة ذاك العنف هي حجج احتيالية، تلاعبية. وكل اجتزاء مقولات خارج سياقها لهذا الماركسي أو ذاك مناورة دنيئة لتدنيس الماركسيين في مستنقع العنف الإجرامي. راية الماركسية والثورة بريئة من جرائم ممارسة العنف بمبرر الخلافات السياسية والإيديولوجية والتباينات لتنظيمية

• ما مواقف اليسار من العنف السياسي بالجامعة؟

إن غياب أدب مكتوب يؤرخ لحيثيات ومواقف التيارات من العنف بالجامعة لا يرجع إلى طغيان الطابع المنبري (الشفوي) للسجالات والنقاشات بالجامعة المغربية الذي بلغ في فترات مستوى يدعو إلى السخرية في تبرير ذلك. بل لكون التيارات اليسارية تلتزم بقاعدة غريبة، فالأقوى يمارس العنف ويقدمه لأتباعه علامة للبطولة والجذرية والصلابة في الدفاع عن «الذات» والأضعف يطحن في صمت حتى لا يتهم بالتباكي والضعف بغض النظر عن قوة حججه وسلامة موقفه. حتى ضحايا بالعاهات المستديمة يتحايلون كي لا يتوجهوا إلي المستشفيات العمومية .أما نشر بيانات تحمل المسؤولية للمعتدي فهي من صنوف العمالة للنظام وتقديم المناضلين حاملي السيوف والسلاسل إلي العدو الطبقي في طبق من ذهب.

قد يستغرب القارئ من مدونة الأخلاق السالفة الذكر، التي توفر الغطاء لمن أجرموا ليفلتوا من تبعات ما اقترفوه، فلا فضح ولا كشف لهم أمام شعبنا ولا متابعات من طرف عدالة البرجوازية... هنا يكمن تفسير المفارقة في أن تظل الكوارث التي سببها العنف مجهولة، وأسطوانة شفوية تروي لتعبئة مجرمين جدد يجددون أخطاء من سبقوهم تحت مشاعر توسل البطولة وتمثل صلابة المناضلين.

لعب الماركسيون الثوريون دورا واضحا في رصد وكشف جرائم العنف السياسي وأخضعوها للنقاش العلني الواسع بالوسط الجامعي ونقلوها إلى باقي الطلائع المناضلة. وأبرزوا الحقيقة الرجعية للعنف، ونسفوا نسفا مبرراته، لكن الأهم، مارسوا ما يدعون إليه بالرغم من الضغوط الرهيبة أحيانا لكنهم رفضوا الانجرار إلى دوامته.

لا يعود ذلك إلى خصال أخلاقية (وهي مطلوبة) بل إلى قناعة سياسية أكدتها الوقائع باستمرار: لن تكون للحركة الطلابية المناضلة قائمة باستمرار العنف السياسي.

لا بد من الإقرار بالتطورات الايجابية منذ ذلك الحين، حيث أن تيارات يسارية أخرى، التقت في مبادرة تاريخية من أجل العمل الموحد نضاليا، ورفض العنف السياسي والدفاع عن الحريات السياسية وهو ما أثمر لجنة المتابعة لخلاصة ندوة 23 مارس بمراكش. وراكمت عملا يساريا ديمقراطيا يضمن التعبير الحر عن الرأي والنقاش المفتوح الديمقراطي، ووحدة المبادرات النضالية. وقد واصلت التيارات المذكورة عملها بمبادرة نضال غير مسبوقة إنها الوقفة الوطنية أمام البرلمان والتي استجاب لها طلاب من مختلف المدن الجامعية وكانت نقطة ضوء كبير وفرصة لا تعوض لكل تيارات اليسار الجذري بالجامعة، لبناء حركة طلابية مناضلة وجماهيرية. فرصة لتمرين تدبير الاختلافات على أسئلة النضال الراهن وامتحان وجهات النظر على محك الواقع الملموس.

بينت جولات العنف السياسي في العقد الأخير أن اليسار الجذري متباين المواقف والممارسة، في مواجهة العنف السياسي. فمن أقلية لا تعبر عن أي موقف إدانة للعنف، بل تواصل ممارسته ضد أعداء شخوصهم تتغير حسب الظروف. و آخرون مترددون يدينون ممارسات بعينها ويتأففون عن تبني موقف علني قطعي يدين اللجوء للعنف المنظم لحسم خلافات رأي سياسية، والطرف الثالث قطعي في إدانته لأي اضطهاد سياسي كان مصدره من كان .

• نماذج عنف سياسي راهنة: اختطاف واستنطاق بجامعة وجدة.

«تعرض خمس طلبة من فصيل اليسار التقدمي يومي 2-4 أبريل 2014 للاختطاف والتعذيب والاستنطاق من طرف عصابة إجرامية مدججة بالسيوف والسكاكين من أمام كلية العلوم بجامعة محمد الأول بوجدة. كما تمت ملاحقة آخرين في الأحياء السكنية المجاورة للكلية حيث تم الاعتداء الجسدي عليهم وسلبهم بطاقة الطالب ومبالغ مالية كانت بحوزتهم وكذا هواتفهم النقالة «أصدر المتهمون بارتكابهم للجريمة بيانا لم يتبرؤوا من الاتهام صراحة، بل تكرار لكلام معتاد عن مؤامرة تستهدفهم وختموا بعزمهم مواجهة (قل قتال) كل الرجعيين من إصلاحيين وتحريفيين ومنتحلي الصفة. راسلت الكتابة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي الوزير الأول ذاهبة إلى أن ما يتعرض له مناضلوه الطلاب من تدبير مجموعات إجرامية وأن لأجهزة البوليس يد في الأمر ما دامت الوقائع تجري أمام أعينها، و يمتنع قضاء الدولة البرجوازية متابعة المتهمين رغم التقدم بشكاوي حول الموضوع.

لم يدن ذاك العنف الإجرامي بصراحة منسجمة إلا النهج الديمقراطي القاعدي الماوي، فيما باقي تيارات ندوة 23 مارس انكفأت عن نفسها لأسباب تخصها لكن واقع الحال يؤكد أنها ارتكبت خطئا يمس مبدأ مماثلة الأقوال بالأفعال.

ما مورس من عنف بجامعة وجدة ضد طلبة اليسار التقدمي جريمة يجب إدانتها بصوت عال لا لبس فيه وعلى التيارات المناضلة قطع دابر اللبس وفصل رايتها عن مرتكبي الجرائم. وعلى كل المنتسبين إلى ماركس ولينين، وراية الثورة أن يتبرؤوا من المتسترين خلف العناوين البراقة وأن يبينوا أن الجرائم تلك تخدم أعداء الاشتراكية والديمقراطية.

لكن الأمر الغريب أن بعض التيارات وبعض المناضلين تعاملوا بانتهازية مرفوضة مع الوقائع. فالصراع المستعر على ارث الحركة الماركسية اللينينة واتهام النهج بخيانته والسطو عليه، مما خلق هديان نفسي خطير باسم الفضح السياسي للنهج، دفع البعض إلى تخفيف نبرته من إدانة جريمة الاختطاف والاستنطاق بمبرر انه سليل وجهة نظر مخالفة لكنها تنتمي إلى خندق النضال، في نفس الآن إبداء شراسة في نقد رسالة النهج الديمقراطي بركام هائل من الحجج الخاطئة بكل بساطة. جريمة جامعة وجدة ليست انفلات صادر عن معسكر النضال بل جريمة تخدم الثورة المضادة وأسلوب مدان. هل يمكن تبرير جرائم السلب والاغتصاب والنهب الذي يقوم به يوميا ضحايا الرأسمالية من أبناء طبقتنا المتساقطين؟ فلماذا قبول نفس الممارسات الإجرامية الصادرة عن متساقطين من أبناء صفنا؟ على مخففي نبرة الإدانة والصامتين أن يعوا أنهم متواطئون مع ممارسات تضرب بناء الحركة الطلابية في مقتل، وعليهم أن يسدوا أبواب التبرير لتلك الفضاعات بغض النظر عن لون الضحية واسم الجاني.

لنعود إلي مراسلة النهج الديمقراطي للوزير الأول، وهو أمر قابل لبروز وجهات النظر لكن خلطها مع إدانة العنف يخفي لا مبدئية فاقعة، وهذه وجهة نظر في الأمر:

الرسائل المفتوحة ممارسة نضالية معهودة في تاريخ الحركة العمالية، سواء الموجهة إلى طبقة عاملة لبلد ما أو إلى قيادة حزب سياسي أو إلى مؤتمر وحتى الموجهة إلى رؤساء المقاولات أو الحكومات... وهو أسلوب استعمله ماركس ولينين وتروتسكي وكل القادة العماليين. ومحليا وجهت النقابات رسائل مطلبية مفتوحة ونفس الأمر بالنسبة لجمعية المعطلين والفروع النقابات الكفاحية. الرسائل المفتوحة وسيلة نضال يستعملها الثوريون للتحريض النضالي باختلاف الجهة الموجهة إليها. يبقى مضمون الرسالة هو معيار الفصل بين الرسائل المفتوحة كأدوات نضال وبين رسائل زرع الأوهام والتباكي وتوسل رحمة المضطهدين بما لها من نتائج شل عزيمة وثقة الكادحين في قدراتهم ولنا مثال مذكرات «الكتلة الديمقراطية» وتوسلاتها للملك حول تعديل الدستور. فأي خطاء ارتكبه النهج الديمقراطي بمعيار المصالح الطبقية والتراث النضالي للكادحين. لاخطأ.

أما مضمون الرسالة والاختلاف حوله فمرده إلى وجود من يريد مواصلة التعامل مع جرائم العنف السياسي الصادرة عن تيارات يسارية وفق قاعدة قديمة كارثية سبق لنا تفصيلها، بالنسبة لنا « لا ميثاق أخلاقي مع المجرمين» وهنا لا بد من الوقوف ضد عرف درجت عليه الجماعات القاعدية المتذابحة بالجامعة، عرف يقضي بالتزام كل الأطراف بعدم تقديم أي شكاية إلى القضاء ضد الاعتداءات حتى الدموية منها. إنه نوع من الميثاق الضمني بين «الرفاق القاعديين» يلزم باحترام قواعد لعب معينة، ويرى في الوصول إلى القضاء وشاية بمناضلين.

لن يقبل هذا المنطق المجنون غير من يؤمن أن الاعتداء بالأدوات الحادة وسيلة تعامل بين المناضلين. إنه الحمق، فكل من يضرب شخصا آخر لأنه يحمل رأيا مغايرا يراه تحريفيا، أو حتى رجعيا، ليس مناضلا، ناهيك عن استهداف حياته بأدوات حديدية «جرى شحذها بمبرد كهربائي».

قد تقع تدافعات بين مناضلين غير منضبطين، وحتى درجات ضئيلة من العنف، لكنها تكون حالات استثنائية، عبارة عن انفلات يتدخل الأكثر تعقلا من كلا الطرفين لتطويق المشكل وحله بروح رفاقية. يقع هذا مثلا في مسيرة عمالية بين مناضلين مندفعين أكثر من اللازم، غير منضبطين للجنة التنظيمية. أما أن تقوم جماعة باستنفار قواها للانقضاض بعد ترصد على مناضلين من تيار آخر، فلا علاقة لذلك بالنضال. إنه اعتداء، كأي اعتداء آخر، قد يقبل عليه مجرم لأجل السرقة. وبالتالي فلا مسوغ لامتناع المناضلين المضروبين بحديد «البرنامج المرحلي» عن تقديم شكايات إلى القضاء ضد المجرمين مقترفي الاعتداء. ونتحدى أيا كان أن يأتي بحجة تقنع عاقلا بغير هذا.«هذا ما لم نتوقف على تكراره منذ سنوات، والوقائع الجديدة لا تزيده إلا راهنية.

إن المستنكفين عن إدانة جريمة ما وقع بجامعة وجدة بمبرر رسالة النهج الديمقراطي، عليهم النظر بتمعن في دلالة سلوكهم و أن يعوا أنهم ضحية ضغوط نابعة من منظور خاطئ يؤدي إلى انتهازية خطيرة.

عنف وموت بفاس:

العنف المفضي إلى الموت بالجامعة المغربية، تربعت على لائحته غير المشرفة، تيارات الرجعية الدينية بجرائمها أوائل التسعينيات، وتواصل بسقوط طالبين ينتميان إلى النهج الديمقراطي القاعدي، جراء مواجهات ضد «الحركة الأمازيغية» وأخيرا توفي طالب ينتمي إلى «منظمة التجديد الطلابي» في صدامات مع النهج الديمقراطي بفاس.

للنظام أن ينتشي بالحصيلة الموفقة للاحتراب الفصائلي، يتركها تتقاتل وعند سقوط جرحى يدعهم ينزفون حتى يموتون، ويعتقل لائحة يوزع عليها سنين معتبرة و يطلق آلته الإعلامية لتحريض الرأي العام ضد المناضلين الذين استباحوا الجامعة وحولوها إلى مسلخ، وتصدر دعوات تحت الطلب يتحمل «الأمن» لمسؤوليته في الحفاظ على أرواح الطلاب العزل. تلك هي الدوامة التي تتكرر، فلما توفير الحجج لمن يريد استمرار الوضع؟ ومن يخدم توفير التغطية على جرائم بشعة أخلاقيا ومضرة سياسيا بمبرر أنها نابعة من وجهة نظر سياسية؟. انه العمى السياسي.

...(تتمة ص 14)

سوريا: الحكومة المؤقتة، الأمل بغدٍ مشرقٍ!

النص التالي لمناضل يساري من داخل سوريا، كتب في الاصل للعدد المقبل من جريدة الخط الأمامي التي يصدرها رفاق تيار اليسار الثوري في سوريا.

بقلم: يسار حمص- من داخل سوريا

توجّه معظم قوى المعارضة جهودها منذ عامين نحو استدرار التعاطف الدولي، وهو الأمر الذي بات فشله واضحاً للجميع، لكنّ المعارضة تأبى التراجع عن إستراتيجيتها، (أو ربما يأبى داعموها). خطواتٌ شتى اتخذتها المعارضة وأنفقت لإنجاحها الوقت والمال، وبثت الشعب آمالاً زائفة، ومن ثم فشلت في جميع مساعيها؛ من مطلب تسليح الثوار، إلى مطلب حظر الطيران، إلى دفع دول الجوار لتحسين ظروف معيشة اللاجئين، إلى المطلب بتسلم مقعد سورية في جميع المحافل الدولية، وصولاً إلى اجتماع جنيف الأخير، والحبل على الجرّار.

وهنا لا يعنيني نقد ما قامت به المعارضة السياسية على مدار الثلاث سنوات بقدر ما يعنيني توضيح أثر إستراتيجيتها الحالية على المستقبل، هذا على افتراض وجود استراتيجية واضحة لديها.

إن جهود الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية اليوم تنصب -كما نستشفّه- نحو الحكومة المؤقتة وتنظيم فعالياتها وهيكليّتها، من وزارات ومؤسسات. وطبعاً بغض النظر عن المحاصصات المُخزية التي نراها فيما بين القوى السياسية الفاعلة داخل الائتلاف لتقاسم الوزارات (كقالب حلوى)، فإن ما يهمني هو الإجابة على السؤال التالي: هل تشكيل حكومة مؤقتة -في ظروف الائتلاف الراهنة- يخدم الثورة السورية؟

وسأجيب على السؤال السابق كبداية، بسؤال آخر: ما هو تأثير هذه الحكومة على المواطن السوري العادي؟ ببساطة، لا شيء! الحكومة المؤقتة، حيلة جديدة يقوم بها الائتلاف لتبرير فشله في كل ما قام به سابقاً. من هزيمة لهزيمة تسير هذه الهيئة الكسيحة تاركة وراءها ثورةً يتيمةً تخلى عنها الجميع، وشعباً يرزح تحت نير طاغية، ويتلظى بنار حرب إقليمية بالوكالة.

وعود دول عربية وغربية بالاعتراف بهذه الحكومة كممثل شرعي للشعب السوري، وعودٌ بجعلها حكومةً مؤقتةً -فعلية- بعد سقوط الأسد. وعودٌ تذكرني إلى حد بعيد بوعود ذات الدول فيما يخص حظر الطيران، وضربات حلف النيتو، والضربة الأمريكية الأخيرة... يعيش الائتلاف على وعود وآمال، في وقت يعيش فيه شعبنا على حشائشَ الأرض ولحوم القطط!

لقد سبق تأسيس الحكومة المؤقتة مشاحنات عاصفة داخل الائتلاف السوري المعارض، ولم تكن تركيبته الداخلية مؤهلة للدخول في مثل هذه التجربة، ليس بسبب قلة الخبرة، فغالب أعضائه من الشخصيات المخضرمة سياسياً (أو هكذا يُفترض نظراً لتاريخها الطويل)، ولكن بسبب كون الائتلاف بعيدٌ كل البعد عن الداخل السوري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبعية معظم القوى المكونة له إلى حكومات أو جهات خارجية. فالائتلاف يجسّد حقيقة الصراعات الإقليمية أكثر بكثير من تجسيده للثورة السورية.

اجتمعت المعارضة الخارجية في اسطنبول بداية عام 2013 لتكوين الحكومة المؤقتة، وبعد سلسلة طويلة من التعثرات والاجتماعات الفاشلة، تم الإعلان عن تشكيلها في 18 مارس (آذار) 2013 بانتخاب غسان هيتو رئيساً للوزراء فيها بـ35 صوتاً من أصل أعضاء الائتلاف الذين بلغ عددهم حينها 62. أربعة أشهر تبعت ذلك لم يستطع هيتو خلالها تشكيل الحكومة مما اضطره إلى الاستقالة في 8 يوليو (تموز) 2013 على خلفية انقسام حاد داخل صفوف المعارضة، والرغبة بضم المزيد من القوى إلى الائتلاف. بقيت مهمة تشكيل الحكومة معلّقة لمدة شهرين، إلى أن تم أخيراً انتخاب أحمد طعمة في 14 سبتمبر (أيلول) 2013. وبعد نحو شهرين على تكليف طعمة برئاسة الحكومة المؤقتة توصل الائتلاف إلى اتفاق على تشكيلة الفريق الوزاري المصغّر في 12 نوفمبر(تشرين الثاني) 2013، وشمل ثمانية وزراء إلى جانب نائب رئيس الحكومة، ، وهم: إياد القدسي نائبا للرئيس وأسعد مصطفى للدفاع وإبراهيم ميرو للمالية والاقتصاد ومحمد ياسين النجار للاتصالات والصناعة، وعثمان بديوي للإدارة المحلية وفايز الظاهر للعدل وإلياس وردة للطاقة والثروة الحيوانية ووليد الزعبي للبنية التحتية والزراعة وتغريد الحجلي للثقافة والأسرة.

طبعاً، وكما عوّدتنا قوى المعارضة، فلم يتم تعيين الوزراء بسلاسة. فقد سبق تعيين وزير الدفاع (أسعد مصطفى، الذي استقال في شباط 2014) مشاحنات كادت أن تودي بنتيجتها إلى نوع من القطيعة بين قيادة الأركان التابعة للجَيش الحر وبين الائتلاف الوطني. وبالمجمل، كانت الخلافات تحتدم عند كل حقيبة وزارية يتم تسليمها، وسرعان ما توالت الاستقالات، والتعديلات الوزارية. أشهرٌ طويلة أمضاها معارضي الخارج لتشكيل هذه الحكومة الموعودة، وكأن لا قيمة للوقت، وكأن أعداد الضحايا الأبرياء التي يذكرونها في مقابلاتهم ومقالاتهم وبياناتهم لا تعدو عن كونها مجرد أرقام.

يطرح الائتلاف الوطني مشروع الحكومة المؤقتة كـ [ذراع تنفيذية تتمم هيكليته]، لكن من المنطقي أن يكون الأمر عكس ذلك، فبما أنه من أولى مهام الحكومة المؤقتة إدارة المناطق المحررة، بالإضافة إلى إدارة البلاد عقب سقوط نظام الأسد، فلهذا السبب يجب أن تنحصر مهمة الائتلاف على «المساهمة» في تشكيل هذه الحكومة، ومن ثم عليه أن ينتقل للعمل تحت عباءتها وبإشرافها خاضعاً لقراراتها بصفتها «حكومة» وبوصفه هيئة سياسية مستقلة، لا أن نقوم باستنساخ مشاكل الائتلاف وعُقَده الداخلية لتتجسد أيضاً في هذه الحكومة. خاصة وأنه قد أثبت فشله بأغلب المهام التي كانت منوطة به، كما بدوره في تمثيل الثورة بالخارج.

يدعي القائمون على الحكومة المؤقتة أن تشكيلها يعمل على [تصعيد الضغط المحلي والعالمي]، إن ما نراه -حتى اليوم- هو أن المجتمع «المحلي والعالمي» هو الذي يضغط على الائتلاف و«أداته التنفيذية» (أقصد الحكومة) لدفعهما باتجاه اتخاذ قرارات معينة، وهو الذي يملي عليهما الأوامر، وما الذهاب إلى جنيف 2 إلا أبرزها.

كما تدّعي الحكومة المؤقتة بأنها ستعمل على تشجيع [الانشقاقات السياسية عن النظام]، وفي هذا الصدد لديّ الكثير من التحفظات على أداء الائتلاف، فلم تعد هنالك آلية فاعلة لتشجيع الانشقاقات عن النظام، وتراجُع وتيرتها يعتبر خير دليل على ذلك. كما أن أسلوب تعامل الائتلاف مع المنشقين لا يشجع غيرهم على أخذ هذه الخطوة المصيرية التي قد يكون ثمنها التصفية على أيدي قوات النظام إن كُشف أمر المنشق قبل تأمينه إلى خارج القطر.

أما في الحديث عن الأقليات، فتدّعي الحكومة المؤقتة بأنها ستحاول [إقناع الأقليات والصامتين بضرورة الانحياز إلى الثورة]، وأما آلية ذلك فتغض النظر عنها. إن تعامل الائتلاف مع هذه القضية يمكن تلخيصه بجملتين: لا أمل في الأقليات، لكن علينا ذكرهم ببضع عبارات بين الحين والآخر لنطمئن المجتمع الدولي. إن السعي لجذب الصامتين (أقليات أو أكثريات) ودفعهم نحو تحرك فعلي ضد النظام لهو من أهم القضايا التي على الائتلاف وكافة القوى والهيئات المعارضة في الداخل والخارج أن توليه كل الاهتمام. كما أن الحديث عن أن موقف هذه الفئات الصامتة لا يمكن تغييره لهو موقف انهزامي، لا بل عنصري، فهو ينظر لهؤلاء وكأنهم «وُلدوا عبيداً ولا أمل في تحريرهم من نير العبودية». وهذا -سياسياً- يعتبر موقفاً «انتحارياً» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

اللعبة هي بالنتيجة لعبة مصالح، وصل الائتلاف بها إلى مرحلة لم يعد يستطيع ترقيع عورته، حتى بإنشاء حكومة مؤقتة، وإشغال وكالات الأنباء بأخبارها، وإنجازاتها التي لا تتعدى -حتى الآن- عن تنظيم شكلي للكتائب المقاتلة، وتواصل فاشل مع الكتائب غير التابعة للائتلاف مباشرة، وتوظيف عدد من السوريين، وإنشاء مؤسسات إغاثة تُضاف إلى قائمة طويلة من المؤسسات المشابهة التي لم ير منها اللاجئون إلا الشعارات، وفتات المساعدات.

إن الحكومة المؤقتة ظلت مطلب كثير من السوريين منذ الأشهر الأولى للثورة السورية، ولكن في ظل الوضع الراهن للائتلاف الذي أصبح ساحة لصراع القوى الإقليمية المدّعية دعمها للثورة، أي أصبح ساحة «إثبات وجود»، فلم يعد للحكومة المؤقتة أي معنى سوى إضاعة المزيد من الوقت، وبث الشعب آمالاً لم تعد تسمن ولا تغني عن مجاعة باتت تنهش من أجساد الكثيرين.

ولنعد إلى سؤالنا: ما هو تأثير هذه الحكومة على المواطن السوري العادي؟ إن المناطق المحررة اليوم تخضع لأوامر قيادات الكتائب المسلحة التي تسيطر عليها، فالهيئات الحاكمة والمنظمة لشؤون الحياة العامة فيها هي بمعظمها مجالس عسكرية، كما أن معظم هذه الكتائب على قطيعة مع الحكومة المؤقتة، لا بل أعلن بعضها صراحة معارضته لها. فهل تم إضاعة أكثر من عام كامل لكي نحصل في النهاية على بعض المساعدات الإغاثية التي يُنهب نصفها قبل وصولها إلى مستحقيها؟ أم لبناء هيكل في الخارج، وتوزيع مناصب شكلية لا فعالية لها على الأرض؟ يتقاسم أعضاء الائتلاف مناصب وأدوار وهمية لا معنى لها ولا أهمية، طالما أن معظم الدول رفضت -حتى اليوم- الاعتراف به، ولا يبدو أن لدى الائتلاف آلية فاعلة لتغيير موقف هذه الدول.

إن وقت الشعب السوري من دمٍ، وعلى أعضاء الائتلاف أن يعو ذلك جيداً ويأخذوه بعين الاعتبار. وبغض النظر عن موقفنا من أداء الائتلاف وخياره بتشكيل الحكومة المؤقتة دون أي تغيير حقيقي في بنيته، فنحن اليوم محكومون بواقع أن هذه الحكومة قد تم تشكيلها، ورغم أن إنجاز هذه المهمة قد تأخر كثيراً وكلّف شعبنا الكثير، إلا أنه لا يمكن إنكار المعطيات الجديدة. وبرأيي على الائتلاف الانسحاب تدريجياً من تصدّر الواجهة السياسية، ليفسح المجال لهذه الحكومة كي تثبت نفسها، وتحظى تدريجياً على قبول المجتمع الدولي، مع جهود حثيثة ومنظمة لدفعها في هذا الاتجاه. إن السعي لانتزاع الاعتراف بهذه الحكومة هو من أولى مهام الائتلاف الشاقة والتي لا يمكن تحقيق أي منها إلا بإعادة تقييم تجربة الائتلاف منذ تأسيسه، وإعادة هيكيلته وفقاً لمصالح الشعب السوري، لا مصالح الدول الداعمة. ومن هنا نقول إن المهمة الأولى بلا منازع الملقاة على عاتق الائتلاف -والتي لطالما تجاهلها- هي رأب الصدع الواسع بينه وبين الشعب السوري، الذي فقد كل الثقة بأي شخص يطلق على نفسه لقب «سياسي».

إنها كلعبة شطرنج، الملكين فيها خارج اللعبة، بينما تتصارع البيادق فقط، فيموتون، ليبقى كلا الملكين حتى النهاية، ويتصالحان على جثث الجميع. هذه هي الاستراتيجية الحقيقية المتبعة حتى اليوم من المعارضة-النظام.

إن حلولاً رومانسية للخروج من ضيق الأزمة الحالية التي تعاني منها الثورة السورية يمكن تلخيصها بحل الائتلاف، أو على الأقل انسحاب القوى الوطنية المدنية منه، وتشكيل كيان جديد بعيد عن التبعية، في محاولة لإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، إعادتها إلى روح الشعب وضميره ومصالحه وتطلعاته.

وبما أن هذا الحل بعيد كلّياً عن التنفيذ في ظل الظروف المتاحة، فلا بد من الاعتراف بأن ثورتنا تسير في نفق مظلم يقودنا إلى مكان بعيد عن إسقاط النظام وبناء دولة الحرية والمواطنة، نفق يقودنا فيه جهابذة الائتلاف نحو التبعية والتفتيت والتقسيم.

اليسار الجذري و العنف السياسي...(تتمة)

بقلم: حسن أحمد أنور

فأي موقف سليم مماجرى بجامعة فاس؟

بدون تردد، إدانة مطلقة للعنف وما أفضى إليه من قتل. لا يمكن تبرير ما يجري بكونه دفاعا عن رجعية دينية بل دفاع عن حرية الطلاب في سلامتهم البدنية ودفاعا عن الحريات السياسية للجميع وغيرها تفاصيل لا تبرر ما جرى.

إن من يعتقد أن دفن الرأس في التراب وتجنب تحمل المسؤولية النضالية في الدفاع عن الرأي السليم في إدانة العنف بما يخدم بناء الحركة الطلابية، جماهيرية ومكافحة وترك معالجة ذلك للزمن الجميل وتمرير الانتقادات «الرفاقية» بدون ضجيج، عليهم أن ينظروا في عيون الضحايا وهم كثر وأن تكون لهم الشجاعة الأدبية في إقناعهم بصواب رأيهم، وعليهم تحمل المسؤولية السياسية في ما آل إليه وضع اليسار المتدحرج من طليعة النضال إلى مستنقع تنظيم الجريمة.

إلى قدماء مناضلي اليسار الطلابي، منكم من نظم وساند العنف الدموي بالجامعة، وتبين له لاحقا الخطأ البالغ الذي ارتكبه، باسم نضج مستوحى من التجربة تنظرون إلى ما يجري من أخطاء قاتلة وتتأسفوا من جيل جديد يكرر مساركم الخاطئ. لا تبرئوا أنفسكم فانتم تتحملون مسؤولية معنوية طالما لم تعمموا تجربتكم وتنتقدوا أخطاء ممارساتكم علنا ليستفيد منها المناضلون الشباب، لا تتمترسوا خلف راحة الضمير الزائفة النابعة من اعتبار ما جرى مضى والسلام. تحملوا مسؤوليتكم التاريخية في صيانة الحركة الطلابية من التدمير المتواصل باسم أمجاد الماضي الزائفة. تحملوا المسؤولية في إنقاذ مناضلين يساريين شباب ضحايا وجناة مدفوعين بمنظورات لارتكاب الجرائم في حق بعضهم البعض.

• من أجل أن يظل التشهير بالعنف السياسي الفصائلي بالجامعة متواصلا.

نحن على يقين تام أن الأمر لن يقف عند اختطاف واحتجاز واستنطاق ولن يتعظ بالقتل الإجرامي. نحن مقتنعون أننا سنشهد صنوفا من العنف الدموي اليساري اليساري، ونحن على اطلاع أن هناك تربص وحشد القوى وتجييش الأتباع للإجهاز باسم خلافات سياسية وتباينات تنظيمية. مازالت لوائح ضحايا القتل ستضم ضحايا جدد، ومازال الموشومة أجسادهم بآثار الضرب بالحديد والنار سيسقطون تباعا. وفي الأول والأخير حصاد نظام الاستبداد معتبر، ومطمئن أن لا حركة نضال بالجامعة طالما لغة السيوف والسواطير قائمة.

موقفنا لا يقبل التأويل، إدانة سياسية صارخة ضد الجرائم المرتكبة باسم النضال، ولا يشرفنا الانتماء لنفس الخندق مع كل من يمارس العنف المنظم لمصادرة رأي سياسي لفرد أو جماعة بأي مبرر كان. مع الدفاع بدون قيد ولا شرط عن الحريات السياسية والثقافية والنقابية بالجامعة المغربية للجميع. اقتناعا بتفوق الماركسية الثورية وعلو حجيجها على باقي المنظورات وإيمانا أن البديل الاشتراكي كفيل بالإقناع وهزم كل الأطروحات الرجعية، الساعية لإدامة نظام الاستبداد، يعزز ثقتنا في آراءنا ومواقفنا السياسية ونطالب بحريتنا في الدفاع عنها ولغيرنا نفس الحق.

من أجل تيار يساري ثوري متسلح بالماركسية لا بالسيوف والسواطر.

من أجل طلائع نضال حازمة في رفض كل صنوف اضطهاد الرأي المخالف.

دفاعا عن راية الماركسية ناصعة من أدران الجريمة.

ضد العنف السياسي بين الفصائل ومن أجل الحريات السياسية والثقافية للجميع.

مصر، عام الثورة الرابع

بقلم: جاك شاستانغ

بعد الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في 30 حزيران/يونيو عام 2013 ضد مرسي، ثم الانقلاب العسكري في يوم 3 تموز/يوليو الذي تلاه قمع دموي ضد الاخوان المسلمين بدأ يوم 14 أغسطس/آب، كان يبدو أن شتاء عسكريا يجتاز مصر، ويبسط تدريجيا عنفه وقوانينه القاتلة للحريات على المجتمع برمته. مع ذلك، منذ شباط/فبراير، يشهد البلد حركة واسعة من الإضرابات، تتصدى مرة أخرى لدينامية الثورة المضادة.

في يوم 24 شباط/فبراير عام 2014، سقطت حكومة البلاوي، التي كانت تشكل منذ يوم 3 تموز/يوليو رابطا بين المعارضة العلمانية القديمة وبين الجيش، تحت ضغط الاضرابات. في ذاك الشتاء كان يبدو مع ذلك أن كل شيء يبتسم للمشير السيسي، وكان يرى أنه سيكون فائزا في الانتخابات الرئاسية القادمة. ولكن في يومي 14 و15 كانون الثاني/يناير، انتهى استفتاءه بفشل، ما عكس حالة ذهنية جديدة أكدها تجدد الاضرابات. هكذا تضغط الدينامية الاجتماعية من جديد بثقلها على الحياة السياسية.

استأنفت الثورة مسيرتها – طبعا بحذر حتى الآن، بعد هذا الفتور الطويل الذي دام سبعة أشهر- في مسعى لإبراز قواها بعد فترة أليمة. لنحاول إذا القيام بجرد للأحداث، لفهم ما هي العناصر التي تنبني عليها هذه الحركة الاجتماعية الجديدة والمسائل التي تكشف عنها هذه الأخيرة.

النضال الشعبي ضد مرسي وتدخل الجيش

كان خريف عام 2013 متميزا بموجة اضرابات عمالية كبيرة. كان كل الأعيان والمالكين المتواجدين في مصر، من اليسار إلى اليمين، ومن الاخوان المسلمين إلى الجيش، يخشون إذا من ان تقضي هذه الحركة على الامتيازات وأصحاب الامتيازات.

قام الليبراليون والديمقراطيون والناصريون بتغيير مجرى هذه الحركة، بتوحيدها لكن وراء مصالحهم الموضوعية الخاصة: عزل مرسي وحسب، لإنقاذ المالكين.

تجسد ذلك في حركة تمرد، التي نادت بالتوقيع على عريضة تطالب سحب الثقة من مرسي وإجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها. استحوذت الحركة الاجتماعية على هذه العريضة 22- مليون موقع- لكنها طبعتها بسماتها. بدل الانتخابات حملت بالملايين العريضة، يوم 30 حزيران/يونيو، إلى مرسي: اعلنت ثورة جديدة تحمل في أحشائها أخرى، أكثر اجتماعية. منعت حركة تمرد يوم 30 حزيران/يونيو كل تعبير عن مطالب اجتماعية مثل اسماء المقاولات الموجودة. كان من اللازم ألا يرى العمال في هذه الحركة أنها حركتهم ببرنامجها على اللافتات. وحده العلم المصري كان مسموحا به. لم يخف مرسي من هذه الجماهير الحاشدة الفاقدة لأية بوصلة. كان قد شهد نفس الوضع في كانون الأول/ديسمبر عام 2012، لما حاصرت جماهير من المتظاهرين قصره. كانت المعارضة أنقذت مرسي وفضلته عن الثورة، وطالبت الجيش هو بالذات آنذاك، بطرد مرسي. لكنه رفض آنذاك طلب المعارضة، وفضل حماية المساجد وميليوني عضو في جماعة الاخوان المسلمين من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي.

في حزيران/يونيو عام 2013، غير الجيش رأيه وتخلى عن مرسي، كانت وجهة نظر جماهير المتظاهرين في الواقع مغايرة وكانت هناك دلائل على وجود تصدعات في جهاز الدولة. وضدا على الحركة الاجتماعية، كان مرسي يسعى للاستئثار بجميع السلطات في تشرين الثاني عام 2012، ما وضع حدا للاتفاقية الضمنية بين الدولة العميقة والجيش.

هكذا، في أوائل عام 2013، لما انتفض شباب مدن قناة السويس، شاهدنا اضرابات شنتها عناصر من البوليس متعاطفة مع المتظاهرين، ما يعني أنها لم تعد ترغب في التحالف مع الاخوان المسلمين. ثم، لما وصلت الاضرابات العمالية مستويات تاريخية، في آذار/مارس، ونيسان/أبريل وأيار/مايو، سمعنا مرة اخرى قسما من جهاز الدولة يطالب بتدخل الجيش للاستيلاء على السلطة ضد الاخوان المسلمين.

بالنسبة لمرسي، كان يرفض الاستقالة، معتقدا أن الجيش سيكون في حاجة للغاية للمساجد المؤيدة للرئيس. لعب الاخوان المسلمين بالورقة الطائفية، بقدر ما أن الجماهير لا تتقاتل فيما بينها، ولكن ضد السياسة الاقتصادية للحكومة. احرقوا مئات الكنائس والمباني القبطية. لم يبال الجيش بالأمر، ولم يحم المباني المسيحية، وكان يصل دائما بعد فوات الأوان... على مرأى من الجميع.

بدأت الحركة الشعبية تمقت الاخوان المسلمين الذين كانوا يعيقون مسار الثورة، وفي الآن ذاته، أقدمت على إنشاء ميليشيات خاصة في الأحياء لتعويض تقاعس الجيش بوجه تجاوزات الاسلاميين.

حينها، بعدما اصاب الذعر المعارضة برمتها، ما عدا الاشتراكيين الثوريين، بسبب الثورة التي لم تعد حركة تمرد قادرة على التحكم بها في 30 حزيران/يونيو، استنجدت بالجيش. وخوفا من انفجاره اذا استمر في دعم مرسي، قرر الجيش إذا قطع الطريق على الثورة بعزله مرسي. اطاح به يوم 3 تموز/يوليو، ثم شكل حكومة مع المعارضة العلمانية.

نشوء البونابرتية العسكرية ونيتها

يوم 26 تموز/يوليو، قام السيسي بإضفاء الشرعية على الحرب ضد الارهاب الاسلامي بتنظيم تظاهرة حاشدة. ما مهد الطريق لمجازر يوم 14 آب/أغسطس التي خلفت 1000 قتيل، قمع تواصل فيما بعد بوتيرة جهنمية (2665 قتيلا، 21000 معتقلا)، وانزلق تدريجيا نحو معركة ضد كل من كانوا يتجرؤون على معارضة ذلك، ثم كل من كانوا ينتقدون الجيش، وبالتالي ضد الحريات، والثوريين الاشتراكيين والديمقراطيين.

في الوقت نفسه، كان السيسي قد توصل إلى هدنة مع النضالات الاجتماعية بقيامه بشيء جديد. خاطب الشعب، واعدا إياه بأسلوب ناصري بما يأمله منذ فترة طويلة: تطبيق حد أدنى للأجور يبلغ 1200 جنيه مصري في كانون الثاني/يناير 2014، وإعادة تأميم المقاولات المخصخصة، واحترام الحريات النقابية وإبعاد الفاسدين الذين يشغلون وظائف تابعة للدولة وفي الاقتصاد.

اعتمد السيسي بوجه أخص من هم ضمن 16 إلى 30 مليون شخص نزلوا إلى الشوارع –أكثر بكثير مما في كانون الثاني/يناير 2011 – والذين كانوا جددا وعديمي التجربة، والقاطنون بالمناطق

القروية، والجنوبية، والمشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل بالمدن الكبرى، وفي الاخير النساء اللواتي كان ثقل المجتمع التقليدي حتى ذلك الحين يمنعهن من النزول الى الشارع.

بتحفيز من قبل المعارضة القديمة برمتها تقريبا والتي باتت مشاركة في الحكومة، شهدنا من جديد شعار «الجيش والشعب، يد واحدة»، وصور السيسي تنقلها الجماهير... وفي الآن ذاته، كان السيسي أصبح إلى حد ما رهينة هكذا عامة الشعب الذي يدعم مطالبها على الساحة السياسية. كان غير قادر على تلبية التطلعات الشعبية، فالجيش هو الرأسمالي الرئيسي بالبلد، ولم يكن عبد الناصر، ولكن أيضا لم يكن الديكتاتور مبارك، لأنه ملزم بفتح حوار مع هذا الشعب، وبالتالي كذلك أقيم هذا الحوار وبرزت ظاهرة تقديس السيسي في كل مكان.

من جانبه، ادعى القسم الأكثر تجربة من الفئات الشعبية، والذي كان على معرفة بالجيش، أنه كان من الصعب في تلك الظروف فعل أي شيء سوى الانتظار قليلا للتأكد ما إذا كان السيسي سيفي بوعوده.

كان الخاسر الأكبر، علاوة على الاخوان المسلمين، الشباب الثوري الديمقراطي الذي كان اضطلع إلى ذلك الحين بدور هام في الثورة. شعر بخيبة أمل عميقة لمشاهدة أحزابه مشاركة في الحكومة وداعمة للجيش. وخاب ظنه أيضا بسبب ما اعتبره تقبلا للشعب الذي كان بدأ بتقديس ما حاربه من قبل، وبينما، كان يقول أنه سيستشهد من أجل الحرية، كان الشعب يتطلع إلى جهة أخرى مفكرا في الخبز.

فجوة سحيقة بين الشعب والأحزاب

يلزم القول أن القطيعة بين القادة، والأحزاب – بما في ذلك الديمقراطية الثورية- وبين الشعب كبيرة وتتفاقم. منذ الثورة، ارتفع معدل البطالة بنسبة 50%. والتضخم برقمين. وانقطاعات الكهرباء هي القاعدة حتى في الشتاء. وهناك انقطاع للماء بسبب تلوث نهر النيل. ويتكرر نقص الغاز. ولم يعد 12 مليونا مصريا يؤدون ثمن فواترهم.

بلغ البؤس درجة إلى حد أن الصحافيين قدروا أن 30000 شخص قد لقوا حتفهم بردا في هذا الشتاء في القاهرة الكبرى. ليست مصر بلدا باردا ولكن سوء التغذية، وتدهور الخدمات الصحية والنظافة، وانتشار الأمراض تفتك بالأجساد الهشة لـ 11 مليون مصري يعيشون في الشوارع أو في الأحياء الفقيرة غير الصحية، بينما يعيش اكثر من 40% من السكان بأقل من يورو يوميا. الديمقراطية، والحريات بالنسبة لهؤلاء الرجال وهؤلاء النساء، هي أولا الأكل، والسكن، والرعاية الصحية، والحصول على عمل...

وفي نفس الوقت، ازدادت ثروة الأغنياء –وثروة العسكر- وامتدت في كل مكان، على مرأى ومسمع من الجميع. الاعتقالات الواسعة التي طالت الإخوان المسلمين أضعفت تدريجيا الاحتجاج، لكن أيضا تبرير حالة الطوارئ ضد الإرهاب، بينما طال انتظار الانجازات الاجتماعية الموعود بها. هكذا كانت القاعدتين الاثنتين للبونابارتية- محاربة الإخوان والديماغوجية الاجتماعية- تنهاران. شاع الحديث عن تصدعات وسط التحالف الحكومي، وعادت إضرابات إلى الظهور. وفي يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، للمرة الأولى منذ 3 تموز/يوليو، دعا الاشتراكيون الثوريون وحركة 6 نسيان/ابريل إلى التظاهر معا ضد الجيش وضد الإخوان المسلمين.

أدرك السيسي أن فترة البونابارتية كانت معدودة وقام بتسريع وتيرة القمع على كل الأصعدة. ألغى حق الإضراب وحق التظاهر للجميع، وزاد من الاعتقالات، جاعلا من تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر شهرين رهيبين. كان ينبغي أن تفضي هذه الحركة المتجهة نحو إرساء الديكتاتورية إلى إجراء استفتاء حول الدستور، يومي 14 و15 كانون الثاني/يناير، بحيث كان السيسي يهدف إلى جعله استفتاء له لرئاسة الجمهورية.

لكن ضعف المشاركة في الاستفتاء (شاركت فيه نسبة 38% من المسموح لهم بالتصويت، ونسبة 9% من الشباب) جعلت منه كل شيء سوى استفتاء، ولم يكن مجرد تضرع الشعب إلى رجل مرسل من العناية الإلهية. ما أكده انفجار الإضرابات بعد بضعة أيام، لما فهم العمال أن الحد الأدنى من الأجر البالغ 1200 جنيه مصري لن يتوصل به كل الذين تلقوا وعدا به.

وما كان أكثر إنذارا بالخطر بالنسبة للسيسي، أن الموالين له من الفئات الشعبية كانوا يظهرون أيضا أن صبرهم بلغ حدوده. هكذا، بالرغم من دفعهم إلى هناك، لم يتواجهوا مع إخوانهم في البؤس وجيرانهم في الأحياء الذين كانوا ينزلون إلى الشوارع رافعين أرغفة خبز أو طنجرات فارغة.

تمت إقالة حكومة البلاوي في محاولة لإخماد الغضب الشعبي. لكن الحكومة الجديدة لم تعرف سوى كسب الوقت بوعدها مرة أخرى بتلبية مطالب المضربين، بينما حانت الساعة التي على السيسي تكريمهم فيها. هكذا بلغ نظام الحكومة القائم على الوعود حدوده.

لا تزال الثورة المضادة تشكل تهديدا

طبعا، لحد الآن، تفوقت الطبقات المالكة –ليس دون صعوبات- في احتواء جميع هجومات الثورة، ولاسيما منع الطبقة العاملة من الوعي بذاتها. تم تهميش الإخوان المسلمين، رغم عدم القضاء عليهم. فقد الليبراليون، والديمقراطيون واليسار المؤسساتي مصداقيتهم بانضمامهم إلى السلطة وتواطئهم مع تجاوزات الجيش. مع ذلك، دون معارضة سياسية عمالية، قد تتعافى بعض عناصرهم دون مشكلة.

ولم يخرج الجيش هو بالذات سالما من انضمامه إلى السلطة، رغم أننا شهدنا مع السيسي كيف أن الجيش قد يحظى مع ذلك ببعض الاحترام لدى فئات واسعة.

وباختصار، مازالت الدولة العميقة قائمة مع ما تمارسه من قمع شرس. كان الموالون لمبارك دوما في الحكومة ولا زالوا يواصلون وجودهم بها. وسائل الإعلام معهم، وتحت إمرتهم. وزن المساجد هام دوما. ومازال قسم من الحركة الشعبية واثقا من السيسي ولا يتوفر القسم الآخر على تمثيل سياسي لمصالحه.

غير أن، الطاقة الثورية للجماهير كانت ومازالت في درجة من القوة إلى حد أنه لما سعى الجيش مرارا للقضاء على الثورة، تراجع دوما أمام خطر اندلاع انتفاضة.

تطورات، وتعايزات وآفاق

تفتقر الفئات الشعبية لوعي أهدافها الموضوعية. لم تكن تسعى لإطاحة مرسي وحسب، ولكن أيضا لإسقاط جميع السلطات الدنيا على جميع مستويات الدولة والاقتصاد. إن عملية «إطاحة مبارك» الممنوحة من قبل الجيش تفاديا لما هو أسوأ كانت بالفعل تعني للشعب «إطاحة جميع أمثال مبارك الصغار»، والحث على خلق دينامية ذات تنظيم ذاتي.

يمكن أن ينشأ هذا الوعي من الحركة نفسها، ومن منظماتها أو من المناضلين الأكثر تقدما أو في مكان آخر كما كان الحال في تونس، ربما أبعد من ذلك؟ ما من أحد يعرف ذلك. غير أن المالكين يخشونه. لأنه إذا تم تحريف الثورة، وخداعها، فإن قوتها الهائلة التي تجسدت في الشوارع يوم 30 حزيران/يونيو، والتي أذكتها الأزمة العالمية، والتمدين، والبلترة والإنترنت، لم يتم تدميرها.

ستبين لنا المرحلة القادمة النضج الذي قد تبلور في هذه الأيام الأخيرة. أثار دعم احزاب المعارضة ونقابات مستقلة جديدة عديدة لتجاوزات الجيش نقاشات وانشقاقات. تفجرت حركة تمرد. إن مشاركة كمال أبو عيطة، أحد قادة النقابات المستقلة التي ناضلت ضد مبارك، في الحكومة، اثار نزاعات عنيفة وسط النقابات. اضطر حزب التجمع، وحركة كفاية وحزب الدستور أو الحزب الديمقراطي الاجتماعي للابتعاد لما بدا القمع في غاية العنف.

خلال إضرابات عام 2014، للمرة الأولى في مصر، تم عقد تنسيق مهني مشترك بين أطباء وعمال مناضلين مشتغلين في 11 معملا صناعيا تابعا للدولة، وبين ممثلين نقابيين في البريد، والطيران والسكك الحديدية، في أوائل آذار/مارس حول برنامج متمثل في تطبيق حد أدنى الأجور يبلغ 1200 جنيه مصري، وإعادة تأميم القطاعات المخصخصة وإقالة جميع «الفاسدين». لما أمر السيسي –الذي بات في آخر المطاف مرشحا للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تموز/يوليو -2014 الأطباء باستئناف عملهم، رد التنسيق بتوجيه خطاب إلى جميع المصريين... هل نحن أمام أولى الخطوات نحو تعبير وتمثيل سياسي للمصالح المشتركة للطبقة العاملة؟ سيكون ذلك أمرا هاما.

تعريب المناضل-ة

مجلة L'Anticapitaliste عدد 53 (نيسان عام 2014)

الحركة العمالية والنضالات الاجتماعية*

بقلم: جلبير الاشقر

سحقت الحركة العمالية تاريخيا في المنطقة العربية، إما بفعل شروط إستبدادية تحظر أغلب مظاهر «المجتمع المدني» أو من خلال إخضاع الحركة عبر تأطيرها الإلزامي في نقابات رسمية وفقا للممارسات التقليدية للنظم الشعبوية أو الشمولية. والبلدان الوحيدة في المنطقة العربية حيث توجد حركة عمالية مستقلة نسبيا -مع معدلات ضعيفة بوجه عالم للانتساب إلى النقابات-هي البحرين والمغرب، حيث يفيد القمع الملكي الحركة النقابية، وكذلك العراق لبنان وموريتانيا حيث توجد نقابات ضعيفة (مع استثناءات، مثل إتحاد نقابات النفط في العراق) بيد أن بلدين يتميزان بوجود حركة عمالية مطلبية مهمة، رغم افتقار تاريخيهما الحديث للنقابات المستقلة: تونس ومصر

في تونس يتمتع الإتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ فريد. فبوصفة المركزية النقابية الوحيدة في البلد، أسهم الإتحاد في النضال من أجل الاستقلال قبل أن يصبح القوة الرئيسية في المجتمع المدني في مواجهة الدولة البونابرتية التي قادها الحبيب بورقيبة. لكن بعد سلسلة من المواجهات الإجتماعية الكبرى في 1978 و 1983و 1984، تعرض الإتحاد العام لقمع قاس وانتهى الأمر بقيادته وقد جرى إخضاعها في عهد بن علي. والنتيجة كانت ازدواجية فريدة من نوعها في العالم العربي: من جهة قمة خاضعة للنظام، ومن الجهة الأخرى، قاعدة تضم تيارات متمحورة حول الصراع الطبقي يقودها في حالات كثيرة مناضلون ومناضلات إنبثقو من الحركة الطلابية اليسارية وتمكنوا، رغم الصعوبات، من الوصول عبر الانتخابات إلى مواقع قيادية على صعيد النقابات المحلية أو الجهوية أو القطاعية (لاسيما في مجال التعليم).

والحال أن هذه الخصوصية جعلت من الإتحاد العام التونسي للشغل، بالرغم من سيطرة النظام على قياداته المركزية، إحدى القوى المنظمة الرئيسة في الاحتجاج الإجتماعي على صعيد المنطقة العربية برمتها. وكثير ما شهدت السنوات الأخيرة وقوف مناضلي وكوادر الإتحاد المحلين على رأس النضالات الإجتماعية في مواجهة مباشرة مع قيادته المحلية والفيدرالية. وكان هذا هو الحال بوجه خاص خلال انتفاضة الحوض المنجمي في قفصة الممتدة من يناير كانون الثاني إلى يوليوز تموز 2008، وهي أهم فوران اجتماعي شهده البلد منذ أكثر من عشرين عاما. فقد صار الأمين العام لنقابة التعليم الأساسي في مدينة الرديف عدنان الحاجي، هو الوجه القيادي لانتفاضة جزئيا ضد الكاتب العام لقيادة الإتحاد الجهوي للشغل. وكان هذا الأخير نائبا في البرلمان التونسي وعضوا في اللجنة المركزية لحزب الدكتاتورية - «التجمع الدستوري الديمقراطي»، وهو اسم على غير مسمى- يملك شركات متعهدة تحتكر سوق التشغيل لمصلحة شركة فسفاط قفصة. وبهذه الصفة كان مسؤولا عن الممارسات المعتمدة على المحسوبية التي فجرت الانتفاضة.

ووجدت مظاهرات قفصة صدى مباشرا في مايو أيار 2008 في احتشاد الشباب الخرجين العاطلين عن العمل (كانت جمعية للخرجين العاطلين عن العمل قد أنشأت سنة 2008 في تونس على غرار الجمعية المماثلة الموجودة في المغرب مند أكثر من عشرون عام) في مدنتي ماجل بلعباس وفريانة في ولاية القصرين المجاورة لولاتي قفصة وسيدي بوزيد. وأدت ممارسات متعلقة بالتشغيل، مماثلة لما جرى في قفصة إلى تفجير احتجاج شعبي كبير أخر: مظاهرة الشباب الخرجين العاملين في الصخيرة، المدينة المرفئية الواقعة في وسط ساحل تونس الشرقي، في فبراير/شباط 2010، وهي مظاهرة سرعان ما تحولت إلى إنتفاضة ردا على القمع. ووقف نقابيون من الإتحاد العام للشغل، مرة أخرى، في طليعة هذه المعركة وشارك أيضا مناضلو الإتحاد والخريجون العاطلون عن العمل في إنتفاضة مدينة بنقردان، الواقعة في الجنوب الشرقي قرب الحدود الليبية، والتي تشكل بالتالي مركزا لنشاط هام لتجار صغار عابرين الحدود. وفي هذه الحالة، كانت محاولة السلطات التونسية حظر هذه التجارة هي التي فجرت الأوضاع، حيث احتشد صغار التجار ومعهم شباب عاطلون ممن ليس أمامهم أفق سوى الانخراط بدورهم في هذا النشاط المندرج في أغلبه ضمن «القطاع غير الرسمي».

وقد بلغ تراكم الانتفاضات والنضالات الحد الذي أمكن معه للفعل اليائس لمحمد البوعزيزي في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 في سيدي بوزيد أن يشعل فتيل انتفاضة جديدة انطلقت في المدينة وانتشرت كالنار في الهشيم على امتداد منطقة الوسط المتمردة قبل أن تشمل البلد بأكمله قبل أن تبلغ ذروتها في العاصمة. وقبل البوعزيزي ببضعة أشهر، في 3 مارس/آذار 2010 كان شاب آخر له ظروف اجتماعية متشابهة يدعى عبد السلام تريمش، وهو بائع أكلات خفيفة في كشك في ركن احد شوارع مدينة المنستير، قد أقدم على إضرام النار في نفسه في ظروف شبه مماثلة في رد يائس على اضطهاد السلطات البلدية له. وقبلها بعامين في 27 مايو/أيار 2008، خلال احتجاجات قريانة، كان شاب عاطل عن العمل قد انتحر أيضا بإلقاء نفسه من أعلى عمود كهربائي. وأفرز كل من هادين الفعلين مظاهرات غضب و كان الوضع لم يكن قد بلغ بعد حد القطيعة.

ومثلما شدد حبيب عائب عن حق، في حين أن انتحار البوعزيزي أعطى دفعة لأحداث عجلت بالنهاية السريعة للديكتاتورية، وجعلتها ممكنة خلال اقل من شهر، فانه من الخطأ تماما اعتبار أن السيرورة برمتها بدأت بهذه الواقعة المأساوية، ومن ثم إنكار تراكم سلسلة طويلة من الأفعال السياسية، ومن مطالبات العمال بحقوقهم، في أماكن العمل وفي الخدمات الصحية على سبيل المثال.

وفي مصر كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منذ نشأته سنة 1957 مؤسسة من مؤسسات السلطة الناصرية، وفقا لعرف الديكتاتوريات الشعبوية المستلهمة للنموذج السوفيتي. وقد انتمى قادة الاتحاد الى نخبة النظام الاجتماعية والى الحزب الحاكم وتمثلت وظيفتهم في السيطرة على الطبقات العاملة وتاطيرها لمصلحة النظام، اكثر بكثير مما اهتموا بالدفاع عن مصالحها. هذا وقد صاحب التحرير السياسي المحدود والمراقب في ظل السادات، تم مبارك، تحرير اقتصادي واسع النطاق لمصلحة رأس المال وغياب بارز للتحرير النقابي لمصلحة العمل – في نفي إضافي للاديولوجية الزاعمة بان النيوليبرالية والديموقراطية تسيران يدا بيد، بالرغم من المثال التاريخي لشيلي في ظل اوغسطو بينوشيه حيث ترافق التغير النيوبرالي مع الديكتاتورية الشرسة. ولذا، فعل العكس من تونس حيث لم تحل سيطرة بنعلي على قيادة الاتحاد العام التونسي لشغل دون استمرار المناضلين والكوادر المحليين للمركزية النقابية في الارتباط الوثيق بالنضالات الاجتماعية، فان النضالات العمالية في مصر كانت في الأغلب نضالات (عشوائية) تلتف على الاتحاد الرسمي. كان هذا بوجه الخصوص حال انتفاضة «الخبز» في 18-19 يناير/كانون الثاني 1977، و هي أقوى انفجار اجتماعي في مصر بين «حريق القاهرة « في 26 يناير كانون الثاني1952 وانتفاضة 25 يناير/كانون الثاني 2011 (شهر يناير كانون الثاني هو شهر على ما يبدو الشهر المفضل للانتفاضات الجماهيرية الكبرى في مصر). وقد أطلق هذه الهبة الشعبية وقادها عمال مصانع الغزل والنسيج والحديد والصلب في حلوان و شبر الخيمة.

و قد مهد القمع العنيف للإضراب المطول الذي خاضه عمال الحديد والصلب في حلوان سنة 1989 لمرحلة تراجع في النضالات العمالية. وتفاقم هذا التراجع بفعل عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة للشركات العامة في التسعينيات، والتي كانت مصحوبة بالتسريح على نطاق واسع متنكرا في هيئة تقاعد مبكر، وبإضفاء اللا استقرار على ظروف العمل. بيد أن العقد الأول من القرن الجديد شهد صعودا جديدا في النضالات افرز في السنوات 2004-2010 اكبر موجة إضرابات عمالية في تاريخ مصر حتى انتفاضة 2011. واكتسبت هذه الموجة الجديدة زخما من الإضراب الناجح والمدوي لأكثر من عشرين ألف عامل وعاملة من مصانع الغزل والنسيج في المحلة (المحلة الكبرى) في ديسمبر/كانون الأول 2006.

و قد شجع انتصارهم قطاعات أخرى على خوض النضال، الأمر الذي أفضى الى صعود كبير للنضالات. و قاد موظفوا الضرائب العقارية معركة منتصرة مدوية أخرى، حيث نضم عشرات الآلاف منهم اعتصامات في العديد من المدن خلال خريف 2007، وصولا الى الذروة المتمثلة في اعتصام مشهدي لمدة عشرة أيام في ديسمبر/كانون الأول أمام مقر مجلس الوزراء في القاهرة. وكان هذا الإضراب الأول لموظفين حكوميين منذ بدء العهد الناصري نموذجيا في نمط تنظيمه الديمقراطي وقد أفضى في سنة 2008 الى إنشاء أول نقابة مصرية مستقلة منذ اكثر من نصف قرن، وهي نقابة موظفي الضرائب العقارية، التي انتزعت شرعيتها القانونية في سنة 2009.

و إذا بالعدد الإجمالي للاحتجاجات الاجتماعية في البلد (إضرابات، تجمهرات، اعتصامات، مظاهرات) الذي كان قد شهد قفزة أولى سنة 2004 - حيث انتقل من 86 احتجاجا في السنة السابقة 266 احتجاجا في تلك السنة، وحافظ على هذا المستوى في عامي 2005 (202) و 2006 (222) - إذا بها العدد يبلغ ذروته في سنة 2007، حيث وقع في الأجمال 756 احتجاجا. وسوف يطرأ تراجع طفيف على هذا الرقم الى ما يزيد قليلا عن 700 احتجاج في سنة 2008، ثم يواصل انخفاضه النسبي 2009 و 2010 مصحوبا بانخفاض في إجمالي عدد المحتجين مقارنة بالذروة المتحققة في 2007 (400 ألف في تلك السنة، ثم اقل من 300 ألف في كل من السنوات اللاحقة). غير أن هذه المستويات من النضال

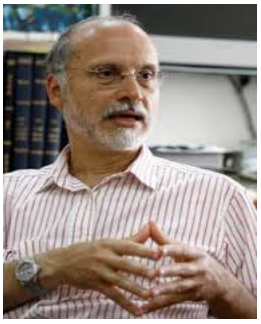

كانت مرتفعة مع ذلك خصوصا أنها تواصلت من الرغم من القمع المتزايد دوما والمصحوب بتسريح العمال على نطاق واسع، وكذلك رغم النتائج المختطلة للإضراب العام في 6 ابريل/ نيسان 2008. وكان هذا الاخير قد نظم تضامنا مع معركة جديدة لعمال وعاملات المحلة تعرضت هذه المرة لقمع قاس، لكنها نجحت مع ذلك في انتزاع وعود من الحكومة. ولم يمنع ذلك النضالات الاجتماعية من استعادة زخمها بعد تجاوز أثار الضربة.

نرى إذن أن الانتفاضة العامة التي أطلقتها احداث سيدي بوزيد في تونس في ديسمبر/كانون الأول 2010 –سواء الانتفاضة التونسية ذاتها أو امتدادها الى مصر، ثم الى مجمل المنطقة العربية – لم تكن مجرد رعد في سماء صافية. بل على النقيض من ذلك، نجم اكتمال شروطها الموضوعية من انسداد التنمية الإقليمية، ذلك الانسداد الذي حدده تظافريا مجموع العوامل والظروف التي ناقشناها في الفصول السابقة. بيد أن انتظار الانفجار كان أقوى ما يكون في تونس ومصر، بسبب التطور المشهدي في نضالات الشرائح الشعبية في كلا البلدين خلال العقد الأول من هذا القرن. وفي الحالتين، اضطلعت الحركة العمالية بدور حاسم في هذا التطور. وهذه الخاصية للبلدين –القوة النسبية للحركة العمالية، كرافعة لصعود النضالات الاجتماعية- هي التي جعلت منها «الحلقتين الضعيفتين» ضمن سلسلة النظم العربية. وقد شهدت بلدان أخرى في المنطقة، من البحرين الى المغرب، نضالات عمالية وشعبية هامة خلال السنوات السابقة على 2011، ولكن دون أن يتوفر للحركة العمالية نفس تأثيرها في البلدين الرائدين للانتفاضة الإقليمية...

*** مقتطف من كتاب الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، جلبير الاشقر، الطبعة الثانية، دار الساقي، لبنان، 2014.**